

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العلاقات الصينية الإفريقية بين الاستثمار
والشبهات الاستعمارية الجديدة:
دراسة حالة أثيوبيا وكينيا

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
بعنوان:

تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذ: د. ناصر عامر	من إعداد الطالبة: حامي إليسة
--------------------------------	---------------------------------

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. ابتسام أوعشرين	دكتورة	رئيساً
د. ناصر عامر	دكتور	مشرفاً ومقرراً
د. سامي كعبيش	دكتور	ممتحناً

السنة الجامعية: 2026/2025

* الاهداء *

إلى من كان لهم الأثر الأكبر في مسيرتي وإلى من شكلوا الدافع الحقيقي وراء هذا الإنجاز
أهدي هذا العمل بكل نخر وامتنان.

إلى من زرعوا في داخلي الإصرار قبل العلم، وعلموني أن النجاح لا يهدى بل يحصل عليه
بالجهد والمثابرة.

إلى عائلتي الكريمة، التي لم تبخل علي بالدعم وكانت السند في كل مرحلة من مراحل هذا
الطريق، فكان عطاؤها أساس كل ما تحقق.

وإلى كل من آمن بقدراتي وساندني فكان له أثر لا ينسى في الوصول إلى هذه اللحظة.

هذا العمل ثمرة جهد طويل وأضعه اليوم بين أيديكم عربون تقدير ووفاء لكل من كان
جزءاً من هذه الرحلة.

إليسة

شكر وعرفان:

الحمد لله الذي بنور العلم ترتقي العقول وبفضله تدرك الغايات وبعونته تذلل الصعاب فله الحمد أولاً وآخراً.

وإنه لمن تمام الوفاء وصدق الاعتراف بالفضل أن أقف عند هذا المنجز العلمي وقفة تقدير لكل من أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إنضاج هذا العمل وإخراجه إلى حيز الوجود.

أتقدم بخالص عبارات الشكر وعميق الامتنان إلى الأستاذ الدكتور المشرف، الأستاذ "ناصر عامر" الذي لم يكن مجرد مؤطر أكاديمي، بل كان موجهاً ومرشداً دقيقاً أضاء لي معالم الطريق، وصوب مساري العلمي بتوجيهاته الرصينة وملاحظاته الثرية فكان لحضوره العلمي أثر لا يحصى في كل تفصييلة من تفاصيل هذا البحث.

كما أتوجه ببالغ التقدير والاحترام إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، وعلى ما سيغنون به هذا العمل من ملاحظات علمية رفيعة، من شأنها أن تعزز قيمته وتفتح له آفاقاً أوسع.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أستحضر بكل امتنان أساتذتي الأفاضل، الذين كانوا مشاعل علم ونبراس هداية وأسهموا في بناء رصيدي المعرفي وغرسوا في نفسي روح البحث والتفكير.

كما أتوجه بالشكر العميق إلى كل من كان سنداً لي في هذه الرحلة من قريب أو بعيد، لمن دعموني بكلمة أو شجعوني بموقف أو آزروني في لحظات التردد فكان لهم جميعاً نصيب في هذا الإنجاز.

وفي الختام، يبقى هذا العمل ثمرة جهد جماعي تتقاطع فيه أياد كثيرة لكل منها فضل لا ينكر وذكرى لا تنسى.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: المدخل المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأول: المدخل المفاهيمي للدراسة.

المطلب الأول: مفهوم الاستعمار الجديد.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: مفهوم دبلوماسية فخ الديون.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للدراسة.

المطلب الأول: مقارنة التبعية وتطوراتها.

المطلب الثاني: مقارنة الواقعية الجديدة.

المطلب الثالث: مقارنة الاعتماد المتبادل.

المبحث الثالث: السياق العام للعلاقات الصينية _الأفريقية.

المطلب الأول: التطور التاريخي الحضور الصيني في إفريقيا.

المطلب الثاني: دوافع الاستراتيجية الصينية في إفريقيا.

المطلب الثالث: أسباب الانفتاح الإفريقي على التواجد الصيني.

الفصل الثاني: إثيوبيا - نموذج توظيف الاستثمارات الصينية للتنمية.

المبحث الأول: السياق الاثيوبي والإطار الاستراتيجي.

المطلب الأول: موقع اثيوبيا الاستراتيجي في منطقة القرن الافريقي.

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية والسياسية لإثيوبيا.

المطلب الثالث: تطور الشراكة الصينية . الاثيوبية.

المبحث الثاني: المشاريع الصينية الكبرى واثارها.

المطلب الأول: مشروع سكة حديد اديس ابابا. جيبوتي.

المطلب الثاني: المناطق الصناعية الصينية.

المطلب الثالث: مشاريع البنية التحتية الأخرى.

المبحث الثالث: التقييم الشامل للتجربة الاثيوبية.

المطلب الأول: المكاسب التنموية.

المطلب الثاني: عوامل النجاح النسبي.

المطلب الثالث: المخاطر والتحديات.

الفصل الثالث: كينيا . إشكاليات الحوكمة والمديونية.

المبحث الأول: كينيا. إشكاليات الحوكمة والمديونية.

المطلب الأول: موقع كينيا الجيوسياسي وخصائصها السياسية والاقتصادية.

المطلب الثاني: تطور الشراكة الصينية الكينية.

المطلب الثالث: قطاعات الاستثمار الصيني.

المبحث الثاني: مشروع سكة حديد مومباسا . نيروبي.

المطلب الأول: المشروع التصور والتنفيذ.

المطلب الثاني: الإخفاقات الاقتصادية والمالية.

المطلب الثالث: التداعيات السياسية والاجتماعية للمشروع.

المبحث الثالث: المقارنة بين النموذج الاثيوبي والنموذج الكيني.

المطلب الأول: المقارنة بين اثيوبيا وكينيا.

المطلب الثاني: الاستثمارات الصينية في ضوء ثنائية التنمية والتبعية.

المطلب الثالث: محددات نجاح الشركات الاستثمارية الدولية: قراءة في ضوء

التجربتين.

خاتمة.

مقدمة

يُعدّ النظام الدولي المعاصر، في جوهره، نظاماً للقوة قبل أن يكون نظاماً للقانون، تتشكّل فيه العلاقات بين الدول وفق منطق المصلحة والهيمنة، لا وفق مبادئ المساواة والتكافؤ التي تُرسّيها المواثيق الدولية. وفي هذا السياق البنيوي الصارم، لا تُشكّل العلاقات الصينية-الأفريقية استثناءً من القاعدة، بل تُجسّد في أعماق صورها التوتر الأزلي بين خطاب التعاون وممارسة الهيمنة، وبين وعود التنمية وواقع التبعية التي تُعيد إنتاج نفسها في كل حقبة تاريخية بأدوات مستجدة وخطابات مُستحدثة.

وفي سياق التحولات البنيوية العميقة التي يشهدها النظام الدولي في مطلع الألفية الثالثة، برزت الصين قوةً صاعدة من رحم دولة نامية لتتحول في غضون عقود قليلة إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ثم إلى قوة مانحة وممولة، موظّفة ثقلها الاقتصادي الهائل كأداة للتمدد الجيوسياسي المنظم نحو مناطق النفوذ الإستراتيجية، وفي مقدمتها القارة الأفريقية التي تحوّلت من هامش النظام الدولي إلى ساحة تنافس استراتيجي محتدم تتقاطع فيه مصالح القوى الكبرى وتتشابك.

ومنذ مطلع الألفية الثالثة، انخرطت الصين في مشروع تمدد ممنهج داخل القارة الأفريقية وظّفت فيه أدوات متعددة المستويات تتشابك فيها القروض السيادية ومشاريع البنية التحتية والمناطق الاقتصادية الخاصة كل ذلك في إطار بنيوي تُنظّمه مؤسسياً آليتان محوريتان: منتدى التعاون الصيني- الأفريقي (FOCAC) الذي انطلق عام 2000 بوصفه منصةً للتأطير الرسمي لهذه العلاقة، ومبادرة الحزام والطريق (BRI) التي أطلقها الرئيس شي جين بينغ عام 2013 لتُشكّل الإطار الاستراتيجي الشامل لهذا التمدد على المستوى العالمي.

غير أن هذا الانخراط الصيني الواسع في الشأن الأفريقي أثار جدلاً أكاديمياً وسياسياً متصاعداً حول طبيعة هذه العلاقة وغاياتها البنيوية. فبينما يُقدّم الخطاب الرسمي الصيني هذا الحضور بوصفه نموذجاً للتعاون جنوب-جنوب القائم على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبادل

المنفعة واحترام السيادة الوطنية، تُشير شواهد ميدانية موثقة إلى وجود اختلالات بنيوية في موازين هذه الشراكة، تتجلى في تراكم الديون السيادية لدى عدد من الدول الأفريقية المستفيدة، وفي طبيعة الشروط التعاقدية التي كشفت عنها الدراسات التحليلية المتخصصة والتي تتضمن بنوداً تُقيد السيادة الاقتصادية للدول المستفيدة بصور متعددة.

وفي هذا السياق، تبرز تجربتا إثيوبيا وكينيا نموذجين تحليليين بالغَي الأهمية إذ استقطبت إثيوبيا استثمارات صينية ضخمة في قطاعات الصناعة والبنية التحتية، وفي مقدمتها مشروع السكة الحديدية الرابط بين أديس أبابا وجيبوتي والمناطق الصناعية الصينية في مدينة هايلي، إلا أنها باتت تواجه ضغوطاً مالية حادة جراء تراكم التزامات الدين الخارجي المرتبطة بهذا التمويل. وعلى المنوال ذاته، أبرمت كينيا اتفاقيات تمويل صينية لإنجاز مشروع السكك الحديدية ذات المقاس القياسي (SGR)، وهو مشروع أفضى إلى تراكم خسائر تشغيلية سنوية موثقة، مع ما رافق ذلك من تساؤلات موثقة حول طبيعة الضمانات السيادية المُقدّمة للطرف الصيني في إطار اتفاقيات التمويل.

تأتي هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات الصينية-الأفريقية من خلال دراسة حاليّ إثيوبيا وكينيا، بهدف تقييم طبيعة الحضور الصيني في هذين البلدين وتحديد ما إذا كان يندرج في إطار التعاون التنموي الحقيقي أم يُشكّل شكلاً مستحدثاً من أشكال الهيمنة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تحليل طبيعة التحولات التي تشهدها العلاقات الصينية-الإفريقية في ظل تنامي الحضور الاقتصادي والاستثماري للصين داخل القارة. فبينما يُقدّم هذا الحضور في الخطاب الرسمي بوصفه نموذجاً للتعاون التنموي القائم على تبادل المصالح، يثير في المقابل نقاشاً أكاديمياً متزايداً حول احتمالات إعادة إنتاج أنماط جديدة من التبعية الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى مقارنة هذه الإشكالية من خلال تحليل تجربتي إثيوبيا

وكينيا، باعتبارهما نموذجين دالّين على تفاعل الاستثمارات الصينية مع مسارات التنمية والتحديات الاقتصادية في إفريقيا.

I. الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في سعيها إلى إثراء الأدبيات العربية حول العلاقات الصينية-الإفريقية، لاسيما فيما يتعلق بحالة كينيا. فبينما تعتمد الدراسات القائمة على مصادر غربية، توفر هذه الدراسة تحليلاً معمّقاً يعالج طبيعة الاستثمارات الصينية وآثارها الاقتصادية والسياسية، مساهمةً بذلك في إثراء البحث الأكاديمي العربي وتمكينه من فهم أعمق لديناميكيات النفوذ الصيني في إفريقيا.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مقارنة تحليلية تسلط الضوء على الجدل القائم في الأدبيات بين اعتبار الحضور الصيني نموذجاً للتعاون التنموي أو مؤشراً على بروز أنماط جديدة من التبعية وذلك بالاستناد إلى دراسة حالي كل من إثيوبيا وكينيا بوصفهما نموذجين قد تفاعلا مع الاستثمارات الصينية.

II. الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في كونها توفر فهم أعمق لطبيعة انعكاسات الاستثمارات الصينية على الاقتصادات الإفريقية، بما يسهم في تقييم الفرص التنموية التي تتيحها هذه الشراكات من جهة والتحديات الاقتصادية التي قد ترافقها من جهة أخرى.

كما يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في دعم صناع القرار والباحثين من خلال تقديم رؤية تساعد على فهم آليات إدارة الشراكات الاقتصادية الدولية بما يعزز فرص التنمية ويحد من مخاطر التبعية.

تقسيم الدراسة:

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة وسعيًا للإجابة عن التساؤلات التي تثيرها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية.

يتناول الفصل الأول المدخل المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث يتم في البداية عرض الإطار المفاهيمي من خلال توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع البحث مثل الاستعمار الجديد، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومفهوم فخ الديون. كما يتطرق هذا الفصل إلى المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال عرض نظرية التبعية وتطوراتها، والمقاربة الواقعية الجديدة التي تركز على الصراع على النفوذ، إضافة إلى المقاربة الليبرالية. ويختتم الفصل بتقديم السياق العام للعلاقات الصينية-الإفريقية من خلال استعراض تطورها التاريخي، والدوافع الاستراتيجية للصين في إفريقيا، وأسباب انفتاح الدول الإفريقية على الاستثمارات الصينية.

أما الفصل الثاني فيخصص لدراسة حالة إثيوبيا بوصفها نموذجًا لتوظيف الاستثمارات الصينية في دعم مسار التنمية. حيث يتم في البداية عرض السياق الإثيوبي والإطار الاستراتيجي الذي يحكم هذه الشراكة، من خلال تحليل الخصائص السياسية والاقتصادية للبلاد ونموذج الدولة التنموية الإثيوبية، ثم التطرق إلى تطور العلاقات الصينية-الإثيوبية. كما يتناول الفصل أهم المشاريع الصينية في إثيوبيا، مثل مشروع سكة حديد أديس أبابا-جيبوتي والمناطق الصناعية والمشاريع الكبرى للبنية التحتية، قبل أن يختتم بتقييم شامل للتجربة الإثيوبية من حيث المكاسب التنموية وعوامل النجاح النسبي إضافة إلى المخاطر والتحديات.

في حين يركز الفصل الثالث على دراسة حالة كينيا باعتبارها نموذجًا يثير إشكاليات تتعلق بالحوكمة والمديونية في إطار الشراكة مع الصين. حيث يتم عرض السياق السياسي والاقتصادي لكينيا وتطور العلاقات الصينية-الكينية وقطاعات الاستثمار الصيني فيها. كما يتناول الفصل مشروع سكة حديد مومباسا-نيروبي من حيث التصور والتنفيذ، والإخفاقات الاقتصادية والمالية

المرتبطة به، إضافة إلى تداعياته السياسية والاجتماعية. ويختتم الفصل بإجراء مقارنة تحليلية بين النموذج الإثيوبي والنموذج الكيني من أجل فهم طبيعة الاستثمارات الصينية في ضوء ثنائية التنمية والتبعية، وتحديد محددات نجاح الشراكات الاستثمارية الدولية في ضوء التجربتين. في الجزء الأخير من الدراسة تتضمن عرضاً لأهم النتائج التي توصل إليها البحث، إضافة إلى مجموعة من الاستنتاجات المرتبطة بموضوع الدراسة.

صعوبات الدراسة:

I. واجهت الدراسة صعوبة تتعلق بندرة الدراسات العربية التي تناولت العلاقات الصينية-الإفريقية بصفة عامة، وبخاصة الدراسات التي تتناول التجربتين الإثيوبية والكينية بشكل معمق. إذ إن معظم الأدبيات المتوفرة حول هذا الموضوع صادرة عن مراكز بحثية غربية أو تقارير دولية، الأمر الذي تطلب بذل جهد إضافي في جمع المصادر المتنوعة وتحليلها بما يتيح تقديم معالجة علمية أكثر توازناً.

II. تمثلت إحدى الصعوبات كذلك في محدودية البيانات التفصيلية المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية الصينية في كل من إثيوبيا وكينيا، خاصة ما يتعلق بتفاصيل التمويل، وشروط القروض، والنتائج الاقتصادية الفعلية لهذه المشاريع. ويرجع ذلك إلى أن جزءاً مهماً من هذه المعلومات لا يكون متاحاً بصورة كاملة في المصادر المفتوحة، ما استلزم الاعتماد على تقارير وتحليلات متعددة للمقارنة بينها.

III. من بين التحديات التي واجهت الدراسة أيضاً وجود اختلاف واضح في القراءات الأكاديمية لطبيعة الحضور الصيني في إفريقيا، إذ تتراوح التفسيرات بين اعتباره نموذجاً للتعاون التنموي، وبين اعتباره شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد أو إعادة إنتاج التبعية

الاقتصادية. وقد فرض هذا التباين ضرورة التعامل النقدي مع مختلف الأطروحات ومحاولة تقديم تحليل متوازن يعتمد على المعطيات الواقعية للحالتين المدروستين.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بصفة عامة إلى تحليل طبيعة الاستثمارات الصينية في إفريقيا وفهم أبعادها الاقتصادية والتنموية والسياسية، مع التركيز على تجربتي إثيوبيا وكينيا باعتبارهما نموذجين يعكسان تباين نتائج هذه الاستثمارات داخل القارة الإفريقية. ويهدف هذا التحليل إلى تقييم مدى مساهمة الاستثمارات الصينية في دعم مسار التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية، أو احتمال مساهمتها في تعزيز أشكال جديدة من التبعية الاقتصادية، وذلك في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها العلاقات الدولية والاقتصادية في العالم المعاصر.

■ تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التي تساعد على الإجابة عن الإشكالية المطروحة. ويتمثل الهدف الأول في توضيح الإطار المفاهيمي والنظري المتعلق بموضوع الدراسة، من خلال تحليل المفاهيم الأساسية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستعمار الجديد، وفخ الديون، إضافة إلى توظيف بعض المقاربات النظرية مثل نظرية التبعية والمقاربة الواقعية والمقاربة الليبرالية من أجل تفسير طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول الإفريقية.

■ كما تهدف الدراسة إلى تحليل تجربة إثيوبيا في توظيف الاستثمارات الصينية لدعم مسار التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة أهم المشاريع الصينية في مجالات البنية التحتية والنقل والمناطق الصناعية، وتقييم مدى مساهمة هذه المشاريع في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير القدرات الإنتاجية وخلق فرص العمل.

■ وفي السياق نفسه، تسعى الدراسة إلى تحليل التجربة الكينية في إدارة الاستثمارات الصينية، مع التركيز على المشاريع الكبرى مثل مشروع سكة حديد مومباسا-نيروبي، وذلك بهدف فهم التحديات الاقتصادية والمالية المرتبطة بهذه الاستثمارات، خاصة فيما يتعلق بقضايا المديونية وإدارة الموارد وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي والسيادة الوطنية.

■ كما تهدف الدراسة إلى إجراء مقارنة تحليلية بين التجريبتين الإثيوبية والكينية، من أجل تحديد العوامل السياسية والاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر في نتائج الاستثمارات الأجنبية، واستخلاص الدروس التي يمكن أن تساعد الدول الإفريقية الأخرى على تحسين إدارة الشراكات الاقتصادية الدولية وتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها.

مجال الدراسة:

تتعلق مجالات الدراسة من منظور شامل يجمع بين التحليل المكاني والزمني والموضوعي، والذي يسعى إلى التركيز على تقديم قراءة متعددة الأبعاد للعلاقات الصينية-الإفريقية.

■ المجال المكاني يركز على إثيوبيا وكينيا كنموذجين رئيسيين، حيث توفر التجربة الإثيوبية فرصة لفهم كيفية توظيف الاستثمارات الصينية في بناء قاعدة صناعية متطورة، بينما تمثل التجربة الكينية مثالاً على التحديات المرتبطة بإدارة المشاريع الكبرى والديون المتراكمة، من خلال دراسة هذين النموذجين، تسعى الدراسة إلى تحليل كيفية تفاعل القدرات السياسية والاقتصادية والمؤسسية المحلية مع الاستثمارات الأجنبية، وكيف يمكن أن يؤدي هذا التفاعل إلى نتائج تنموية متباينة أو تعزيز التبعية الاقتصادية.

■ المجال الزمني يمتد منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الوقت الراهن، لتتبع التحولات في طبيعة العلاقات الصينية-الإفريقية. خلال هذه الفترة، تحول التعاون بين الطرفين من

مساعداً محدودة إلى استثمارات استراتيجية ضخمة، مع ظهور أدوات وآليات تمويل جديدة مثل منتدى التعاون الصيني-الإفريقي (FOCAC) ومبادرة الحزام والطريق (BRI)، كما تسمح هذه الفترة بدراسة أثر التحولات الدولية والإقليمية على السياسات الصينية والإفريقية، وتحليل التكاليف المختلفة التي قامت بها الدول المستضيفة لتحقيق مصالحها الوطنية في ظل هذه الديناميكيات.

■ المجال الموضوعي يركز على تحليل الاستثمارات الصينية المباشرة والمشاريع الكبرى في البنية التحتية والصناعة والنقل والطاقة، مع دراسة مفصلة لآليات التمويل والشروط التعاقدية المصاحبة لهذه الاستثمارات وتأثيرها على السيادة الاقتصادية للدول الإفريقية. كما يشمل المجال الموضوعي دراسة فخ الديون والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية المحتملة، مع تقييم مدى قدرة هذه الاستثمارات على تحقيق التنمية المستدامة بالمقارنة مع إمكانية تعزيز التبعية الاقتصادية الحديثة.

الإطار المنهجي للدراسة:

يندرج موضوع الاستثمارات الصينية في إفريقيا ضمن الدراسات التي تتطلب مقاربة منهجية متعددة الأبعاد، نظراً لتشابك الجوانب الاقتصادية والسياسية والتنموية المرتبطة به. لذلك تعتمد هذه الدراسة على إطار منهجي يجمع بين عدد من المناهج والأدوات التحليلية التي تساعد على فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول الإفريقية، مع التركيز على تجربتي إثيوبيا وكينيا كنموذجين للدراسة المقارنة. ويهدف هذا الإطار المنهجي إلى توفير أساس علمي يمكن من تحليل الظاهرة المدروسة بشكل دقيق ومتوازن.

يُعد كل من المنهج والمقاربة من العناصر الأساسية في البحث العلمي، إذ يساعدان الباحث على دراسة الظواهر وتحليلها بطريقة علمية ومنظمة.

المنهج يشير إلى الطريقة أو الأسلوب العلمي الذي يعتمد عليه الباحث في جمع المعلومات وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة، مثل المنهج الوصفي أو المقارن.

المقاربة فتعبر عن الإطار النظري أو الزاوية التحليلية التي يعتمدها الباحث في تفسير الظاهرة المدروسة وفهم أبعادها المختلفة.

المنهج الوصفي التحليلي:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من المناهج الأساسية في الدراسات الاقتصادية والسياسية، حيث يسمح بوصف طبيعة الاستثمارات الصينية في إفريقيا وتحليل خصائصها المختلفة، إضافة إلى دراسة آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول المستضيفة. ويساهم هذا المنهج في تقديم صورة شاملة حول المشاريع الصينية الكبرى في مجالات البنية التحتية والنقل والطاقة والصناعة، مع تحليل انعكاساتها على مسار التنمية الاقتصادية في كل من إثيوبيا وكينيا.

■ المقاربة التاريخية:

من أجل تتبع تطور العلاقات الصينية-الإفريقية عبر الزمن، خاصة منذ نهاية الحرب الباردة وبداية الألفية الثالثة، وهي الفترة التي شهدت تصاعدًا ملحوظًا في حجم الاستثمارات الصينية داخل القارة الإفريقية. وتساعد هذه المقاربة في فهم الخلفيات التاريخية والسياسية التي ساهمت في توسيع التعاون الاقتصادي بين الصين والدول الإفريقية، إضافة إلى تحليل التحولات التي طرأت على الاستراتيجية الصينية في إفريقيا.

■ المنهج المقارن

الذي يُعد من المناهج المهمة في الدراسات السياسية والاقتصادية، حيث يسمح بمقارنة التجربتين الإثيوبية والكينية في التعامل مع الاستثمارات الصينية. ويهدف هذا المنهج إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين من حيث طبيعة المشاريع الاستثمارية، وآليات التمويل، وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، إضافة إلى تحليل العوامل السياسية والمؤسسية التي تفسر اختلاف النتائج بين البلدين.

إشكالية الدراسة:

تشهد القارة الإفريقية منذ بداية الألفية الثالثة توسعاً ملحوظاً في الاستثمارات الصينية، خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة والنقل والصناعة، مما جعل الصين أحد أبرز الشركاء الاقتصاديين للقارة. ومع هذا التوسع، يثار جدل أكاديمي واسع حول طبيعة هذه الاستثمارات، إذ يرى البعض أنها تمثل نموذجاً تنموياً بديلاً يساهم في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع الكبرى وتعزيز قدرات الدول الإفريقية الإنتاجية، بينما يشير آخرون إلى احتمال أن تتحول هذه الاستثمارات إلى شكل من أشكال التبعية الاقتصادية، خصوصاً في ظل اعتماد بعض الدول على القروض الصينية وتمويل المشاريع الكبرى، ما قد يعزز النفوذ الصيني في القارة. وفي ظل هذا التباين، تبرز الحاجة إلى دراسة طبيعة الاستثمارات الصينية في إفريقيا وتحليل أثرها على التنمية الاقتصادية، مع التركيز على مقارنة تجربتي إثيوبيا وكينيا لفهم مدى استفادتهما التنموية أو تعرضهما للتبعية الاقتصادية.

وهو ما يشكل الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة والمتمثلة في:

إلى أي مدى تمثل الاستثمارات الصينية في إفريقيا نموذجًا تنمويًا بديلاً يسهم في دعم التنمية الاقتصادية، أم أنها تعكس أنماطًا جديدة من التبعية الاقتصادية، وذلك في ضوء المقارنة بين تجربتي إثيوبيا وكينيا؟

الأسئلة الفرعية:

- ما الإطار المفاهيمي والنظري الذي يمكن من خلاله تفسير طبيعة الاستثمارات الصينية في إفريقيا، وما أهم المقاربات النظرية التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنمية أو التبعية الاقتصادية؟
- إلى أي مدى ساهمت الاستثمارات الصينية في إثيوبيا في دعم مسار التنمية الاقتصادية، خاصة في مجالات البنية التحتية والصناعة؟
- ما طبيعة تأثير الاستثمارات الصينية في كينيا، وما أبرز التحديات الاقتصادية والمالية المرتبطة بهذه الاستثمارات، خصوصًا فيما يتعلق بقضايا الديون والتبعية الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقًا من إشكالية البحث التي تتساءل حول مدى قدرة الاستثمارات الصينية في إفريقيا على أن تشكل نموذجًا تنمويًا بديلاً يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، أو أنها تعكس أنماطًا جديدة من التبعية الاقتصادية، مع اختلاف النتائج بين إثيوبيا وكينيا، صيغت هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى اختبار مدى صحة هذه التوقعات التحليلية، وفهم العلاقة بين طبيعة الاستثمار الصيني والقدرات المحلية لكل دولة في تحديد نتائج التنمية الاقتصادية.

الفرضية الأولى:

تشكل الاستثمارات الصينية في إفريقيا عاملاً قد يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى وتطوير القطاعات الإنتاجية، مع مراعاة التفاوت في القدرات الاقتصادية والمؤسساتية بين الدول المستفيدة.

الفرضية الثانية:

تسهم سياسات الدولة التنموية وإدارة المشاريع الكبرى في إثيوبيا في تحديد مدى استفادتها من الاستثمارات الصينية، مما يعكس دور المحددات المحلية في نجاح التوظيف التنموي لهذه الاستثمارات.

الفرضية الثالثة:

قد تؤثر درجة الاعتماد على التمويل الصيني في كينيا على ظهور أنماط من التبعية الاقتصادية، بما يقلل من أثر هذه الاستثمارات على التنمية المستدامة ويبرز أهمية الحوكمة والمؤسسات الوطنية في تحديد النتائج الاقتصادية.

أدوات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة متكاملة من أدوات جمع البيانات والمعلومات، تم اختيارها بعناية لضمان تحليل دقيق وشامل لظاهرة الاستثمارات الصينية في إفريقيا، مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية، الاستراتيجية، والتنموية، وكذلك التباين بين التجربتين الإثيوبية والكينية.

1. الوثائق الرسمية:

الوثائق الحكومية الصينية، مثل التقارير السنوية للبنك الصيني للتنمية وبيانات وزارة التجارة الصينية، لفهم استراتيجيات الصين الاستثمارية في إفريقيا وأهدافها الاقتصادية والسياسية.

الوثائق الحكومية الإفريقية، مثل تقارير وزارات المالية والاقتصاد في إثيوبيا وكينيا، لتقييم سياسات الدول المحلية تجاه الاستثمارات الصينية وقراءة أثر هذه الاستثمارات على التنمية الوطنية.

التقارير الدولية، الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي توفر مؤشرات دقيقة حول التمويل والمشاريع الكبرى وأثرها على الاقتصاد الوطني ومستوى التنمية.

2. التقارير التحليلية والاقتصادية:

تقارير مراكز الأبحاث الدولية مثل CSIS و RAND CORPORATION، والتي تقدم تحليلات حول أثر الاستثمارات الصينية على التنمية الاقتصادية والتوازنات الإقليمية في إفريقيا.

تقارير AFRICA DEVELOPMENT BANK و UNCTAD، التي توثق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحدد القطاعات الاقتصادية المستفيدة والمخاطر المرتبطة بالديون والاستثمار.

دراسات مراكز الأبحاث الإفريقية مثل (AFRICAN CENTER FOR ECONOMIC TRANSFORMATION ACET) والتي تقدم تقييمات مقارنة لنجاحات وإخفاقات السياسات الاقتصادية الوطنية تجاه الاستثمار الأجنبي الصيني.

3. البيانات والإحصاءات الرسمية:

بيانات عن حجم القروض الصينية ومشاريع البنية التحتية الكبرى في إثيوبيا وكينيا، بما يشمل سكك الحديد، المناطق الصناعية، والطاقة.

مؤشرات النمو الاقتصادي، وتقييم أثر المشاريع الصينية على التنمية الاقتصادية المحلية.

4. الدراسات الأكاديمية:

المقالات العلمية المحكمة التي تناولت العلاقات الصينية-الإفريقية، الاستثمار الأجنبي المباشر، وفخ الديون، لتقديم إطار نظري للدراسة.

الأمطروحات الجامعية والكتب الأكاديمية المتخصصة في الاقتصاد السياسي الدولي، ودور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية، مع التركيز على التجارب الصينية في إفريقيا.

5. الخرائط الجيوسياسية:

خرائط تبين توزيع المشاريع الصينية الكبرى في إثيوبيا وكينيا، لتحديد مناطق التأثير الاقتصادي والاستثماري.

خرائط توضح القطاعات الاقتصادية المستفيدة، ومستوى التوسع العمراني والصناعي نتيجة المشاريع الصينية، لدراسة أثرها المباشر على التنمية المحلية.

أدبيات الدراسة:

BRAUTIGAMDEBORAH : THE DRAGONS GIFT : THE REAL STORY OF CHINA IN AFRICA

تعد هذه الدراسة من أهم الأعمال الأكاديمية التي تناولت العلاقات الصينية-الإفريقية بشكل تفصيلي وموثق. تقدم الباحثة قراءة نقدية للسياسات الصينية في إفريقيا، مع التركيز على استثمارات البنية التحتية والتمويل، وتفكيك خطاب "فخ الديون" الشائع في النقاش الغربي. يساهم هذا المرجع في فهم الديناميكيات الاقتصادية الفعلية للعلاقات الصينية-الإفريقية، ويوفر قاعدة لتحليل كيفية إدارة الدول الإفريقية، مثل إثيوبيا وكينيا، للتمويل الصيني واستثماراته في مشاريع التنمية الكبرى.

ALDENCHRIS : CHINA IN AFRICA الصادر في سنة 2007

يقدم هذا الكتاب تحليلاً تاريخياً واستراتيجياً للعلاقات الصينية-الإفريقية بعد الحرب الباردة، مع التركيز على الدوافع الاقتصادية والسياسية للصين. يساهم هذا المرجع في فهم السياق العام لانفتاح الصين على إفريقيا، ويسلط الضوء على أبعاد النفوذ السياسي والاستراتيجي، وهو ما يساعد في تفسير الاختلاف بين تجارب الدول الإفريقية في استيعاب هذه الاستثمارات، خاصة في ظل الفروقات المؤسسية والقدرات الاقتصادية بين إثيوبيا وكينيا.

الاستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة 2000-2020
للباحث سلامة الصادق الفرابي.

سعت هذه الدراسة لإبراز مدى تأثير الاستراتيجية الصينية على النمو الاقتصادي لإثيوبيا من التركيز على المتغير الاقتصادي باعتباره أهم متغير في الاستراتيجية الصينية والمحرك الأساسي للسياسة الخارجية الصينية بالإضافة إلى الأبعاد الأخرى للاستراتيجية الصينية السياسية، الأمنية والثقافية.

الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة: محمد الصالح جمال والصادر سنة 2020.

توفر هذه الدراسة إطاراً تحليلياً غنياً لفهم استراتيجيات الصين الاقتصادية والسياسية في إفريقيا، مع إبراز الآليات التي اعتمدتها لتحقيق نفوذ مستدام. يعكس الكتاب العلاقة المعقدة بين الاستثمارات الصينية والتنمية الاقتصادية للدول الإفريقية، كما يسلط الضوء على التحديات المرتبطة بالاعتماد على التمويل الصيني وإمكانية تكريس التبعية الاقتصادية. من خلال هذا التحليل، تقدم الدراسة قاعدة معرفية متينة تساعد الباحث على تفسير أثر الاستثمارات الصينية على التنمية والاستقرار الاقتصادي في القارة.

الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة قطاع النفط أنموذج للباحث
قط سمبر سنة 2007:

تتناول هذه الدراسة طبيعة التوجه الصيني نحو القارة الإفريقية من منظور استراتيجي واقتصادي، مع التركيز على قطاع النفط بوصفه أحد أهم الدوافع التي تحكم العلاقات الصينية-الإفريقية. وتبرز الدراسة الكيفية التي سعت من خلالها الصين إلى تأمين احتياجاتها المتزايدة من الطاقة عبر تعزيز استثماراتها وشراكاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية. كما تسلط الضوء على الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية التي اعتمدتها الصين لتوسيع حضورها في القارة، الأمر الذي يوفر إطارًا تحليليًا مهمًا لفهم أبعاد التوسع الاقتصادي الصيني في إفريقيا وأهدافه الإستراتيجية.

الفصل الأول

المدخل المفاهيمي والنظري للدارسة

تمهيد:

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات بارزة في موازين القوى الاقتصادية والسياسية، كان من أبرز ملامحها تصاعد الدور الصيني وتزايد حضوره في مختلف مناطق العالم، ولا سيما في القارة الإفريقية التي أصبحت أحد أهم مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي للصين. وقد تجسد هذا الحضور في تنامي المبادلات التجارية وتزايد الاستثمارات الصينية في العديد من القطاعات الحيوية داخل الدول الإفريقية، الأمر الذي جعل العلاقات الصينية-الأفريقية تحظى باهتمام متزايد في الدراسات الأكاديمية المعاصرة.

وفي هذا السياق، يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، من خلال تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع البحث، واستعراض أهم المقاربات والنظريات التي تناولت تفسير طبيعة هذه العلاقات، إضافة إلى تتبع تطور العلاقات الصينية-الأفريقية عبر المراحل المختلفة، بما يسمح بفهم طبيعة هذه العلاقة وأبعادها في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي.

المبحث الأول: المدخل المفاهيمي للدراسة.

انطلاقاً من أهمية ضبط المفاهيم في الدراسات العلمية، تبرز الحاجة إلى تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، باعتبارها تشكل قاعدة تحليلية لفهم طبيعة العلاقات بين الفاعلين الدوليين وتفسير أبعادها المختلفة. كما أن دراسة هذه العلاقات تقتضي الاستناد إلى مجموعة من المقاربات النظرية التي تساعد على تفسير دوافعها وتحديد العوامل المؤثرة في تطورها.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بالعلاقات الصينية-الأفريقية.

المطلب الأول: مفهوم الاستعمار الجديد.

أولاً: لمحة تاريخية عن مفهوم الاستعمار الجديد.

يعد جان بول سارتر أول من صاغ مصطلح « الاستعمار الجديد » في عام 1956 إلا إن الارهاصات الفكرية الأولى لهذا المصطلح تعود إلى الخطاب اللينيني الذي تناول أشكال الهيمنة الجديدة للمستعمرين ولقد بدا المصطلح يحظى باهتمام واسع في الأوساط الأكاديمية منذ انطلاق حركات التحرر الوطني في إفريقيا، وتناولت العديد من الدراسات هذه الظاهرة داخل إفريقيا وخارجها ومع انعقاد اجتماعات مؤتمر الشعوب الإفريقية في أواخر خمسينيات وبدايات ستينيات القرن العشرين، والتي جمعت ممثلين عن الأحزاب الحاكمة والدول المستقلة وحركات التحرر، بدأ النقد المتعلق بالاستقلال السياسي واستمرار أشكال السيطرة الاقتصادية والسياسية المعروفة بالاستعمار الجديد يبرز بشكل منهجي وواسع الانتشار.¹

¹-Rayson K. Alex, "Postcolonial Studies I," INFLIBNET Centre, accessed March 23, 2026, <https://ebooks.inflibnet.ac.in/engp16/chapter/postcolonial-studies-i/>.

ويمكن تقسيم مراحل الاهتمام الأكاديمية بهذه الظاهرة إلى ثلاث مراحل أساسية ومتتابة والتي تعطي تطور الدراسات والمقاربات الفكرية عبر الزمن:

المرحلة الأولى والتي تمتد من منتصف ستينات القرن العشرين إلى أوائل الثمانينات ولقد تميزت هذه المرحلة ب بروز المفهوم نفسه وتقديم تعريف له والتركيز على فكرة جوهرية أن هناك تباين بين للاستقلال السياسي الفعلي والدور المستمر الذي تلعبه القوى الكبر في التأثير على الاقتصاد والسياسة المحلية للدول الأفريقية حديثة الاستقلال.

المرحلة الثانية هوما تتداخل مع المرحلة الأولى وتمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى سبعينات القرن العشرين، وهناك شهدت ازدياد وتكثيف الدراسات والتحليلات الدقيقة لأساليب النفوذ غير المباشر التي تمارسها الدول المتقدمة على الدول الأقل قوة، بما يشمل أيضا الأبعاد السياسة والاقتصادية وأحيانا التدخل العسكري المحدود مع إبراز حالات مقارنة في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية.

أما بالنسبة للمرحلة الثالثة والممتدة من أواخر الثمانينات إلى أوائل التسعينات، برزت تحولات جوهرية في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة واستمرت الدراسات و التحليلات المتعلقة بموضوع "الاستعمار الجديد" ولكن في سياق متغير والذي يتسم بظهور أشكال نفوذ جديدة اقتصادية وسياسية ضمن إطار العولمة ، والتي أصبحت تعتمد على الشراكات الاقتصادية و الاستثمارات الدولية والتي أصبحت ضمن محور النقاش الأكاديمي والتي ركزت على أن هذه الظواهر تمثل تحديات جديدة في نفوذ القوى الكبرى دون أن تتطابق مع أساليب الاستعمار التقليدية المباشرة.¹

¹- Amsalu K. Addis and Zhu Zuping, "Criticism of Neo-Colonialism: Clarification of Sino-African Cooperation and Its Implication to the West," School of Economics and Management, Fuzhou University, China, 2018,P 11.

نجد كواميناكروما من ابرز من كتبوا حول موضوع « الاستعمار الجديد » يشير فيه إلى « الاستعمار اتخاذ شكلا جديدا، وأصبح استعمارا جديدا ويترسخ بسرعة في نسيج إفريقيا اليوم من خلال التكتلات والتحالفات الاحتكارية والتي تستغل الثورة الأفريقية ضد الاستعمار و الشعب نحو الوحدة القارية » ، ويركز كواميناكروما أن جوهر الاستعمار الجديد يقوم على أن الدولة الخاضعة له تبدو ظاهريا مستقلة وتتمتع بجميع مظاهر السيادة غير أن نظامها الاقتصادي وبالتالي سياستها العامة يظل موجها من الخارج، ويوضح ناكروما أن الهيمنة الاستعمارية الجديدة يمكن أن تتحقق عبر عدة وسائل منها تمويل إدارة الدولة، وتعيين موظفين أو مستشارين في مواقع مؤثرة داخل مؤسساتها ويبين أيضا أن المساعدات المقدمة الدول حديثة الاستقلال قد استخدم طويلة لترسيخ التبعية الاقتصادية وأصبح في كثير من الأحيان مجرد انتمان يعود في شكل أرباح ضخمة ومصالح متزايدة، ومن هنا تعتبر الدول التي نالت حريتها حسب ناكروما " دولاً ما بعد استعمارية واستعمارية جديدة في آن واحد".¹

وعلى هذا الأساس ظهر مصطلح الاستعمار الجديد مع نهاية الاستعمار بمعناه الكلاسيكي التقليدي وأصبح هذا المصطلح يستخدم في الإشارة إلى الآثار السياسية والاقتصادية للاستعمار.

ثانيا: تعريف مفهوم الاستعمار الجديد.

التعريف اللغوي:

يتكون مصطلح الاستعمار الجديد من كلمتين: الاستعمار والجديد. حسب معجم الوسيط الاستعمار في اللغة مشتق من الجذر «عَمَرَ»، ويُقال استعمره في الأرض أي طلب منه

¹ - Ayodeji Bayo Ogunrotifa, "The Chinese in Africa: New Colonialism is Not a New Deal," Botswana Journal of African Studies, 2011, P3.

إعمارها وسكناها. غير أن هذا اللفظ اكتسب في الاستعمال السياسي الحديث دلالة مغايرة، إذ أصبح يُشير إلى بسط السيطرة أو النفوذ على أراضي أو شعوب أخرى.

أما وصفه بـ«الجديد» فيحيل إلى تحوّل في طبيعة هذه السيطرة مقارنةً بالاستعمار التقليدي؛ حيث لم تعد الهيمنة تمارس بالضرورة عبر الاحتلال العسكري المباشر، بل من خلال أساليب جديدة غير مباشرة تقوم على النفوذ الاقتصادي والمالي والسياسي. وبذلك يعكس المصطلح في دلالاته اللغوية المركبة فكرة استمرار السيطرة بصيغ حديثة تختلف في أدواتها عن الأشكال الكلاسيكية للاستعمار.

يُعرّف قاموس بنغوين لعلم الاجتماع الاستعمار الجديد بأنه «حالة، رغم الاستقلال السياسي الرسمي، تظل فيها المستعمرات السابقة تابعة وخاضعة لمركز اقتصادي من خلال النفوذ الاقتصادي»، والذي يشمل «القوة الاقتصادية العالمية للشركات متعددة الجنسيات».

التعريف الاصطلاحي:

الاستعمار الجديد مصطلح يُستخدم لوصف النفوذ المستمر الذي تمارسه بعض الدول على غيرها، والذي غالباً ما يتجلى في سيطرة اقتصادية أو سياسية أو ثقافية تُعطي الأولوية لمصالح الدولة المهيمنة. ويرى النقاد أن الاستعمار الجديد يُديم أوجه عدم المساواة، ويقوض السيادة، وقد يؤدي إلى هيمنة ثقافية، حيث تُطغى قيم وأنظمة القوة المهيمنة على التقاليد والحوكمة المحلية.¹

يعرفه ناكروما «إلا أنه يشير إلى تدخل الدول القوية اقتصادياً وسياسياً دون اللجوء إلى السيطرة دون اللجوء السيطرة الاستعمارية المباشرة».

¹-Michael P. Auerbach, "Neocolonialism," EBSCO Information Services, accessed March 23, 2026, <https://www.ebsco.com/research-starters/political-science/neocolonialism>.

يشير مارك لانغان إلى أن « مفهوم الاستعمار الجديد يُسلط الضوء بشكل أكبر على استراتيجيات القوة والأهداف السياسية للجهات الفاعلة الأجنبية (بما في ذلك الحكومات والشركات) في سعيها للحفاظ على نفوذها على الحكومات الأفريقية وتوسيعه ».

أما بالنسبة لفاسيليفايروشفيف «الاستعمار الجديد بأنه سياسة استعمارية خفية جديدة تُمارسها الدول الإمبريالية على الدول الأخرى لتحقيق مكاسب مالية وسياسية وعسكرية ويتم ذلك أساسًا من خلال تعزيز الأيديولوجيات الرأسمالية».¹

في ضوء ما سبق يمكن تقديم تعريف إجرائي لمفهوم الاستعمار الجديد:

التعريف الإجرائي للاستعمار الجديد:

يقصد بالاستعمار الجديد بأنه شكل ما أشكال الهيمنة غير المباشرة والتي تقوم بها القوى الدولية الكبرى على الدول المستقلة عبر أدوات اقتصادية ومالية مثل الاستثمارات الأجنبية والمساعدات بما يؤدي إلى استمرار علاقة التبعية والتأثير في سياساتها الاقتصادية والتنموية.

خصائص الاستعمار الجديد:

هناك بعض الخصائص التي تطبع الاستعمار الجديد تتمثل في:

يستورد الاستعمار الجديد الموارد والمواد الخام والمنتجات غير المصنعة بأسعار منخفضة للغاية وفي الوقت نفسه يصدر السلع المصنعة والضروريات اليومية إلى المناطق والبلدان المستعمرة. هذا التقسيم الدولي الثابت للتخصص يمكن أن يحافظ على تفوق القوة الاستعمارية على البلدان (المناطق) المستعمرة في الأسواق الدولية وتضطر البلدان والمناطق المستعمرة

¹ - Michael P. Auerbach, "Neocolonialism," EBSCO Information Services, accessed March 23, 2026, <https://www.ebsco.com/research-starters/political-science/neocolonialism>.

بصفتها موردة للمواد الخام ومستهلكة للمنتجات المصنعة، إلى الحفاظ على اقتصاد فقير ومتخلف.

لا تستطيع سلع البلدان المستعمرة أن تنافس على الإطلاق السلع المماثلة من القوى الاستعمارية التي تتمتع بميزة تنافسية في السعر والجودة من شأنها أن تقوض بشكل خطير الصناعات التقليدية أو الناشئة في البلدان المستعمرة. في ظل هذه الظروف، لا تملك البلدان أو المناطق المستعمرة خيارًا آخر سوى قبول تدفق سلع القوى المستعمرة.

تقتصر العلاقات الاقتصادية للبلدان المستعمرة مع القوى المستعمرة على عدد قليل من السلع والمجالات والصناعات (خاصة تلك المتعلقة بخطط الحياة الاقتصادية للبلدان المستعمرة)، مما يجعل البلدان (المناطق) المستعمرة تعتمد بشكل كبير على المستعمرين الأجانب. وبمجرد انقطاع هذه العلاقة التجارية أو توقف تدفق الاستثمارات الداخلية، سرعان ما تقع البلدان المستعمرة في أزمة مالية خطيرة وركود اقتصادي أو حتى انهيار.

بسبب السيطرة السياسية والتغلغل الثقافي والاستغلال الاقتصادي في البلدان أو المناطق المستعمرة تسيطر القوة الاستعمارية دائمًا اقتصاديًا أو ماليًا على تلك المجالات والصناعات والمؤسسات الرئيسية في البلدان والمناطق المستعمرة وتخضع تلك الصناعات والمجالات والشركات الأكثر أهمية لرقابة صارمة من قبل المستعمرين ونتيجة لذلك، فإن الاقتصاد الوطني المستعمر يخضع في الواقع لسيطرة القوى الاستعمارية.¹

وبالتالي، فإن جميع سلوكيات القوة الاستعمارية في البلدان أو المناطق المستعمرة تؤدي إلى اعتماد كبير من جانب البلدان والمناطق المستعمرة على القوة الاستعمارية اقتصاديًا وسياسيًا، مع تخلف الاقتصاد.

¹-Jian Junbo and Donata Frasher, "Neo-Colonialism or De-Colonialism? China's Economic Engagement in Africa and the Implications for World Order," African Journal of Political Science and International Relations 8, no. 10 (2014),P 186.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الأدوات الاقتصادية في العلاقات الدولية المعاصرة، ويقوم بتسهيل تدفق رؤوس الأموال والخبرات بين الدول ويساهم في النمو الاقتصادي والتنمية للدول المستفيدة من الاستثمار.

وفي القارة الإفريقية تزايد هذا النوع من الاستثمار برز بشكل واضح مع تزايد الحضور الاقتصادي الصيني وتحديدا في مجالات الطاقة والبنية التحتية والصناعة، وعلى الرغم من هذا التوسع الاستثماري أثرت العديد من النقاشات حول طبيعته وما إذا كان يندرج ضمن إطار التعاون التنموي أم أنه يرتبط ببعض مظاهر الهيمنة الاقتصادية.

لذلك تبرز أهمية توضيح هذا المفهوم وذلك على سبيل دوره في العلاقات الصينية الإفريقية ولقد تم تقديم العديد من التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الباحثين الاقتصاديين والمنظمات الاقتصادية الدولية ويمكن ذكر بعضها في الآتي:

I. تعاريف مقدمة من طرف بعض الباحثين الاقتصاديين:

يعتبر دانيغ Dunning من أبرز المهتمين بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وجاء تعريفه بأن الاستثمار الأجنبي المباشر «أنه لا يعني تصدير رأس المال الخاص في صورته المالية فحسب وإنما يعني عادة صفقة متكاملة تتضمن تنظيم إنشاء المشروعات وتوريد التكنولوجيا والخبرات التنظيمية والإدارية وتأهيل الكوادر.¹

أما بالنسبة لغابلير Gabler يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تصدير لرأس المال من خلال عناصر اقتصادية من دولة إلى دولة بهدف شراء عقارات أو إنشاء فروع أو إنشاء شركة

¹ - ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص 92.

تابعة أو شركة أجنبية أو المشاركة في شركة أجنبية قائمة حيث تكون درجة المشاركة كافية لان تقوم الشركة المستثمرة بالتأثير على سياسة وقرارات الشركة الأجنبية.¹

في حين يرى عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة.²

أما بالنسبة لعلي عباس فيعرفه بأنه قيام أحد المؤسسات أو المستثمرين بشراء أو تملك الأصول الرأسمالية (الآلات، المعدات وأراضي... الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها وبمعنى آخر شراء شيء ملموس.³

II. تعاريف بعض المنظمات الاقتصادية الدولية:

عرفت منظمة التجارة العالمية (WTO) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: «الاستثمار الذي يتحقق عندما يقوم مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل في بلد آخر بنية إدارة ذلك الأصل، وفي معظم الأحيان يكون كل من المستثمر والأصل الذي يديره في الخارج عبارة عن مؤسسات أعمال، وفي مثل هذه الحالات يشار إلى المستثمر عادة باسم المؤسسة الأم والأصل باسم مؤسسة الفرع أو المؤسسة التابعة.

¹- عبد الرحيم فؤاد الفارس وفراس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الأعمال الدولية، ط1 (الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013)، ص 152.

²- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001)، ص 13.

³- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (المدخل العام)، ط2 (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010)، ص 37.

في حين أن صندوق النقد الدولي ومن خلال دليل إعداد ميزان المدفوعات الصادر من قبله، يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر "بأنه عبارة عن صنف من أصناف الاستثمار العابر للحدود الذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما ويتمتع بالسيطرة ودرجة التأثير الكبيرة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر.

وتتحقق السيطرة والتأثير الكبير إما بشكل مباشر من خلال امتلاك قوة التصويت في مؤسسة أخرى تمتلك بدورها قوة التصويت في المؤسسة المعنية أي انه توجد طريقتين للسيطرة والتأثير وهما:

■ السيطرة أو التأثير المباشر:

تتحقق السيطرة المباشرة عندما يمتلك المستثمر الأجنبي حصة معتبرة من رأس مال المؤسسة المستثمر فيها، بما يتيح له قدرة التأثير في القرارات الإدارية. وتعد سيطرة مباشرة عندما تتجاوز حصة المستثمر الأجنبي 50 % من حقوق التصويت وبالتالي يمنحه قدرة على توجيه السياسات والتحكم في القرارات.

■ السيطرة أو التأثير غير المباشر:

في هذا الشكل النفوذ الذي يمارسه المستثمر الأجنبي تكون عبر شبكة من العلاقات المؤسسية وهنا المستثمر لا يمتلك حصة مباشرة في المؤسسة المعنية وإنما تأثيره يكون من خلال مؤسسات أو كيانات أخرى تربطه بها علاقة ملكية أو تحكم.¹

¹ - سفيان بولعراس، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني: دراسة حالة إفريقيا" (رسالة ماجستير/دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2021)، ص10.

انطلاقاً من مختلف التعارف السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر: لا يقتصر على تحويل رؤوس الأموال فحسب، بل يتضمن كذلك نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية والتنظيمية إلى الدولة المستقبلة للاستثمار.

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة صور، من بينها إنشاء مؤسسات جديدة، أو الاستحواذ على مؤسسات قائمة، أو الدخول في شراكات مع مؤسسات محلية، سواء في شكل ملكية كاملة أو ملكية مشتركة.

قد يمارس المستثمر الأجنبي نفوذه في المؤسسة المعنية بشكل مباشر من خلال امتلاك حصص تصويتية فيها، أو بشكل غير مباشر عبر مؤسسات أخرى يمتلك فيها حصصاً تمكنه من التأثير في قراراتها.

المطلب الثالث: دبلوماسية فخ الديون.

يشير مصطلح « دبلوماسية فخ الديون » إلى سيناريو في العلاقات الدولية تقوم فيه دول ذات نفوذ اقتصادي قوي وموارد مالية ضخمة بتقديم قروض لدول نامية لتمويل مشاريع غير فعّالة أو ذات طابع استعراضي. ويؤدي ذلك إلى إيقاع الدولة في فخ ديون هائلة، مع امتلاك الصين نفوذاً عليها في حال عجزها عن سداد تلك الديون وقد اكتسبت دبلوماسية فخ الديون سمعة سيئة في السياسة الدولية كأداة في السياسة الخارجية الصينية، في إطار مبادرة الحزام والطريق، للضغط على الدول لإجبارها على تقديم تنازلات سيادية.¹

يرجع ظهور مفهوم «دبلوماسية فخ الديون» إلى نقاشات بدأت تتبلور في النصف الثاني من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. إذ تعود البوادر الأولى للمصطلح إلى مقال تحليلي

¹ - Dullar, Devyansh. "Unmasking the Narrative: Is China's Debt Trap Diplomacy Fact or Fiction?" E-International Relations, August 19, 2024. <https://www.e-ir.info/2024/08/19/unmasking-the-narrative-is-chinas-debt-trap-diplomacy-fact-or-fiction/>.

نُشر من قبل استاذ براهما شيلاني عام 2017 عن أحد مراكز الأبحاث في شمال الهند، تناول فيه الباحث مسألة التمويل الصيني لمشروع **Hambantota Port** في سريلانكا وقد حاول ذلك المقال تفسير طبيعة التمويل الصيني للمشاريع الكبرى في الدول النامية من خلال طرح فرضية مفادها أن بكين قد توظف القروض كأداة لتعزيز نفوذها الاستراتيجي.

وفي عام 2018، أُعيد تداول المفهوم على نطاق أوسع وذلك بعد نشر ورقة بحثية أعدّها طالبان في الدراسات العليا في **Harvard University**، حيث جاء في هذه الورقة إلى اتهام الصين باتباع ما سمّته «دبلوماسية الديون»، معتبرة أن تراكم القروض على بعض الدول قد يتيح لبكين توظيف هذه الديون لتحقيق أهداف جيوسياسية.

وحظي هذا الطرح باهتمام واسع في وسائل الإعلام الغربية وفي بعض الدوائر السياسية، الأمر الذي ساهم في انتشار مصطلح «فخ الديون» ضمن النقاشات المتعلقة بدور الصين في تمويل مشاريع البنية التحتية في الدول النامية، وقد تناولها أيضا كل من سام باركر وشفيتز في كتابهما "دبلوماسية فخ الديون" والملفت في هذا الكتاب هو الوجه الآخر لمبادرة الحزام والطريق وظهر في إطارها مفهوم ما يُعرف بـ«دبلوماسية فخ الديون»، الذي يشير إلى احتمال لجوء الدولة الدائنة إلى استثمار وضعيتها المديونية لتعزيز نفوذها الاقتصادي أو السياسي في الدول المدينة.¹

ويتم استحضار قضية سريلانكا النموذج الذي يدل على أن الصين تعتمد على التمويل الدولي من أجل تحقيق مكاسب استراتيجية على حساب الدول النامية حيث هذه الدولة كانت تعاني بالفعل من اضطرابات سياسية واقتصادية عندما بدأت جائحة كوفيد-19، أعقبها نزاع مستمر بين روسيا وأوكرانيا. وناشدت الدولة الجزيرة طلباً للمساعدة والدعم على الساحة الدولية وعندما

¹ - سلامة الصادق الفرابي، "الاستراتيجية الصينية في منطقة القرن الأفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)"، (جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2021)، ص 109.

تراجعت كل من الولايات المتحدة والهند، لجأت الحكومة السريلانكية إلى الصين وحصلت على قروض تنموية ضخمة إلا أن هذا القرار أصبح أسوأ خطأ ارتكبته سريلانكا. فقد واجهت الدولة الجزيرة زيادة في الديون وتضائلاً في احتياطياتها من العملات الأجنبية، حيث لم تحقق المشاريع الممولة بقروض صينية أرباحاً كافية لدعم الاقتصاد وسد العجز المالي ونتيجة لذلك، استحوذت شركة صينية على ميناء هامبانتوتا السريلانكي بعقد إيجار لمدة 99 عاماً.¹

ينطوي هذا النوع من الدبلوماسية على تقديم مشاريع قروض بشروط بالغة الصعوبة على الدول المقترضة، مما يُجبرها في نهاية المطاف على قبول تنازلات اقتصادية أو سياسية وبالتالي « فإن فخ الديون هو وضع يُجبر فيه طرف ما على إنفاق مبالغ طائلة على القروض لسداد ديونه القائمة ». في الآونة الأخيرة، اتهم أحد الأطراف الصين باستخدام هذه الاستراتيجية لتعزيز مصالحها الجيوسياسية في آسيا وأفريقيا من خلال منحها قروضاً ضخمة والاستحواذ على أصول الدول المقترضة عند عجزها عن السداد، هذه القروض تجعل الدول في وضع اقتصادي خطير.

ويمكن القول أن « دبلوماسية فخ الديون » تعني: قيام دولة دائنة عمدا بتقديم مبالغ كبيرة للبلدان الصغيرة المدينة من أجل التضييق عليها في حالة عدم القدرة على تسديد الديون، لتحقيق مصالح اقتصادية أو الحصول على تنازلات سياسية وتحقيق أهداف جيوسياسية لصالح الدولة الدائنة على حساب البلد المدين.²

¹-Rahul Ajnoti, "The Complete Story of Debt-Trap Diplomacy," The Geopolitics, October 11, 2022,

<https://thegeopolitics.com/the-complete-story-of-debt-trap-diplomacy/>.

²- سلامة الصادق الفرابي، " الاستراتيجية الصينية في منطقة القرن الأفريقي دراسة حالة اثيوبيا في الفترة (2000-2020) "، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2021)، ص 110.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للدراسة.

تُعدّ النظريات من الأدوات التحليلية الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في تفسير الظواهر الدولية وفهم طبيعة التفاعلات القائمة بين الفاعلين في النظام الدولي. فاختلاف المقاربات النظرية يعكس تعدد الزوايا التي يمكن من خلالها قراءة العلاقات بين الدول، سواء من حيث الدوافع المرتبطة بالمصلحة والقوة، أو من حيث الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر هذه العلاقات. وفي هذا الإطار، يوفر حقل العلاقات الدولية مجموعة من المقاربات التفسيرية التي تساعد على تحليل أنماط التعاون والتنافس بين الدول داخل بنية النظام الدولي.

وانطلاقاً من ذلك، كان من الضروري الاعتماد على مجموعة من المقاربات النظرية كإطار تفسيري للعلاقات الصينية الأفريقية وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال ما يلي:

المطلب الأول: مقارنة التبعية وتطوراتها.

تُعدّ نظرية التبعية من أبرز المقاربات النقدية في حقل العلاقات الدولية، ولقد تطورت هذه النظرية في أواخر الخمسينات من القرن الماضي وسعت إلى تفسير طبيعة الاختلال البنيوي الذي يميز النظام الاقتصادي العالمي. ذلك من خلال تركيزها على سياق إخفاق نماذج التنمية التقليدية في دول الجنوب خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، إذ لم يُفضِ الاندماج في الاقتصاد العالمي إلى تحقيق التنمية المنشودة، بل ساهم في تكريس أنماط من التفاوت والتبعية وعلى هذا الأساس، قدّمت نظرية التبعية تفسيراً بديلاً يقوم على أن تخلف دول المحيط ليس حالة داخلية، بل هو نتيجة مباشرة لعلاقات اقتصادية غير متكافئة تربطها بدول المركز داخل النظام الدولي.

يوجد العديد من المفكرين الذين قدموا إسهامات فكرية من خلال هذه النظرية ومن بينهم راول بريبيش مدير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وكذلك خبير التنمية الاقتصادية هانز سينغر وسمير امينومفكرين من المدرسة الماركسية أمثال اندريه جوندرو فرانك وبول برانوبول سوزي. وجاءت نظرية التبعية بحث مكثف لإيجاد إطار نظرية لتحليل وشرح أسباب كل من التنمية والتخلف داخل النظام الدولي وتقوم نظرية التبعية على ثلاث مميزات أساسية:

I. النظام الدولي مقسم لدول المركز ودول المحيط ومعناه أن الدول التي لديها القوة الاقتصادية تسيطر هي المركز في النسق الدولي بينما الدول المتخلفة اقتصاديا هي دول المحيط التي تكون تحت وطأة الاستغلال من طرف دول المركز وعلى هذا الأساس يؤكد كل من سمير أمين وسعد زهران على أن العلاقة بين دول المركز ودول المحيط هي علاقة استغلال و علاقة غير متكافئة.

II. نظرية التبعية ترى أن القوى الكبرى تمارس ضغوط على دول التابعة لها عندما يتعلق الأمر بالمصالح الاقتصادية لتلك القوى.

III. العلاقة بين القوى الاقتصادية والدول التابعة تستند لمعطيات تاريخية وتفاعلات ديناميكية مترابطة بينهما لدرجة يصعب فك الترابط بينهما وتكريس مبدأ الاكتفاء في معاملاتها الاقتصادية.¹

من خلال ما سبق قد تم تقديم مجموعة من التعاريف للتبعية حيث يرى اندريه جوندرو فرانك أن التبعية هي مفهوم يقوم على تفسير علاقة الهيمنة الاقتصادية العالمية والاستغلال من قبل الدول الأكثر قوة اقتصاديا على الدول الأقل قوة اقتصاديا وهذا راجع للتوزيع غير المتكافئ للسلطة والموارد بين الدول.

¹ - سلامة الصادق الفرابي، " الاستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة اثيوبيا في الفترة (2000-2020) "، (جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2021)، ص 26.

وكذلك نعرفها دروس سانتوس: «على أنها حالة تاريخية تشكل هيكلًا معينًا للعالم بحيث يكون فيه اقتصاد مجموعة معينة من البلدان مشروطًا بالتطوير وتوسيع الاقتصاد آخر يخضع له».¹ تحتوي نظرية التبعية على العديد من التيارات الفكرية التي قدمت إسهامات كثيرة في إطار هذه النظرية ومن بين هذه التيارات ما يلي:

أولاً- تيار الإمبريالية:

وتعود جذور هذه النظرية إلى إسهامات كل من هوبسن ولينين وهي بذلك امتداد للفكر الماركسي التقليدي إلا إن هذا الأخير يركز بشكل أساسي على الإمبريالية الاقتصادية خلاف للماركسيين الجديد الذي يولون اهتمامًا لمختلف أشكال الإمبريالية في جميع الميادين الحياة، وهذا ما يؤكد عليه جوهان غالتينغ حيث يرى أن الإمبريالية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب وإنما تتعداه لتشمل الجوانب الأخرى السياسية، العسكرية والثقافية.²

¹- عبد الغني حومر، "العلاقات الصينية الأفريقية بين التوافق السياسي والمصالح الاقتصادية منذ 1960" (رسالة ماجستير/دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2020)، ص50.

²- عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي (القاهرة: مديولي، 2011)، ص273.

جدول رقم 01: أشكال إمبريالية عند غالتينغ

أشكال الإمبريالية	دول المركز توفر	دول المحيط توفر
الإمبريالية الاقتصادية	عملية الانفتاح ووسائله	المواد الأولية والأسواق
الإمبريالية السياسية	القرارات، النماذج	الخضوع والتقليد
الإمبريالية العسكرية	الحماية ووسائل التدمير	الإنضباط والإنصياح
الإمبريالية الإتصالية	الأخبار، وسائل الاتصال	أحداث، مسافرون، بضائع
الإمبريالية الثقافية	التعليم، وسائل الاستقلالية الثقافية	تلقين، تبعية ثقافية، (غزو ثقافي)

المصدر: عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، القاهرة، مدبولي، 2011، ص 273.

يظهر هذا الجدول الطريقة التي من خلالها افرز النظام الرأسمالي طريقة تقسيم العمل والتي نتج من خلالها علاقة التبعية للدول الفقيرة للدول الغنية.

تقوم نظريات العلاقات الدولية على فرضية أساسية والتي تتمثل في كون أن الدول تتمتع بحد أدنى من الاستقلالية كفواعل في الساحة الدولية غير إن هذه الفرضية لاقت تحديات من طرف الإمبريالية وذلك أن العلاقة الإمبريالية بين الدول تقوم بالأساس على عدم التكافؤ في الفرص والإمكانيات بين دول الشمال ودول الجنوب، وهذه الأخيرة تبقى مفيدة الحركة في الساحة الدولية إلا من خلال ما تمليها عليها دول المركز.

وعلى هذا الأساس قدم جون غالتينغ الإمبريالية لأنها: « تلك الطريقة التي بواسطتها تهيمن دول المركز على دول المحيط من اجل خلق حالة تميزها المصالح المتناقضة بينها والإبقاء عليها».

يشكل تيار الإمبريالية بنية شاملة للهيمنة تُمكن دول المركز من تكريس مصالحها وإدامة تبعية الأطراف.

ثانياً: تيار التخلف.

يمثل هذا الاتجاه كل من أندري غوندر فرانك الذي توصل في استنتاجاته انطلاقاً من تحليل التاريخ الاقتصادي لبلدان العالم الثالث بحيث ركز على فكرة تنمية التخلف في النظام العالمي وقد توصل إلى وجود سببية بين بلدان المركز وبلدان المحيط، أي أن العلاقة بين تتضمن تباين البيانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المحيط، مما يزيد من ارتباطها ببيانات دول المركز وبالتالي بقدر ما تتطور العلاقة بين المركز والتوابع بقدر ما تزداد وتيرة التخلف¹.

ففي رده على نظرية التحديث التي أشار إتباعها إلى أن التخلف يعني التخلف في البنى الاقتصادية، أشار غوندر إلى أن التخلف هو حالة جاءت نتيجة للسياسات الرأسمالية التي من خلالها تم ربط اقتصاديات الدول النامية كتابعة للدول الغنية ومنه فإن هذه البنى تقود إلى مزيد من التخلف.

فالرأسمالية هي نظام عالمي تعمل فيه الدول الكبرى على تجريد الدول التابعة من فائضها الاقتصادي الضعيف، فينتج عن ذلك تطور الدول الكبرى وتخلف الدول التابعة وبلدان العالم الثالث هي دول متخلفة لأنها تابعة للنظام الرأسمالي العالمي².

ثالثاً: تيار المركز والمحيط.

ينطلق هذا التيار من فرضية أساسية العلاقات بين الدول تقوم على علاقات سيطرة وتبعية من دول المركز ودول المحيط وعلاقة الاستغلال جاءت في إطار النظام الرأسمالي العالمي،

¹ - عبد الغني حومر، "العلاقات الصينية الأفريقية بين التوافق السياسي والمصالح الاقتصادية منذ 1960" (رسالة ماجستير/دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2020)، ص51.

² - عبد الغني حومر، "العلاقات الصينية الأفريقية بين التوافق السياسي والمصالح الاقتصادية منذ 1960" (رسالة ماجستير/دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2020)، ص54.

حيث تنظر إلى النظام العالمي بوصفه بنية هرمية قائمة على انقسام واضح بين دول مركزية متقدمة ودول محيطية تابعة. ووفق هذا الطرح، تمتلك دول المركز عناصر القوة الأساسية، مثل التكنولوجيا ورأس المال ووسائل الإنتاج، بينما تقتصر أدوار دول المحيط على تصدير المواد الأولية واستيراد المنتجات المصنعة. ويؤدي هذا النمط من التبادل غير المتكافئ إلى تكريس التبعية وإعادة إنتاج التخلف داخل دول الجنوب، حيث يصبح اندماجها في الاقتصاد العالمي عاملاً معزراً للاختلال بدل أن يكون وسيلة لتحقيق التنمية.

فحسب سمير أمين فإن اندماج اقتصاديات دول الجنوب في السوق العالمية تتم ترجمتها من خلال تنمية نشاطات التصدير والتي تخلق تفكنا اقتصاديا واجتماعيا إلزاميا لدول المحيط كما أن ضعف ومرونة المواد المصدرة من دول الجنوب نولد أيضا ميكانيزم جدليا الاستغلال ومربحا للاقتصاديات المتطورة.¹

رابعاً: تيار النظام العالمي.

يعد ايمانويل والرشتاين من أبرز منظري هذا التيار وهو مؤرخ اقتصادي أمريكي ولقد انصبت اهتماماته على تفسير مسالة التبادل غير المتكافئ، ويرى أن العالم مقسم إلى ثلاث مناطق:

-المركز ويتكون من الدول الغنية الصناعية.

- الأطراف وهي الدول الفقيرة.

-والدول شبه الأطراف.

ويُعد هذا التقسيم امتداداً تحليلياً لنظرية التبعية، إذ يفسر كيفية إعادة إنتاج التفاوتات على مستوى الاقتصاد العالمي عبر تقسيم العمل الدولي.

¹ - حומר، "العلاقات الصينية الأفريقية"، ص55.

ويرى والرشتاين أن جذور هذا النظام تعود إلى نشأة الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ القرن السادس عشر، حيث تشكلت بنية دولية قائمة على توزيع غير متكافئ للموارد والوظائف الاقتصادية. فحول المركز تهيمن على الأنشطة الصناعية والتكنولوجية، بينما تقتصر أدوار دول المحيط على الأنشطة الأولية، في حين تحتل دول شبه المحيط موقعاً وسطاً بين الطرفين.¹

إن محور فكرة والشتاين هو النظام العالمي وهو يعتقد بأن وحدة التحليل المناسبة لدراسة السلوك الاجتماعي أو سلوك المجتمعات هي نظام العالمي حيث يرى أن لأي نظام صفتين تحددهما:

■ الأولى: إن العناصر التي ضمنه كلها مترابطة وهي توجد في إطار علاقة ديناميكية نشطة فيما بينها فإذا أراد أحد أن يفهم إسهامات كل عنصر ووظائفه وسلوكه فإنه عليه أن يفهم موقعه ضمن الكل الذي يدور فيه وعلى هذا الأساس يعتقد ولشتاين بأن المحاولات الرامية إلى التمييز بين هذه العناصر مثل الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية هي محاولات خاطئة.

■ ثانياً: إن الحياة داخل النظام ما ذاتية الاحتواء تقريباً وهذا يعني أنه إذا أراد عزل النظام عن المؤثرات الخارجية فإن نتائج التفاعلات داخله تكون متطابقة تماماً وبهذا يتعين على أي شخص يسعى إلى تفسير التغييرات ضمن النظام أن يركز على هذه التفاعلات الديناميكية الداخلية التي تحدث التغيير لا أن يبحث عن العوامل الخارجية.²

كما يؤكد هذا الاتجاه أن العلاقات داخل النظام العالمي ليست ثابتة، بل تتسم بالديناميكية، حيث يمكن لبعض الدول أن تنتقل من موقع إلى آخر، غير أن هذا الانتقال يظل محدوداً في ظل استمرار آليات الهيمنة البنيوية. وفي هذا الإطار، يُبرز التحليل أهمية التفاعلات الداخلية

¹ - عبد الغني حومر، "العلاقات الصينية الأفريقية بين التوافق السياسي والمصالح الاقتصادية منذ 1960" (رسالة ماجستير/دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2020)، ص55.

² - جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص275.

والخارجية في تفسير موقع الدول داخل النظام العالمي، بدل الاختصار على العوامل الداخلية فقط.

ومن جهة أخرى، يشير هذا الطرح إلى وجود نخب محلية داخل دول المحيط ترتبط بمصالح دول المركز، وتلعب دور الوسيط في تكريس علاقات التبعية، وهو ما يُعرف بـ «الكومبرادور»، التي تسهم في تسهيل عملية استغلال الموارد وتوجيه الاقتصاد الوطني بما يخدم مصالح القوى الخارجية.

يعتقد والرشتاين بأن التاريخ قد شهد نمطين من النظام العالمي:

الإمبراطوريات العالمية والاقتصاديات العالمية والفرق بينهما يتمثل في آلية اتخاذ القرارات فيما يخص توزيع الموارد، ففي نظام الإمبراطورية العالمية يمكن للنظام السياسي المركزي أن يعيد، باستخدام سلطته توزيع الموارد من مناطق الأطراف إلى منطقة النواة المركزية.

بخلاف ذلك نجد انه ليس هناك سلطة مركزية سياسية واحدة في نظام الاقتصاد العالمي، بل نجد مراكز قوى متعددة ومتنافسة، لذلك لا يجري توزيع الموارد بموجب قرار سياسي مركزي، بل وفق اتجاهات وسيط اقتصادي هو السوق. غير انه وبالرغم من أن آلية توزيع الموارد في النمطين مختلفة، فإن الأثر في كل من الاقتصاد العالمي والإمبراطورية العالمية متشابه من حيث انتقال الموارد من مناطق الأطراف إلى المركز. والنظام العالمي الحديث هو شبيه بالاقتصاد العالمي حيث يعتقد والرشتاين أن هذا النظام نشأ في أوروبا مطلع القرن السادس عشر، ومن ثم توسع ليوصلنا إلى الوضع الحالي والقوة الدافعة لهذا التوسع هي الرأسمالية.¹

كما يرى والرشتاين بأن منطقة شبه الطرف تقوم بدور الوسيط داخل النظام العالمي تكشف عن سمات معينة هي من خصائص المركز وأخرى من خصائص الأطراف، فعلى سبيل المثال

¹ - عبد الغني حومر، "العلاقات الصينية الأفريقية بين التوافق السياسي والمصالح الاقتصادية منذ 1960" (رسالة ماجستير/دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2020)، ص57.

نجد ان لشبه الطرف قاعدة صناعية خاصة به، تتعرض للاهتزاز نسبيا ويملكها أصحاب الإقليم الذي توجد فيه، على الرغم من اختراقها من طرف المصالح الاقتصادية لدول المركز وبفضل هذه الطبيعة المركبة بين المركز والأطراف تقوم منطقة شبه الأطراف بأدوار اقتصادية وسياسية مهمة ضمن نطاق النظام العالمي الحديث، كما يؤدي شبه الطرف أيضا دورا حيويا لإشاعة الاستقرار في البنية السياسية للنظام العالمي.¹

وهنا يتضح أن النظام العالمي لا يقوم على سلطة مركزية واحدة، بل على توازنات معقدة بين قوى متعددة، غير أن ذلك لا يلغي الطابع البنيوي لعدم التكافؤ الذي يميز العلاقات الدولية، حيث تستمر الموارد في التدفق من الأطراف نحو المركز، مما يكرّس اختلال موازين القوة ويعيد إنتاج التبعية في إطار النظام الرأسمالي العالمي.

وعلى هذا الأساس يُعد التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب أحد أبرز السمات البنيوية التي تميز النظام الاقتصادي العالمي المعاصر. وفي هذا السياق برزت نظرية التبعية بوصفها إطارًا تحليليًا يسعى إلى تفسير العلاقات غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث يفترض هذا المنظور أن الاقتصاد العالمي يتشكل من بنية هرمية تتوزع فيها الدول بين مركز يمتلك القدرات الاقتصادية والصناعية، ومحيط يعتمد بدرجة كبيرة على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة.

وفي ضوء هذا التصور، يمكن الاستعانة بنظرية التبعية لفهم بعض أبعاد العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول الإفريقية، خاصة في ظل تنامي الاستثمارات الصينية في مجالات البنية التحتية والموارد الطبيعية داخل القارة. فهذه العلاقات قد تُفسّر، من منظور هذا الاتجاه النظري، باعتبارها جزءًا من ديناميكيات الاقتصاد العالمي التي تميل إلى إنتاج أنماط من الاعتماد الاقتصادي بين الدول ذات القدرات المختلفة. ومن ثمّ، تتيح نظرية التبعية إطارًا تحليليًا يمكن

¹ - جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص277.

من خلاله دراسة ما إذا كانت هذه العلاقات تعكس شراكة تنموية متبادلة أم أنها قد تؤدي إلى تعزيز أشكال جديدة من الاعتماد الاقتصادي داخل بنية النظام الاقتصادي الدولي.¹

المطلب الثاني: المقاربة الواقعية الجديدة.

تعتبر النظرية الواقعية الجديدة امتداد النظرية الواقعية الكلاسيكية ولقد جاءت كرد فعل على بعض المبادئ والافتراضات التي فشلت في تفسير واقع معين ومن بينها تركيزها على الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وأغفلت سلوك الفواعل الأخرى داخل النظام الدولي كما بالغت في تفسيرها لمفهوم المصلحة ومفهوم القوة.

ويعد كينيث من أبرز رواد هذه النظرية ولقد جاءت بكتاب جديد حاول من خلاله تقديم رؤية جديدة الفكر الواقعي تحت عنوان **Theory of international politics** في سنة 1979 وتطرق من خلال كتابه إلى تنظيم الفكر الواقعي والحفاظ على ارتقاءه.

تتميز النظرية الواقعية الجديدة بتركيزها على بنية النظام الدولي كمستوى من مستويات التحليل في العلاقات الدولية وهذا النظام يمتاز بالفوضى وتغيير فيه سلطة مركزية.

ومن أهم المبادئ التي ارتكزت عليها النظرية الواقعية الجديدة:

I. النظم السياسية تأخذ شكلين أساسيين تسلسلية أو فوضوية والنظام الدولي يمتاز بالفوضوية.

II. في النظام الفوضوي كل الدول لها وظائف متشابهة فهي متميزة من حيث القدرات وليس الوظائف.

III. جميع الدول تتميز بخاصية الأنانية وتسعى دائما للحفاظ على بقائها.

¹-Jean Germain Gros and Hung Gay Fung, "Theorizing Sino-African Relations: A Constructivist Perspective," American Research Institute for Policy Development, 2019, P40.

IV. في أي نظام يركز على مفهومي المساعدة الذاتية و مفهوم البقاء يقتضي الاستجابة القوة النسبية و لأفعال الآخرين.

V. حالة الفوضى في النظام الدولي تدفع دائما نحو خلق نظام لتوازن القوى.¹

إن أهم إسهامات النظرية الواقعية الجديدة هي محاولة لفهم النظام الدولي وترتكز بشكل أساسي على مفهوم النسق أو النظام وترى أن هناك نوعين أساسيين من النسق يوجد النظام التراتبي يوجد النظام الفوضوي.

التراتبى المقصود به هو ذلك التفاعل الدولاتي أو الوحدات السياسية في إطار وجود سلطة عليا أم الفوضوي فيقصد به ذلك التفاعل بين الدول والذي يتسم بحالة اللاتنظيم وغياب سلطة عليا من شأنها ضبط واحد من السلوكيات اللاقانونية على مستوى النظام الدولي.

والنظام الدولي يصفه كينيث والتز بأنه فوضوية وإن هذه الفوضى تعود إلى غياب حكومة عالمية من شأنها تنظيم العلاقات الدولية وفرض السلطة المشروعة.

وتعتبر النظرية أن الدولة ملزمة بالاعتماد على نفسها وتقوية قدراتها وعناصر قوتها تحت مبدأ نظام مساعدة الذات ولا تنتظر من وحدات سياسية أخرى أن تقوم بمساعدتها في تعزيز قدراتها والنهوض بمكانتها.

بالإضافة إلى أن الواقعية الجديدة وعلى عكس النظرية الواقعية الكلاسيكية ترى ان النظام الثنائي القطبية هو الأفضل وذلك راجع إلى سهولة إدارة العلاقات بين الدول في هذا النظام.

¹ - عبد الغني حومر، "العلاقات الصينية الأفريقية بين التوافق السياسي والمصالح الاقتصادية منذ 1960" (رسالة ماجستير/دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2020)، ص 45.

وكذلك ترى النظرية أن الفوضى والأنانية تعيق التعاون وذلك أن كل دولة تسعى إلى تحقيق مكاسب بنفسها أكثر من الدول الأخرى وذلك يمنع بشكل كبير قيام شراكة أو تعاون متين بين الدول باعتبار التعاون يقوم على تقسيم الأرباح وارتكازه على مبدأ رابح-رابح.¹

وفي حالة إذا ما حدث تعاون بين الوحدات السياسية يكون ذلك نتيجة وجود دولة قوية تفرض مجموعة من القوانين التي تخدم مصالحها وعلى هذا الأساس يكون هذا التعاون نتيجة إدارة القوى الكبرى والتي تقوم بصياغة قواعد قانونية هدفها تحقيق مواقع وفوائد القوى الكبرى.²

أما بالنسبة لمسألة الأمن فإن الواقعية الجديدة ترى أن الأمن أكثر أهمية من الاقتصاد وأن الأمن بالنسبة إليهم يوضع على رأس قائمة الأولويات وأنه على الدولة التفكير بجدية في كيفية الارتباط بأمنها فمهمة الدولة الأساسية هي إيجاد السبل الفاعلة في تعزيز الأمن.

وعند إسقاط هذه المقاربة على العلاقات بين الصين والدول الإفريقية، يمكن تفسير التوجه الصيني نحو القارة الإفريقية باعتباره جزءاً من مسعى أوسع لتعزيز القدرات الاقتصادية والإستراتيجية للصين في النظام الدولي. غير أن هذا التفسير لا يعني بالضرورة أن الدوافع الأمنية وحدها هي المحرك الأساسي لهذه العلاقات، إذ تشير بعض التحليلات إلى أن الاعتبارات الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في تشكيل هذا التوجه، في ظل سعي الصين إلى توسيع حضورها في الأسواق العالمية وتعزيز شراكاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية.³

المطلب الثالث: مقارنة الاعتماد المتبادل.

يحتلّ العامل الاقتصادي موقعاً مركزياً بين المحددات الأساسية للعلاقات الدولية قديماً وحديثاً، غير أنه يظل في الوقت نفسه من أكثر القضايا إثارة للنقاش داخل حقل نظريات العلاقات

¹ - محمد الصالح جمال، "الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2020، ص29

² - جمال، "الاختراق الصيني للقارة الإفريقية"، ص30.

³ - Jean Germain Gros and Hung Gay Fung, "Theorizing Sino-African Relations: A Constructivist Perspective," American Research Institute for Policy Development, 2019, 41.

الدولية، لا سيما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة الجدلية التي تربط الاقتصاد بالسياسة. ففي حين يرى اتجاه من الباحثين أن السياسة هي التي تتحكم في الاقتصاد وتوجّه مساراته من خلال قدرة الدولة على رسم سياساتها الاقتصادية وتحديد أولوياتها الإستراتيجية، يذهب اتجاه آخر إلى اعتبار الاقتصاد القوة الدافعة الأساسية لسلوك الدول، إذ يحدد بدرجة كبيرة اتجاهات سياستها الخارجية وأنماط تفاعلها في النظام الدولي، سواء في صور التنافس أو التعاون.

وفي ظل هذا التعدد في المقاربات النظرية التي حاولت تفسير دور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، تعتمد هذه الدراسة مقارنة الاعتماد المتبادل بوصفها الإطار التحليلي الأكثر ملائمة لفهم طبيعة العلاقات الصينية-الإفريقية. ويستند اختيار هذا المدخل إلى جملة من الاعتبارات الموضوعية، في مقدمتها تركيزه على البعد الاقتصادي باعتباره عنصراً محورياً في تفسير التفاعلات الدولية، إضافةً إلى اهتمامه المتزايد بالدور الذي تؤديه الفواعل من غير الدول في النظام الدولي المعاصر، الأمر الذي يجعله إطاراً تحليلياً مناسباً لاستيعاب أبعاد الإستراتيجية التي تنتهجها الصين في القارة الإفريقية وتداعياتها المختلفة.¹

وتتسم الإستراتيجية الصينية في إفريقيا بتركيز واضح على البعد الاقتصادي، وإن كانت لا تخلو في الوقت ذاته من أبعاد سياسية ودبلوماسية مرافقة. كما أن الحضور الصيني في القارة لا يقتصر على النشاط الحكومي الرسمي، بل يمتد ليشمل الشركات الخاصة والشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تضطلع بدور متزايد في توسيع الاستثمارات الصينية داخل الدول الإفريقية.

وتندرج نظرية الاعتماد المتبادل ضمن التيار الليبرالي في العلاقات الدولية، الذي تعود جذوره الفكرية إلى إرث عصر التنوير. ويرتكز هذا التيار على تعزيز دور المؤسسات الدولية وتكثيف العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، مع التأكيد على إمكانية تحقيق السلم الدولي عبر

¹-سمير قط، "الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط أنموذجاً" (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007)، ص23.

تنمية التجارة وتوسيع مجالات التعاون، وإرساء النظم الديمقراطية، مع منح المؤسسات الدولية دوراً مهماً في تنظيم العلاقات بين الفاعلين الدوليين. وفي هذا السياق، ذهب Immanuel Kant إلى أن تفاعل الفكر الكوسموبوليتي مع المبادئ الليبرالية يمكن أن يفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق السلام الدائم بين الأمم.¹

ويرى الليبراليون أن انتشار النظم الليبرالية يسهم في الحد من النزاعات الدولية، إذ يتجاوز مفهوم الأمن لديهم البعد العسكري التقليدي ليشمل أبعاداً مؤسسية واقتصادية وديمقراطية تُعدّ ركائز أساسية لترسيخ الاستقرار الدولي. وقد حظي هذا الطرح بقبول واسع داخل الأوساط الأكاديمية، خاصةً استناداً إلى الفكرة القائلة إن الدول الديمقراطية لا تميل إلى خوض الحروب فيما بينها، وهو ما يُعرف في الأدبيات بنظرية السلام الديمقراطي، التي تناولها عدد من الباحثين البارزين، من بينهم Michael W. Doyle و Bruce Russett. فقد أشار دويل إلى أن التمثيل الديمقراطي، والالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان، إضافةً إلى الترابط العابر للحدود الوطنية، تمثل عوامل أساسية تفسر النزعة السلمية التي تميز العلاقات بين الدول الديمقراطية.

وفي عام 1977 نشر Robert Keohane و Joseph Nye كتابهما الشهير **Power and Interdependence**، الذي قدّم تصوّراً نظرياً جديداً حول طبيعة العلاقات الدولية في ظل التحولات التي شهدتها النظام الدولي، خاصة في المجال الاقتصادي. وقد أبرز هذا العمل تراجع احتكار الدولة لدور الفاعل الوحيد في الساحة الدولية، وظهور مفاهيم مثل السياسة عبر الوطنية والاعتماد المتبادل المركّب، في سياق التحولات المرتبطة بتزايد التدفقات المالية والتجارية بين الدول، وهي تحولات تمثل إحدى السمات الأساسية لظاهرة العولمة المعاصرة.²

ينطلق نموذج الاعتماد المركب في تحليل الظواهر الدولية من ثلاث فرضيات أساسية:

¹ - قط، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا"، ص24.

² - سمير قط، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط أنموذجاً" (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007)، ص27.

I. زيادة الفواعل إلى جانب الدولة الوطنية والتي تلعب دوراً مهماً في الحياة الدولية خاصة المؤسسات العبر وطنية و المؤسسات الدولية، المنظمات الغير الحكومية، جماعات الضغط والرأي العام العالمي.

وفي هذا الصدد يرى جون بورتن في كتابه أنه قد تم كسر للاحتكار الدولاتي، فالدولة لم تعد تعتبر كفاعل وحدوي والاهم في الحياة الدولية، فإذا كانت الدولة فاعل وحدوي مجسدة في السلطة التنفيذية واللاعب الوحيد في المسرح الدولي كيف نفسر دور المؤسسات الخاصة في مختلف الظواهر التي سخنت العلاقات الأمريكية السوفياتية سابقا في تلك المرحلة.

II. الأحداث الدولية التي يمكن توضيحها من هذا النموذج متعددة وتبدأ الظواهر الاقتصادية، الى جانب العلاقات السياسية المتمركزة على القوة و السلطة و الأمن فإن تكاثر وزيادة التفاعلات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية جعل من القوة السياسية أقل مركزية في العلاقات الدولية.

III. تعريف المصلحة الوطنية حسب نظرية الاعتماد المتبادلة يشير إشكالات لأن توجه السياسة الخارجية له مظهره صراعي من منطق الحضور المنزل من لمجموعات ذات مصالح متناقضة حول قضية معينة، فالمصلحة الوطنية للدول تتجاوز المصالح الخاصة إلى أنها داخلية تحدها المطالب المجتمعية الداخلية للدولة وليس المعطيات البيئية الخارجية.¹

وعلى هذا الأساس فإن خلق شبكة من الاعتماد المتبادل تقيد سلوكية الدولة في أنشطتها الداخلية والخارجية، وعلى هذا الأساس تضطر الدول إلى الاعتماد على هذه التفاعلات نتيجة المنافع المكتسبة التي تحصل عليها ولا يمكن في كثير من الأحيان تحقيقها خارج إطار هذه العلاقات.

¹ - سمير قط، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط أنموذجاً" (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007)، ص28.

وذلك على الرغم من الثمن الذي يمكن أن تدفعه الدول والذي يمكن أن يكون في شكل فرص سياسية أو تقييد اختياراتها في مجالات عديدة، وتُظهر مقارنة الاعتماد المتبادل أن العلاقات الدولية لم تعد محكومة بمنطق الصراع فقط، بل تقوم أيضًا على تشابك المصالح وتبادل المنافع بين الفواعل المختلفة.

المبحث الثالث: السياق العام للعلاقات الصينية-الأفريقية.

تندرج العلاقات الصينية-الإفريقية ضمن ديناميكيات التحول التي يشهدها النظام الدولي، حيث أفرزت تحولات اقتصادية وإستراتيجية أعادت تشكيل أنماط التفاعل بين الفواعل الدولية، وفتحت المجال أمام قوى صاعدة لتعزيز حضورها خارج نطاقها الجغرافي التقليدي. وفي هذا الإطار، برزت الصين كفاعل محوري في القارة الإفريقية، مستفيدة من تلاقي مصالحها مع حاجيات الدول الإفريقية في مجالات التنمية والاستثمار.

وعليه، يتناول هذا المبحث السياق العام للعلاقات الصينية-الإفريقية من خلال دراسة التطور التاريخي للحضور الصيني في القارة الإفريقية، ثم تحليل الدوافع الإستراتيجية الصينية في إفريقيا، وأخيراً إبراز أسباب الانفتاح الإفريقي على الاستثمارات الصينية، بما يسمح بفهم الخلفيات التي تحكم هذه العلاقات ومسار تطورها.

المطلب الأول: التطور التاريخي الحضور الصيني في إفريقيا.

إن تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية ليست وليد القرن الواحد والعشرين وإنما ترجع إلى الماضي البعيد، بداية هذه العلاقة ترجع إلى القرن الثاني قبل الميلاد في ظل الإمبراطور الصيني هان وهناك من يرجع من الباحثين والمؤرخين من يرون بأن التواجد الصيني في إفريقيا كان بين القرن الأول والقرن السادس الميلادي وهناك من يرجعها إلى القرن السابع والثامن ميلادي تحت حكم سلالة تانج وكانت العلاقات متطورة خاصة مع الإقليم الواقعة في القرن الإفريقي لاسيما مع الصومال.

ولقد تطورت العلاقات الصينو-إفريقية مع سلالة مينغ وذلك عقب الزيارة التي قام بها الأميرال الصيني زهنغ بعدة زيارات إلى السواحل الشرقية للقارة الإفريقية.¹

¹ - سمير قط، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط أنموذجاً" (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007)، ص27.

يمكن تقسيم العلاقات الصينو-أفريقية إلى 03 مراحل أساسية وهي:

1- المرحلة الأولى (1949 - 1979):

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية واستقلال العديد من الدول الإفريقية دخلت الصين وإفريقيا مرحلة جديدة من العلاقات في مختلف المجالات وإقامة العلاقات الدبلوماسية التي ارتكز على ما نسميه الصين المبادئ الخمسة للتعيش السلمي ولقد تطورت هذه العلاقة لتشمل دول إفريقية حديثة الاستقلال، فقد كانت الصين تطمح منذ أوائل الخمسينات إلى تأمين وجودها كدولة والاعتراف بها في مواجهة تايوان ومواجهة الخطر الأمريكي، بالإضافة إلى سعيها إلى أن تتجاوز سياستها الخارجية حدود الكتلة الاشتراكية والدول الآسيوية لتشمل مناطق أخرى من العالم في إفريقيا.¹

ويمكن أن نرجع التحرك والاهتمام الصيني بإفريقيا خلال هذه المرحلة إلى ثلاث عوامل أساسية:

I. الاعتقاد بان منظومة العالم الثالث هي الأقدر على تحقيق الأهداف السياسية والأيدولوجية

للسين وهي في هذا السياق تم طرح المبادئ الخمسة السلمي وتتمثل في:

- الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامة أراضيها الإقليمية.
- عدم الاعتداء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- المساواة والمصالح المتبادلة.
- التعايش السلمي.

¹ - سمير قط، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط أنموذجاً" (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007)، ص119.

II. السعي الصيني لتأمين الدعم والتأييد الدولي لها ولحكومتها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصيني، إذ أدركت الصين أهمية الصوت الإفريقي في قضية الاعتراف عام 1963 حينما احتدم الصراع بينها وبين تايوان على كسب التأييد الإفريقي.

III. أدى الصراع الصيني - السوفيياتي إلى تزايد الاهتمام بإفريقيا باعتبارها ساحة خلفية للصراع بينها، إذ أن رئيس الوزراء الصيني شوين لاي قد زار إفريقيا ثلاث مرات خلال الفترة ما بين 1963 و 1965.¹

ومن بين المبادئ والسياسات التي تميزت بها هذه الفترة من العلاقات الصينية الإفريقية:

_ الالتزام بمبدأ الكفاح الثوري فحسب شوين لاي فان الكفاح الثوري الإفريقي يعني الكفاح من أجل تدمير بنية الهيمنة الاستعمارية والتخلص من بقايا النفوذ الاستعماري بهدف تحقيق الاستقلال التام والكامل للدول الإفريقية.

_ التأييد السياسي المتبادل حيث سارعت الصين إلى الاعتراف بالدول الإفريقية المستقلة وتقديم الدعم الكامل لحركات التحرر وفي المقابل توقعت الصين تأييد الدول الإفريقية لجمهورية الصين الشعبية وعدم الاعتراف بتايوان وعليه فان مبدأ الصين الواحدة حكم التوجه الصيني الخارجي عموماً وتجاه إفريقيا خصوصاً خلال تلك المرحلة.

_ وحدة وتضامن العالم الثالث والتي اعتبرها الأدبيات الصينية شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقلال والتنمية والتخلص من التبعية والهيمنة الاستعمارية في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وكانت السياسة الصينية ترمي إلى تأسيس قوة دولية ثالثة لمواجهة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيياتي.¹

¹ - عبد الغني حومر، "العلاقات الصينية الإفريقية بين التوافق السياسي والمصالح الاقتصادية منذ 1960" (رسالة ماجستير/دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2020)، 50.

¹ - عبد الغني حومر، "العلاقات الصينية الإفريقية بين التوافق السياسي والمصالح الاقتصادية منذ 1960" (رسالة ماجستير/دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2020)، 50.

وفي الخطوة الثانية قامت الصين بتقديم المساعدات من أجل إعادة إعمار ما دمره الاستعمار الأوروبي ومحاولة النهوض بالدول الإفريقية المستقلة حديثاً وتعزيز سيادتها الوطنية وذلك على الرغم من كون أن الصين كانت تعاني من أزمة اقتصادية وبالرغم من ذلك قامت لمساعدة إفريقيا وظهر ذلك في سكة حديد تازارا المشروع الذي مولته الصين بملايين الدولارات في ظل الضائقة المالية التي كانت تعاني منها الصين.

وفي المقابل قامت الدول الإفريقية هي كذلك بدعم الصين باستعادة مقعدها في منظمة الأمم المتحدة ولقد صرح الرئيس الصيني ماوتسي تونغ ذات مرة شكراً الموقف الإفريقي: "لقد استعدنا مكاننا في منظمة الأمم المتحدة بفضل أصدقائنا الأفارقة".¹

ويمكن القول أن هذه المرحلة الممتدة 1949 إلى غاية 1979 هي مرحلة التضامن الصيني إفريقي وهنا تميزت هذه المرحلة بمبدأ المعاملة بالمثل حيث إن الدعم المادي الصيني لإفريقيا ساهم في إعادة إعمار الدول الإفريقية ورد إفريقيا لصالح الصين في منظمة الأمم المتحدة.

2- المرحلة الثانية (1979-1999):

في هذه المرحلة دخلت العلاقات أكثر عمقا بحيث أن الصين أصبحت من دولة مناهضة اقتصاديا إلى دولة ثورية أحدثت تغييرات جذرية في نظامها الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، لكن في المقابل الدول الإفريقية تبنت إصلاحات اقتصادية من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

في هذه المرحلة تسارعت وتيرة العلاقات الصينو-إفريقية من خلال تعزيز توجهاتها نحو القارة بوضع التطوير الاقتصادي على رأس قائمة الأولويات التي تضبط العلاقات الصينو-إفريقية،

¹ - محمد الصالح جمال، "الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2020، ص121.

في هذه المرحلة خرجنا من التعاون الاقتصادي الضيق إلى التعاون والتنسيق الاقتصادي في ظل التغييرات التي حدثت خاصة بعد إنهاء الاتحاد السوفياتي وبروز النظام العالمي الجديد.

كما تميزت هذه المرحلة بما تسميه الصين "سياسة الباب المفتوح" والتي عن إصلاحات هدفها رسم إستراتيجية صينية على المستوى الداخلي والخارجي، فكان لهذه السياسة الفضل في الدفع بالعلاقات الصينو-إفريقية نحو الأفضل، وتبعت هذه السياسة بما تسميه أيضا سياسة الخروج والتي هدفها الدفع بالشركات والمؤسسات الصينية إلى أكثر أسواق خارجية جديدة، وكانت إفريقيا هي الهدف الأساسي الذي يقع ضمن أولويات هذه السياسة.¹

وتميزت هذه المرحلة بثلاث خصائص رئيسية:

1. تحسين الصين لعلاقاتها مع جميع الدول الإفريقية، حتى الموانئ منها للاتحاد السوفياتي وذلك بعد الانفراج الذي عرفته العلاقات الصينية السوفياتية خلال تلك الفترة، وذلك من خلال إقامة علاقات دبلوماسية مع زيمبابوي 1980 وكوت ديفوار وكذلك من خلال التثديد في خطاباتها الرسمية بنظام الأبارتايد في جنوب إفريقيا.

2. قيام رئيس الوزراء « زهاو زيانغ » بزيارة 11 دولة إفريقية خلال الفترة ما بين 20 ديسمبر 1982 و 17 جانفي 1983، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة لإفريقيا بالنسبة للصين خلال تلك الفترة، وقد أكد « زيانغ » على استمرار دعم حركات التحرر الوطني في كل ناميبيا وجنوب إفريقيا ودعم العلاقات الاقتصادية مع دول الجنوب.

وقد اختار « زيانغ » خلال زيارته الإفريقية محطة تانزانيا ليعلن عن المبادئ الأربعة التي تحكم الشراكة الصينية الإفريقية وهي: المساواة والمصالح المتبادلة والتأكيد على المردودية الملموسة والتنمية الاقتصادية المشتركة.

¹ - محمد الصالح جمال، "الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2020، ص121.

3. التأكيد على المصالح والمنافع المتبادلة في برنامج المساعدات الاقتصادية والتقنية المقدمة لإفريقيا، إلا أن هذه المرحلة لم تشهد مشروعات اقتصادية ضخمة بحجم مشروع سكة الحديد «تنزام» الذي شهدته المرحلة السابقة.¹

ومن خلال تقديم بيانات إمبريقية، يمكن إبراز ذلك التطور في العلاقات بين الصين وإفريقيا، فحجم التبادل بين الطرفين بلغ سنة 1998، 5,5 مليار دولار أمريكي، فهذا الرقم هو ستة أضعاف حجم التبادل بين الطرفين سنة 1979، فالعلاقات الاقتصادية تحولت من تبادل السلع التقليدية مثل النسيج والمنتجات الخفيفة إلى المنتجات الإلكترونية والآلات الميكانيكية، كما أن تبادل الزيارات الرسمية قد تضاعفت في الفترة المذكورة.

3- المرحلة الثالثة: (1999 إلى الوقت الراهن).

تُمثل هذه المرحلة منعطفاً بالغ الأهمية في تاريخ العلاقات الصينية-الإفريقية، وتتجلى أهميتها في تأسيس منتدى التعاون الصيني-الإفريقي (FOCAC – The Forum on China-Africa Cooperation) في العاصمة الصينية بكين سنة 2000. وقد جاء اللقاء الأول في إطار هذا المنتدى ليحمل أهدافاً تتجاوز البُعد المادي، إذ سعى إلى بعث مبادئ جديدة تحكم مسار العلاقات الصينية-الإفريقية وتجعلها أكثر اتساعاً وفعالية مما كانت عليه في المراحل السابقة، كما أعاد التأكيد على مبدأ الاحترام المتبادل الذي تتبناه الصين تجاه إفريقيا. وقد حضر هذا المنتدى كبار المسؤولين والشخصيات السياسية الصينية والإفريقية لمناقشة الأطر والآفاق المستقبلية للعلاقات الصينية-الإفريقية. ومنذ تأسيس هذا المنتدى، شهدت العلاقات بين الطرفين تطوراً ملموساً من خلال تضاعف الاتفاقيات التجارية والجمركية، فضلاً عن تنامي الاستثمارات والمساعدات المالية المتبادلة.

¹ - عبد الغني حومر، "العلاقات الصينية الإفريقية بين التوافق السياسي والمصالح الاقتصادية منذ 1960" (رسالة ماجستير/دكتوراه، جامعة الجزائر 2020)، ص 68.

أما فيما يتعلق بما يُعرف بـ « توافق بكين » (Beijing Consensus)، فقد استُعمل هذا المصطلح للتعبير عن نموذج التطور الاجتماعي-الاقتصادي المتبع من طرف الصين، وجاء توافق بكين رداً على توافق واشنطن (Washington Consensus). وقد تمّت صياغة مصطلح "توافق بكين" لأول مرة على يد الباحث الأكاديمي والصحفي جوشوا كوبر رامو (Joshua Cooper Ramo) للتعبير عن ذلك التنافس الصيني-الأمريكي، في مقابل ما سبق أن صاغه جون ويليامسون (John Williamson) من أفكار ومبادئ ليبرالية تُعبّر عن التوجهات الأمريكية في السياسات الاقتصادية التي يُراد تطبيقها في مختلف دول العالم، مما أفضى إلى تعارض واضح بين التوجهين الصيني والأمريكي، لاسيما تجاه الدول النامية (Developing Countries)¹.

وقد انتقد رامو توافق واشنطن بقوله إن: « معاهدة واشنطن تترك سبيلاً من الاقتصاديات المدمرة وانطباعات سيئة حول العالم ». ذلك أن ما جاء في توافق واشنطن يُعدّ أمراً خطيراً على النتائج الاقتصادية للدول التي تبنته، إذ أحدث هذا التوجه أضراراً وخسائر اقتصادية فادحة، خاصة في ظل النظام الرأسمالي. في المقابل، يُركّز رامو على ما أسماه "توافق بكين"، معتبراً إياه نموذجاً بديلاً يمثل التطور الاجتماعي-الاقتصادي الذي تسعى الدول النامية إلى تحقيقه، مع صون استقلالها وخصائصها القومية والسياسية وحمايتها.²

ويقوم النموذج الصيني الموجه لإفريقيا على ابتكار صيغ جديدة واستراتيجيات تُتيح توظيف الاقتصاد والحكم (Governance) في تطوير المجتمع، إذ يُمثّل هذا النموذج نموذجاً اجتماعياً-اقتصادياً يستهدف إحداث تحولات جوهرية في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار (Stability) بمختلف أبعاده.

¹ محمد الصالح جمال، "الاختراق الصيني للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2020، ص122.

² جمال، "الاختراق الصيني للقارة الأفريقية"، ص123.

وعليه، يُبرز المسار التاريخي للحضور الصيني في القارة الإفريقية تحولًا نوعيًا من ارتباطات ذات طابع أيديولوجي وسياسي خلال فترة الحرب الباردة إلى انخراط متزايد قائم على البراغماتية وتغليب الاعتبارات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد أعادت الصين توجيه إستراتيجيتها تجاه إفريقيا بما ينسجم مع التحولات التي شهدتها النظام الدولي، معتمدةً على أدوات أكثر تنوعًا وفعالية، تمثلت أساسًا في توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والاستثماري وتعزيز الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف.

كما أن هذا التطور لم يكن ظرفيًا أو معزولًا، بل جاء نتيجة تراكمات تاريخية أسهمت في بناء ثقة متبادلة بين الطرفين، ومهدت لانتقال العلاقات إلى مستويات أكثر عمقًا واتساعًا. وفي هذا الإطار، نجحت الصين في ترسيخ موقعها كفاعل دولي مؤثر داخل القارة الإفريقية، مستفيدة من تلاقي مصالحها مع احتياجات الدول الإفريقية في مجالات التنمية والبنية التحتية والتمويل.

ومن ثم، فإن فهم هذا التطور التاريخي لا يقتصر على كونه استعراضًا لمسار زمني، بل يُعد مدخلًا أساسيًا لاستيعاب طبيعة الحضور الصيني الراهن في إفريقيا، بما يحمله من أبعاد إستراتيجية واقتصادية متشابكة. كما يفسر في الوقت ذاته الأرضية التي انبثقت منها الدوافع الحالية لهذا التوجه، ويمهّد لتحليل أعمق لمحدداته وانعكاساته في المراحل اللاحقة.

المطلب الثاني: الدوافع الإستراتيجية الصينية في إفريقيا.

اتسمت العلاقات بين الصين وإفريقيا خلال فترة الحرب الباردة بكونها «مدفوعة أساسًا بالأيديولوجيات المناهضة للرأسمالية التي دعا إليها كل من ماركس وماو، إلى جانب سعي قيادة الحزب إلى مواجهة النفوذ السوفيتي في دول مثل أنغولا والكونغو». وتحدد سياسة الصين تجاه إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة انطلاقًا من اعتبارات اقتصادية ودبلوماسية ومن الواضح أن تزايد المصالح المتبادلة يشكّل المحرك الرئيسي للعلاقات الراهنة بين الصين

وأفريقيا. كما أن الصين تجني مكاسب مهمة من هذه العلاقة على المستويين السياسي والاقتصادي. ومع ذلك، وكما يشير كريس ألدن « فإن إرجاع اهتمام الصين المتزايد بإفريقيا إلى دافع واحد فقط يُعدّ تبسيطاً مخلّاً».¹

أ. الدوافع السياسية:

على المستوى السياسي، تتمثل إحدى الدوافع الأساسية لسعي الصين إلى إقامة علاقات مع الدول الإفريقية في رغبتها في التأثير على علاقات هذه الدول مع تايوان. إذ تسهم هذه العلاقات بشكل كبير في عرقلة الجهود التي تبذلها تايوان للحصول على الاعتراف الدبلوماسي والاستقلال. ووفقاً لوثيقة السياسة العامة، يُعدّ مبدأ الصين الواحدة الأساس السياسي الذي تقوم عليه إقامة وتطوير علاقات الصين مع الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية، كما تُثمن الحكومة الصينية التزام الغالبية العظمى من الدول الإفريقية بهذا المبدأ، ورفضها إقامة علاقات رسمية أو اتصالات مع تايوان، فضلاً عن دعمها لقضية توحيد الصين. وفي هذا الإطار، تُبدي الصين استعدادها لإقامة وتطوير علاقات دبلوماسية مع الدول التي لم تقم بعد علاقات معها، شريطة الالتزام بمبدأ الصين الواحدة.

ورغم أن ذلك لا يُذكر بشكل صريح، فإن التعاون مع الصين يقتضي ضمناً قطع الدول الإفريقية لعلاقاتها مع تايوان. وفي هذا السياق، أعلنت الصين في نوفمبر 2006 عن التزامها بتوسيع قائمة الصادرات الإفريقية المؤهلة للإعفاء الجمركي إلى السوق الصينية، من 190 صنفاً إلى أكثر من 440 صنفاً، وذلك لفائدة أقل البلدان الإفريقية نمواً التي تربطها علاقات دبلوماسية بالصين.

كما تحتاج الصين إلى تعزيز حضورها الدبلوماسي من خلال توسيع شبكة حلفائها وبناء شراكات إستراتيجية. وتوفر العلاقات مع الدول الإفريقية للصين دعماً مهماً داخل المؤسسات

¹-Uche U. Ofodile, "Trade, Empires and Subjects: A New Fair Trade Arrangement or the Third Scramble for Africa," University of Arkansas School of Law, 2007, P27.

متعددة الأطراف، حيث تضمن لها تأييد أكثر من خمسين دولة وكما يشير ألدن، فإن الصين، بصفتها فاعلاً مهماً داخل هذه المنظمات، تدرك أهمية هذا الدعم في تعزيز موقعها الدولي.¹ كما أن توجه الصين نحو إفريقيا يرتبط أيضاً بمخاوفها من هيمنة القوى العظمى، وبسعيها إلى تعزيز موقعها داخل النظام الدولي. فقد عبّرت الصين في السابق عن انتقادها لهيمنة كل من واشنطن وموسكو، ولا تزال تواصل رفضها لأي توسع تمارسه قوة كبرى. وفي هذا السياق، أكد الأمين العام Hu Yaobang في تقريره إلى المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني أن القوى الرئيسية التي تهدد التعايش السلمي بين الدول تتمثل في الإمبريالية والهيمنة والاستعمار، مشيراً إلى أنه رغم تفكك النظام الاستعماري القديم مع حصول العديد من الدول على استقلالها، إلا أن آثاره لا تزال قائمة، وأن القوى العظمى التي تمارس الهيمنة تمثل تهديداً جديداً لشعوب العالم.

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

تُعد العوامل الاقتصادية بدورها من المحركات الأساسية لتزايد انخراط الصين في إفريقيا، حيث حَلَّت البراغمة محل الاعتبارات الأيديولوجية إذ تتيح إفريقيا للصين الوصول إلى الموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز والمعادن الصلبة، فضلاً عن توفير المواد الأولية، وفتح أسواق لمنتجاتها، إلى جانب إتاحة فرص لتوظيف فائض اليد العاملة الصينية في قطاع التصنيع. كما أن حاجة الصين إلى الطاقة تُعدّ أمراً واضحاً، في ظل النمو الاقتصادي المرتفع الذي يفوق 10%، وتزايد الإنتاج الصناعي، وارتفاع مستوى معيشة الطبقة الوسطى، وهي عوامل مجتمعة أسهمت في زيادة الطلب على النفط والمعادن الإستراتيجية.

¹ - Uche U. Ofodile, "Trade, Empires and Subjects: A New Fair Trade Arrangement or the Third Scramble for Africa," University of Arkansas School of Law, 2007, P28.

يأتي السعي الصيني إلى تحصيل الموارد الطبيعية والطاقة المتوفرة في إفريقيا في مقدمة الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الصين إلى تحقيقها، فالقارة الإفريقية تزخر بثروات وموارد طاقة إستراتيجية، في مقدمتها الموارد البترولية، والمعادن كالبلاتينيوم والكرونيوم والألماس واحتياطيات كبيرة من المنغنيز (Manganese)، فضلاً عن معدن البوكسيت (Bauxite) واليورانيوم (Uranium).¹

وتمتلك القارة الإفريقية ما نسبته 8% من الاحتياطي العالمي للنفط، إضافة إلى 11% من إنتاج النفط العالمي، مما جعل إفريقيا تتبوأ مكانة المصدر الأساسي للنفط على المستوى الدولي. وتُدرج الصين الأمن الطاقوي (Energy Security) ضمن أولويات أمنها القومي، ذلك أن الاستهلاك الصيني للطاقة قد ارتفع بين عامي 2000 و2006 من 4,7 مليون برميل يومياً إلى 7,4 مليون برميل يومياً، أي بنسبة 47%، وقد خلصت الدراسات الاقتصادية إلى أنه بحلول سنة 2030 فإن الاستيراد الصيني للنفط سيبلغ حوالي 10,9 مليون برميل يومياً.

وتكشف هذه الأرقام والإحصائيات عن تزايد مستمر في استهلاك الصين واستيراد الموارد الطاقوية، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الصين للتخفيف من تبعيتها الخارجية في المجال الطاقوي، فإن المتطلبات الداخلية تتضاعف بوتيرة متسارعة، يُعزى ذلك إلى جملة من العوامل، في مقدمتها النمو الديموغرافي المتواصل، إلى جانب التطور الصناعي المتسارع الذي تشهده الصين في السنوات الأخيرة، وكل هذه العوامل مجتمعة تُجبر الصين على البحث عن أقاليم أو دول أخرى لتتويع وارداتها ولا تبقى منحصرة في منطقة واحدة.

أصبحت الصين مستورداً صافياً للنفط لأول مرة منذ ربع قرن في نوفمبر 1993 وبعد أن تجاوزت اليابان في عام 2005، أضحت ثاني أكبر مستورد للنفط الإفريقي بعد الولايات المتحدة. وتوفر إفريقيا للصين إمكانية الوصول إلى موارد نفطية وموارد طبيعية إستراتيجية لا

¹-Uche U. Ofodile, "Trade, Empires and Subjects: A New Fair Trade Arrangement or the Third Scramble for Africa," University of Arkansas School of Law, 2007, P29.

تزال غير مستغلة بشكل كبير، حيث تزود القارة الإفريقية الصين بحوالي 30% من وارداتها النفطية.

كما تمثل مشتريات بكين من النفط الإفريقي حصة معتبرة من صادرات الدول الإفريقية المنتجة للنفط، مما يجعل الصين فاعلاً متزايد الأهمية داخل القارة. ووفقاً لبيانات صادرة عن وزارة التجارة الصينية، ارتفع اعتماد الصين على النفط المستورد إلى 47.0% من إجمالي احتياجاتها السنوية في عام 2006، بزيادة قدرها 4.1 نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق. ففي عام 2006، بلغ إنتاج الصين من النفط الخام 183.68 مليون طن، مسجلاً زيادة بنسبة 1.7%، في حين تجاوز صافي وارداتها من النفط 162.87 مليون طن، بارتفاع قدره 19.6%.

ولقد تزايد استمرار ارتفاع الطلب الصيني على النفط، حيث يُقدّر أن نمو إنتاج النفط الخام في الصين خلال عام 2007 لن يتجاوز 2%، في حين سيزداد الطلب على النفط الخام ومشتقاته بأكثر من 6%. ومن شأن تعزيز العلاقات مع إفريقيا أن يتيح للصين الحصول على مصادر منخفضة التكلفة من المواد الخام التي تحتاجها. وبصورة عامة، وعلى الرغم من أهمية الصين بالنسبة لإفريقيا، فإن إفريقيا تمثل أهمية أكبر بالنسبة للصين.

«نظراً لما تزخر به إفريقيا من موارد، وباعتبارها سوقاً مهمة للصادرات منخفضة التكلفة والاستثمارات الصينية في مجال البنية التحتية». وفي ظل هذه العلاقة القائمة على المصالح المتبادلة والتي تتبلور تدريجياً، لا تُجبر إفريقيا على التفاوض من موقع ضعف، بل باتت في وضع يمكنها من رفض الشروط التي لا تخدم مصالحها.

كذلك والأمر الذي دفع الصين إلى القارة الإفريقية هو البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وذلك بفضل النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته خاصة عند الحديث عن الفائض الاقتصادي في كثير من القطاعات، فالصين أدركت أن التوسع في السوق العالمية ضرورة

أساسية وأن هذا التوسع لا يحدث دون أن تقوم بخفض أسعارها وكما أن ظروفها الاقتصادية أجبرتها على ذلك حيث إن الصين تعاني مما يمكن تسميته تشبعا اقتصاديا.

وقد جعل هذا الوضع مسألة البحث عن منافذ تجارية بديلة قضية ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للصين، إذ إن استمرار نشاط العديد من المؤسسات والشركات الصينية بات مرتبطاً بقدرتها على التوسع خارج حدودها الوطنية. وفي هذا السياق، شكّلت سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الأسواق الخارجية إحدى الآليات التي مكّنت الشركات الصينية من مواصلة أنشطتها الإنتاجية وتعزيز حضورها في الأسواق الدولية.

وفي المقابل، شهدت العديد من الدول الإفريقية خلال السنوات الأخيرة معدلات متفاوتة من النمو الاقتصادي، الأمر الذي انعكس على ارتفاع الطلب الاستهلاكي داخل هذه الدول. وقد وقر هذا التحول فرصة مهمة للصين لتوسيع صادراتها نحو الأسواق الإفريقية، خاصة وأن هذه الأسواق أصبحت أكثر انفتاحاً على مختلف السلع والمنتجات القادمة من الخارج.

وقد أسفر هذا التوجه عن تحقيق نتائج اعتُبرت إيجابية بالنسبة لعدد من الدول الإفريقية، لا سيما في ظل النشاط المتزايد للشركات الصينية في القارة، سواء تلك المملوكة للدولة أو التابعة للقطاع الخاص. كما أن انتشار السلع الصينية منخفضة التكلفة ساهم في تلبية احتياجات فئات اجتماعية واسعة، خصوصاً الفئات ذات الدخل المحدود، وهو ما ساعد على ترسيخ حضور المنتجات الصينية داخل الأسواق الإفريقية، إلى درجة انتشار شعار « صُنع في الصين » بشكل ملحوظ.

من جهة أخرى، تحرص الصين على تقديم توجهها نحو القارة الإفريقية باعتباره يحمل بعداً إنسانياً وتنموياً، أو ما تصفه في بعض الخطابات الرسمية بكونه جزءاً من التزاماتها الدولية. وفي هذا الإطار، تندرج سياستها الإفريقية ضمن ما يُعرف بمفهوم المسؤوليات الدولية، التي

تهدف حسب الرؤية الصينية إلى دعم جهود التنمية في الدول الإفريقية ومساعدتها على تحقيق مزيد من التقدم والاستقرار.

وتتجلى هذه المسؤوليات التي تعلن عنها الصين تجاه إفريقيا في 03 مظاهر أساسية:

_ ترقية التطور السوسيو-اقتصادي لإفريقيا فالحكومة الصينية خصصت ميزانية خاصة من أجل دعم التطور في المجال السوسيو-اقتصادي ومحاولة استئصال الفقر من القارة.

_ ترقية الاستقرار السياسي في القارة الإفريقية فالخلفية الاستعمارية في القارة لا نوال تؤثر في استقرار الكثير من الدول الإفريقية، فالصين أعتقد بأن الاستقرار السياسي قد يؤدي إلى لا استقرار أمني من شأنه أن يتسبب في زيادة معدلات الفقر وهذا الأخير يؤدي إلى تفاقم الأزمة السياسية.

_ تحسين الرفاهية الاجتماعية والجماعات المحلية وذلك من خلال الوعود الصينية بالسعي إلى تعزيز البنية التحتية وترقية الموارد البشرية بالإضافة إلى وضع برامج الوقاية من الأمراض المنتشرة في إفريقيا.¹

ومنها تواجد الصين في القارة الإفريقية هو محاولة للبحث عن مكانة لها في القارة ومحاولة تقويض النفوذ الغربي في القارة الإفريقية خاصة النفوذ الأمريكي، فالصين وعلى هذا الأساس ترفض الواقع القائم في القارة وتسعى إلى تغييره لأنها تحمل إستراتيجية تصحيحية تعتمد على إزاحة النفوذ الفرنكو-أمريكي وتنتقل من الفاعل الثالث في القارة إلى الفاعل الأول في القارة الإفريقية.

¹ - محمد الصالح جمال، "الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2020، ص127.

المطلب الثالث: أسباب الانفتاح الإفريقي على التواجد الصيني.

منذ أواخر القرن العشرين، ومع التحولات العميقة التي شهدتها النظام الدولي في بنيته الاقتصادية وتوازناته الجيوسياسية، أعادت الصين توجيه بوصلتها الاستراتيجية نحو القارة الإفريقية، مستندةً إلى رؤية براغماتية تقوم على توظيف الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية لتعزيز حضورها الخارجي. وقد تزامن هذا التوجه مع تزايد أهمية إفريقيا في معادلة الاقتصاد العالمي، سواء من حيث ما تزر به من موارد طبيعية هائلة، أو ما تمثله من سوق واعدة قادرة على استيعاب المنتجات والاستثمارات الصينية. وفي هذا السياق، لم يكن الانفتاح الصيني على القارة مجرد خيار عابر، بل جاء نتيجة تلاقي مصالح متبادلة، حيث نجحت بكين في بلورة مقاربة تقوم على الشراكة والتعاون، الأمر الذي أسهم في كسب ثقة العديد من الدول الإفريقية، ودفعها إلى الانخراط في هذا المسار الجديد، مدفوعةً بجملة من العوامل والدوافع التي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الماضي التاريخي المشترك فالصين وجل الدول الإفريقية مرة على أحداث تاريخية ولقد ضاقا من ويلات الاستعمار، الياباني والغربي بالنسبة للصين والأوروبي بالنسبة للدول الإفريقية صف إلى ذلك هو كون أن الطرفين ينتميان إلى عالم الجنوب وهو ما يسهل عملية التقارب والتجاذب بين الطرفين.¹

2. المبادئ الصينية المتبعة في سياساتها الخارجية " مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ احترام السيادة الإفريقية" ولقد لاقت هذه المبادئ صدا واسع لدى قادة القارة الإفريقية، فالصين تبحث فقط عن المصالح في إفريقيا ولا يعمل ما يحدث في القارة فهي في الأخير تتعامل بمنظور براغماتي.²

¹ - زهير بوخالفة، "العلاقات الصينية الإفريقية: حالي الجزائر وجنوب أفريقيا" (جامعة الجزائر 03، 2023)، ص101.
² - محمد الصالح جمال، "الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2020، ص130.

3. الصعود الصيني المذهل وبروزها كفاعل جديد ومؤثر في النظام الدولي وهذا ما جعل تبدو كنموذج بديل التنمية في إفريقيا فهي تعمل على دعم التطور الاقتصادي والاجتماعي وتتغاضى عن الجانب السياسي المتبع في كل دولة.¹
4. الطابع الرسمية الذي يميز العلاقات الصينية الأفريقية بحيث أن الآليات الرسمية تسهل اللقاءات والتواصل بين صناعة القرار السياسيين لكلا الدوليين.²
5. تبني الصين لجملة من الآليات والوسائل الرسمية في إطار العلاقات الثنائية التي تجمعها مع دول القارة الإفريقية وهو ما أدى إلى نمو وتعزيز التعاون وكما أسلفنا فإن أهم هذه الآليات منتدى التعاون الإفريقي والذي يصل اليوم إلى دورته السابعة، حيث أن الآليات الرسمية تسهل اللقاءات والتواصل بين صناع القرار السياسيين لكل من الصين والدول الإفريقية.³
6. بالنظر إلى القدرة الشرائية الفرد الإفريقي لأنها ضعيفة وهو ما يجعله يتوجه نحو السلع الصينية نظرا لملائمة أسعار هذه المنتجات للمستهلكين الأفارقة، فالسلع والمنتجات الصينية تتميز بدونها غير متكافئة واقل قمنا من السلع الأوروبية والأمريكية وهذا ما شجع إلى استيراد السلع الصينية.⁴
7. السرعة والمرونة الصينية في التعامل فالصين على عكس الدول أول المنظمات الدولية تتعامل بشكل سريع في معالجة الملفات الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما تحدث عنه الرئيس السابق للسنغال عبد الله واد: «الاتفاقية مع البنك العالمي ألي تأخذ خمس سنوات للتفاوض حول إمضائها بإمكانها أن تدوم ثلاث أشهر فقط مع الصين».⁵

1 - زهير بوخالفة، "العلاقات الصينية الأفريقية: حالي الجزائر وجنوب أفريقيا" (جامعة الجزائر 03، 2023)، ص103.

2 - جمال، "الاختراق الصيني للقارة الأفريقية"، ص130.

3 - بوخالفة، "العلاقات الصينية الأفريقية"، ص103.

4 - بوخالفة، "العلاقات الصينية الأفريقية"، ص104.

5 - محمد الصالح جمال، "الاختراق الصيني للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2020، ص131.

8. تزايد الضغوطات الخارجية على الدول الإفريقية والتي تهدف إلى جعل القارة تتبنى النهج الليبرالي وتغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية بما يتوافق مع الرؤية الأمريكية الديمقراطية وحقوق الإنسان.¹

وعليه، فإن دوافع الانفتاح الصيني على القارة الإفريقية تعكس تداخلاً واضحاً بين الاعتبارات الاقتصادية والإستراتيجية، حيث لم يعد هذا التوجه خياراً ظرفياً، بل أصبح جزءاً من رؤية شاملة تهدف إلى تأمين المصالح الحيوية للصين وتعزيز حضورها الخارجي، في إطار علاقة تتشكل تدريجياً وفق منطق المصالح المتبادلة.

استنتاجات الفصل:

يتضح من خلال هذا الفصل أن تحليل العلاقات الصينية-الإفريقية لا يمكن أن يتم بمعزل عن التأطير المفاهيمي والنظري الذي يحدد طبيعة هذه العلاقة ويكشف عن أبعادها المركبة. فقد أظهر الإطار المفاهيمي أن المفاهيم الأساسية، وعلى رأسها الاستعمار الجديد، الاستثمار الأجنبي المباشر، ودبلوماسية فخ الديون، تعكس تحولات عميقة في أدوات النفوذ داخل النظام الدولي، حيث انتقلت ممارسات الهيمنة من الشكل المباشر إلى آليات أكثر تعقيداً تقوم على الاقتصاد والتمويل.

كما بين الإطار النظري أن تفسير هذه العلاقات يظل رهيناً بتعدد المقاربات، إذ تقدم نظرية التبعية قراءة نقدية تركز على اختلال بنية النظام الدولي، في حين تبرز الواقعية الجديدة منطق الصراع على النفوذ والمصالح، بينما تؤكد المقاربة الليبرالية على إمكانيات التعاون وتحقيق المنافع المتبادلة. وفي المقابل، كشف تحليل السياق العام للعلاقات الصينية-الإفريقية عن أن هذا التفاعل لم يكن وليد اللحظة، بل هو امتداد لمسار تاريخي تراكمي تحكمه دوافع إستراتيجية صينية، واستجابات إفريقية ترتبط بحاجات التنمية والانفتاح الاقتصادي.

¹ - جمال، "الاختراق الصيني للقارة الإفريقية"، ص131.

وعلى هذا الأساس، يمكن استخلاص جملة من النتائج الأساسية:

1. أن المفاهيم المؤطرة للدراسة تعكس تحول أنماط الهيمنة الدولية من السيطرة المباشرة إلى أشكال غير مباشرة قائمة على الأدوات الاقتصادية والمالية.
2. مفهوم الاستعمار الجديد يظل إطاراً تفسيرياً مهماً لفهم استمرارية علاقات التأثير الخارجي رغم الاستقلال السياسي للدول الإفريقية.
3. الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أداة مزدوجة يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية، كما قد يؤدي إلى تكريس التبعية في ظل غياب توازن المصالح.
4. نظرية التبعية تبرز الطابع البنيوي للاختلال في العلاقات بين دول المركز ودول المحيط داخل النظام الدولي.
5. المقاربة الواقعية الجديدة تؤكد أن الحضور الصيني في أفريقيا تحكمه اعتبارات القوة والمصلحة والسعي لتعزيز النفوذ الدولي.
6. المقاربة الاعتماد المتبادل تقدم تفسيراً مغايراً يقوم على منطق التعاون الاقتصادي وتحقيق المصالح المشتركة بين الطرفين.
7. أن الحضور الصيني في أفريقيا هو نتيجة تطور تاريخي تراكمي انتقل من البعد الأيديولوجي إلى البعد البراغماتي الاقتصادي والاستراتيجي والتي تشمل تأمين الموارد الطبيعية، توسيع الأسواق، وتعزيز المكانة الدولية وأن الانفتاح الإفريقي على الاستثمارات الصينية يرتبط بعوامل داخلية، متمثلة في الحاجة إلى التنمية والبنية التحتية، إلى جانب البحث عن بدائل للشركاء التقليديين.

الفصل الثاني

إثيوبيا – نموذج الإستثمارات الصينية
للتنمية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل للتجربة الإثيوبية في ظل توظيف الاستثمارات الصينية كأداة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، مع التركيز على البنية الجيوسياسية لإثيوبيا والتي تجعلها لاعبا محوريا في منطقة القرن الإفريقي.

ينطلق هذا الفصل من دراسة موقع إثيوبيا الذي يمنحها قدرة فريدة على التأثير في التوازن الإقليمي ويجعلها محورا رئيسيا في مسارات التجارة والاستثمار العابر للحدود خصوصا في التحديات والضغط الإقليمي المستمرة.

كذلك يتناول الفصل الخصائص السياسية والاقتصادية لإثيوبيا بما في ذلك طبيعة الدولة التنموية الإثيوبية، التركيبة السكانية المتنوعة والعرقية، البنية الاقتصادية، القدرات العسكرية وجاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية، وتشكل هذه الخصائص الركيزة الأساسية التي اعتمدت عليها إثيوبيا في وضع سياساتها التنموية وتحديد أولوياتها الوطنية ضمن الصراعات والمنافسات الإقليمية والدولية.

وأیضا يستعرض الفصل تطور الشراكة الصينية الإثيوبية مع التركيز على المشاريع الكبرى التي نفذتها الصين داخل إثيوبيا وأثار هذه الشراكة على التنمية المحلية، ومع إبراز عوامل التي أسهمت في نجاح هذه العلاقة نسبيا والتحديات التي تحكم أيضا هذه العلاقة.

وبالتالي يعد هذا التمهيد مدخلا أساسيا لفهم ديناميات العلاقة الصينية-الإثيوبية، وتقييم المكاسب التنموية، وتحديد محددات نجاح السياسات الاستثمارية ضمن بيئة إقليمية ودولية معقدة.

المبحث الأول: السياق الإثيوبي والإطار الاستراتيجي.

يتناول هذا المبحث تحليل السياق الإثيوبي من منظور جيوسياسي وذلك من خلال التركيز على الموقع المركزي لإثيوبيا في القرن الإفريقي وأبعاده على الأمن الإقليمي والفرص الاقتصادية والتنموية. كما يستعرض المبحث الخصائص السياسية والاقتصادية التي تمنح إثيوبيا القدرة على استثمار موقعها الاستراتيجي في جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو مشاريع تنموية مستدامة. ويبرز المطلب الأخير تطور العلاقة الصينية-الإثيوبية كأحد أبرز الأمثلة على الاستفادة الإستراتيجية من الموقع والقدرات الوطنية، مع الإشارة إلى التحديات والمحددات التي تواجه البلاد ضمن بيئة إقليمية ودولية معقدة.

المطلب الأول: موقع إثيوبيا الاستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي.

تُعدّ منطقة القرن الإفريقي من أكثر المناطق الجيوسياسية أهمية في القارة الإفريقية، نظرًا لموقعها الاستراتيجي المطل على أهم الممرات البحرية الدولية، خاصة البحر الأحمر وخليج عدن. وفي هذا الإطار، تحتل إثيوبيا موقعًا مركزيًا داخل هذه المنطقة، ما يمنحها دورًا محوريًا في التفاعلات الإقليمية ويعزز من أهميتها الإستراتيجية.

تقع جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في منطقة القرن الإفريقي، ويقصد بمنطقة القرن الإفريقي هي تلك المنطقة التي تقع في شمال شرق إفريقيا وتضم دول رئيسية: تتمثل في جيبوتي، إثيوبيا، أريتيريا والصومال، ولقد تم تقديم العديد من التعريفات لهذه المنطقة ومن بينها:

I. التعريف الجغرافي والأنثروبولوجي:

القرن الإفريقي هي « تلك المنطقة التي تمتد لتشمل الصومال ونصف مساحة جيبوتي وخمس إثيوبيا وكينيا، وتبلغ مساحتها حوالي 450 ألف ميل مربع، إنها ارض يسكنها الصوماليون،

بغض النظر عن عدد أوطانهم في الصومال أو إثيوبيا أو كينيا. وتمتد على خط يبدأ من منتصف أراضي جيبوتي عند باب المندب في الشمال ويعبر داخل إثيوبيا تقع غرب منطقة اوغادين وتمر داخل كينيا إلى نهر تانا في المنطقة الجنوبية الشرقية منه. يقع المحيط الهندي على رأس القرن في أقصى شرق جمهورية الصومال، بينما تمتد أضلاعه الى خليج عدن في الشمال والمحيط الهندي في الشرق».¹

II. التعريف السياسي:

يعتبر هذا التعريف منطقة القرن الإفريقي « هي تلك الرقعة الإستراتيجية التي تشمل ثلاث وحدات سياسية وهي الصومال، جيبوتي وإثيوبيا. وقد تأسس هذا التعريف انطلاقاً من اعتبارات تاريخية، تجلت في صراعات ممتدة تاريخياً ومتعددة نوعياً سواء كانت اثنية أو قومية أو ثقافية". وبالاستناد إلى هذا التعريف يمكن القول فان مساحة منطقة القرن الإفريقي تقدر بحوالي ثلاث أرباع مليون ميل مربع، وتمتد من الشمال إلى الجنوب بحوالي 2500 كم ومن الشرق إلى الغرب بمساحة تقدر 1500 كم.²

تعريف آخر يقوم على الجمع بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية، بحيث يؤكد على انه وفق التغييرات الحاصلة في المنطقة، "فان منطقة القرن الإفريقي تشمل المنطقة الشرقية من إفريقيا التي يتوغلها نهر النيل ومدخل البحر الأحمر الجنوبي وخليج عدن وباب المندب، ومن خلال ذلك تعتبر المنطقة منفذاً بحرياً مهماً باعتبارها أحد الممرات النفطية المهمة على مستوى العالم، والتي تشمل حسب التعريف 10 دول من اريتيريا شمالاً إلى تنزانيا جنوباً لتضم جنوب السودان، السودان، بوروندي، رواندا، جيبوتي والصومال، تنزانيا وكينيا وارييتيريا".³

1 - محمد دحماني، "تحديات دول القرن الإفريقي في ظل تنافس القوى العظمى بالمنطقة"، (جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2020)، ص 7.

2 - دحماني، "تحديات دول القرن الإفريقي"، ص 7.

3 - محمد دحماني، "تحديات دول القرن الإفريقي في ظل تنافس القوى العظمى بالمنطقة"، (جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2020)، ص 7.

تتمتع منطقة القرن الإفريقي بأهمية جيواستراتيجية، لكون أن هذه المنطقة تطل على المحيط الهندي والبحر الأحمر ومضيق باب المندب والتي تسيطر على الملاحة البحرية خاصة تجارة نقل النفط من دول الخليج باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وهذه الميزة التي تتمتع بها دول القرن الإفريقي تجعلها محل تنافس وأطماع قوى أجنبية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين هذا فضلا أن المنطقة غنية بالثروات الباطنية ومواد الطاقة التي تعتبر العصب الرئيسي والمحرك الأساسي لاقتصاديات الدول القوية.¹

أهمية منطقة القرن الإفريقي:

تُعدّ منطقة القرن الإفريقي من أكثر المناطق الإستراتيجية أهمية، نظراً لموقعها الحيوي المطل على أهم الممرات البحرية العالمية، مما يجعلها محورا للتنافس الدولي والتفاعلات الإقليمية.

- على مستوى الموقع: يمتد القرن الإفريقي على مساحة تفوق 2.000.000 كم² بحيث انه إقليم جغرافي يمتد من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي ويتوفر على شريط مائي داخلي يبدأ من باب المندب جنوبا إلى السويس شمالا، بمساحة تقدر بحوالي 169 ألف ميل مربع وتعتبر من أهم الممرات والمنافذ النفطية العربية المتجهة نحو أوروبا ومن خلال ذلك تتحكم دولة في طريق ومحور التجارة العالمية، بالإضافة إلى أنها تعد إحدى الممرات الحيوية للتحركات العسكرية تجاه منطقة الخليج العربي وشبه القارة الهندية.

- على مستوى الموارد الطبيعية: تعد منطقة القرن الإفريقي من أهم المناطق الغنية لما تحتويه من ثروات طاقية ومعدنية ضخمة وعلى رأسها النفط والغاز والذهب، وأيضا

¹ - سلامة الصادق الفرابي، " الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020) "، (جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2021)، ص 48.

الاحتياطات الكبيرة من المعادن التي تستخدم الصناعات الكبرى كاليورانيوم والكوبالت، بالإضافة إلى الثروة المائية الهائلة بحيث تعتبر المنبع الرئيسي لنهر النيل.

- على المستوى المعيشي: تتم المنطقة بثروة بشرية هائلة، بحيث يتعدى عدد سكانها 200 مليون، كما تتعدد فيها القوميات والأديان واللغات، بحيث يفوق عدد المسلمين فيها 60% كما تحتوي على أكثر من 340 لهجة ولغة.¹

وبذلك يمثل القرن الإفريقي منطقة إستراتيجية حيوية، ليس فقط لموقعه الجغرافي المطل على الممرات البحرية الدولية، بل أيضاً لدوره في صياغة الديناميات السياسية والاقتصادية في المنطقة، ما يجعله نقطة محورية لتداخل المصالح الإقليمية والدولية وصراعات النفوذ الكبرى.

¹ - محمد دحماني، "تحديات دول القرن الإفريقي في ظل تنافس القوى العظمى بالمنطقة"، (جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2020)، ص8.

خريطة موقع منطقة القرن الافريقي.



المصدر: <https://share.google/V8NaRXXAm7y8jpvxt>

التعريف بأثيوبيا:

جمهورية إثيوبيا الديمقراطية هي دولة حبيسة لا تطل على أية سواحل بحرية وتعد ثاني أكبر دولة في إفريقيا من حيث تعداد بعد نيجيريا، حيث يصل عدد سكانها تقريبا إلى حوالي 117 مليون نسمة حسب إحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة لسنة 2021 أي بمعدل نمو ديمغرافي يقدر بحوالي 2 % سنويا.

عند النظر إلى أي خريطة لأفريقيا، يتضح بسهولة أن إثيوبيا تقع جغرافياً في مركز أو بالأحرى في قلب القرن الأفريقي، على الرغم من كونها دولة غير ساحلية منذ عام 1991، ومن منظور عناصر القوة الوطنية التي يستخدمها علماء العلاقات الدولية والاستراتيجية لتحديد موقع الدولة

في الصراعات الجيوسياسية، تبرز إثيوبيا كدولة يمكنها أن تلعب دورًا حاسمًا في المنطقة، فهي تتمتع بعدد سكاني كبير يدعم الحكومة في أوقات الأزمات ويمثل ما يقرب من نصف سكان القرن الأفريقي، الذين تربطها بهم روابط تاريخية وثقافية، ويتوزع سكان إثيوبيا على 80 مجموعة عرقية، تشكلت عبر قرون من الهجرة والتفاعل، لكن لكل منها تقاليد ولغات مميزة.¹

تتمتع إثيوبيا بفضل مساحتها الجغرافية الشاسعة، بمناطق داخلية ذات أهمية إستراتيجية تتكون من جبال شاهقة تشكل حواجز طبيعية ضد الهجمات العسكرية الخارجية المحتملة، كما أنها غنية بعدد من الموارد الطبيعية بما في ذلك المياه فعلى سبيل المثال، تعد إثيوبيا بمثابة برج مياه حقيقي، حيث تتلقى جميع الدول المحيطة بها تقريبًا مياهها بدرجات متفاوتة.

وأيضا تتمتع إثيوبيا بالعديد من الأنهار، حيث تتبع معظم الأنهار من مناطق المرتفعة وتعبّر الحدود الإثيوبية ويصل عدد الأنهار الرئيسية تسعة أنهار و12 بحيرة ومن بينها بحيرة تانا الموجودة في الشمال وهي منبع النيل الأزرق ومن بين أشهر الأنهار الموجودة في إثيوبيا نجد:

▪ **نهر النيل الأزرق:** يشكل النيل الأزرق حوالي 80% من حجم نهر النيل العظيم، ينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا والنيل الأبيض ينبع من بحيرة فيكتوريا لتشكلا نهر النيل العظيم ويلتقي في الخرطوم ليشكل بذلك أطول نهر في العالم.

▪ **نهر اومو:** يبلغ طول النهر 350 كم، إذ يمر على المنحدرات والأدغال شبه صحراوية ليصل في النهاية إلى بحيرة توركانا.²

¹- Berouk Mesfin, "Ethiopia's Role and Foreign Policy in the Horn of Africa", International journal of Ethiopian studies, 2012, P88.

²- سلامة الصادق الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)"، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2021)، ص49.

تشارك إثيوبيا مع جميع دول القرن الأفريقي في حدود سهلة الاختراق ومن الصعب للغاية مراقبتها بالكامل ويحدها من الشرق جيبوتي (349 كم)، ومن الجنوب الشرقي كينيا (861 كم)، ومن الشمال إريتريا (912 كم)، وفي الجنوب الغربي الصومال (1,600 كم)، وفي الغرب كل من السودان وجنوب السودان (1,606 كم) وبالتالي لا يوجد جزء من القرن الأفريقي يخلو من الوجود الدائم لإثيوبيا ومصالحها الأساسية التي تشمل تأمين حدودها، واحتواء التهديدات الخارجية، وضمان الاستقرار السياسي في المنطقة وكما أن موقعها الجيوسياسية يتأثر بالقضايا الإقليمية أكثر من أي دولة أخرى في القرن الأفريقي.¹

وفي ضوء التجربة التاريخية لإثيوبيا فإن هذا الموقع ينطوي على عيب كبير فكلما زاد عدد الدول المحيطة بإثيوبيا، زادت الحاجة إلى التعامل مع المصالح والمطالبات المتنوعة والمتناقضة في كثير من الأحيان للعديد من الدول المجاورة.

¹-Mesfi, "Ethiopia's Role and Foreign Policy ", P89.

خريطة موقع اثيوبيا.



المصدر: <https://share.google/sXEj6CldAF9uDOjog>

الأهمية الإستراتيجية لإثيوبيا بالنسبة للصين:

تأتي أهمية إثيوبيا بالنسبة لمصالح الصين من موقعها الاستراتيجي في قلب القرن الإفريقي، إذ تطل بسواحلها على مضيق باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي يُعد الممر البحري الرئيسي للتجارة بين الشرق والغرب، بما يمنحها دورًا محوريًا في حركة التجارة والطاقة العالمية. وأيضًا أنها تقع على مقربة من الشرق الأوسط والخليج العربي وهي دولة من دول حوض النيل، تستأثر بمنابع النيل الأزرق وبحيرة تانا وفي سبيل ذلك سعت القيادة الصينية لإرساء موطئ قدم لها في إثيوبيا على اعتقاد بان إثيوبيا لها دور مهم في تحقيق مصالحها

في منطقة القرن الإفريقي وذلك لارتباط هذه المنطقة بمصالح الصين في البحر الأحمر والمحيط الهندي وحوض النيل.¹

وكذلك تتبع أهمية إثيوبيا من خلال استقرار نظامها السياسي بالإضافة إلى عدد سكانها وهي مؤشرات على إمكانية كونها سوق كبير ومستقر للمنتجات الصينية.

ولقد مثلت إثيوبيا المركز الإقليمي للعديد من المنظمات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية ولقد شكلت هذه المنظمات بالنسبة للصين فرصة للاتصال الوثيق مع القادة الأفارقة ومع الهيئات المؤثرة في صنع سياسات واقتصاديات القارة، لذلك اعتبر ماو تسي تونج ان أديس أبابا منصة انطلاق إقليمية ودولية قيمة للصين، ولقد تعززت مكانة إثيوبيا الإقليمية بتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية ومقرها الدائم أديس أبابا وذلك عام 1963 وهذا ما جعل العاصمة الإثيوبية عاصمة للسياسة والدبلوماسية في إفريقيا.²

شكل تأسيس المنظمة أهمية كبيرة لبكين في إطار سياستها لتوطيد علاقاتها بإثيوبيا والدول الإفريقية، وسرعان ما أتت تصريح تشو إن لاي عقب إعلان تأسيس المنظمة، قائلاً: "إن اجتماعات أديس أبابا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية كانت جيدة للغاية وأظهرت أن البلدان الإفريقية متحدة، وأن قضايا الخلاف بين الدول الإفريقية ثانوية ولن تؤثر على وحدتها ومهمتها المناهضة للإمبريالية."

وصف تشو إن لاي أيضاً البيان المشترك لمؤتمر أديس أبابا الذي انتهى بتأسيس منظمة الوحدة بأنه: "نقطة تحول في تاريخ استقلال الدول الإفريقية وتطور الوحدة الإفريقية، كما كان نقطة تحول في تاريخ تحرير الدول الأفرو-آسيوية وتطور العلاقات الأفرو-آسيوية."

¹ - شيرين مبارك بسيس فضل الله، "سياسة الصين الشعبية تجاه إثيوبيا في إطار سياستها الإفريقية 1955_1970 (دراسة وثائقية)"، مجلة الدراسات الإفريقية (جامعة القاهرة)، المجلد 45، العدد 2، (2023)، ص 115.

² - مبارك بسيس فضل الله، "سياسة الصين الشعبية تجاه إثيوبيا، ص 116.

وبعد أقل من عام على تأسيس المنظمة، شرع تشو إن لاي في زيارة عشر دول إفريقية (1963-1964)، خاصة أنه في هذا التوقيت كان عدد الدول الإفريقية التي تعترف بـ 19 دولة . أكثر من عدد الدول التي تعترف بالصين، مما استدعى تحرك الصين سياسياً بدعم الدولة مقر المنظمة الإفريقية.¹

كانت أديس أبابا مقراً للجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا وهي واحدة من أهم المنظمات الاقتصادية في القارة، تم إنشاء هذه اللجنة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 671 المؤرخ في 29 أبريل 1958. تتبع قوة اللجنة من دورها باعتبارها الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بالعمل على الصعيدين الإقليمي لتسخير الموارد والاستفادة منها في إفريقيا، كانت عضوية اللجنة مفتوحة للعديد من دول العالم، وإلى أي دولة داخل النطاق الجغرافي لعمل اللجنة في إفريقيا.

ولقد تم تمثيل العديد من المؤسسات الدولية في اللجنة مما جعل أديس أبابا تحظى بأهمية لكل من لديه الرغبة في الاستثمار والاستفادة من موارد القارة.²

وبطبيعة الحال، اهتمت الصين بعمل اللجنة كونها منصة لإقامة روابط اقتصادية جديدة في إفريقيا لدفع عملية التنمية والتطور الاقتصادي، والحفاظ على العلاقات الاقتصادية وتعزيزها، سواء بين الدول الإفريقية وبعضها البعض أو مع دول العالم.

وهذا ما يعكس المكانة المحورية التي تحتلها إثيوبيا كفضاء استراتيجي لتقاطع المصالح الاقتصادية الدولية، خاصة في ظل تنامي الحضور الصيني في القارة الإفريقية.

¹ - مبارك بسيس فضل الله، "سياسة الصين الشعبية تجاه إثيوبيا"، ص 117.

² - شيرين مبارك بسيس فضل الله، "سياسة الصين الشعبية تجاه إثيوبيا في إطار سياستها الإفريقية 1955_1970 (دراسة وثائقية)"، مجلة الدراسات الإفريقية (جامعة القاهرة)، المجلد 45، العدد 2، (2023)، ص 118.

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية والسياسية لإثيوبيا.

تتميز إثيوبيا بخصائص اقتصادية وسياسية فريدة تعكس نموذجها التنموي، حيث يتركز الدور الاقتصادي للدولة على القطاعات الإستراتيجية مثل الزراعة والصناعة والبنية التحتية والقطاع المالي والخدمي، لتوجيه الموارد وتحقيق نمو هيكلي مستدام. أما على الصعيد السياسي، فتنتمى إثيوبيا بنظام فيدرالي متعدد الإثنيات مع قيادة مركزية قوية، ما يمكّن الدولة من التخطيط واتخاذ القرارات الإستراتيجية، بينما يتيح النظام الفيدرالي بعض الصلاحيات للمناطق المحلية، وهو ما يشكل إطاراً لفهم التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

I. الخصائص الاقتصادية لإثيوبيا:

شهد الاقتصاد الإثيوبي خلال العقود الأخيرة تحولات ملحوظة، تجلت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتحسن نسبي في عدد من المؤشرات الاقتصادية حيث ارتفع متوسط الدخل، وتراجع مستوى الفقر، إلى جانب تطور ملحوظ في قطاعات التعليم والصحة. ويعكس هذا التحسن في المؤشرات التنموية نجاح السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة، خاصة في إطار نموذج الدولة التنموية، الذي ركّز على الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية كمدخل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة.

كما أن تسجيل معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، خاصة خلال الفترة (2005-2015)، يعكس الدور المركزي للدولة في توجيه الاقتصاد، من خلال التخطيط الاستراتيجي وتعبئة الموارد نحو القطاعات الإنتاجية غير أن هذه النتائج الإيجابية لا تخلو من تحديات، مثل الضغوط التضخمية واستمرار الفقر النسبي، مما يعكس الطبيعة المركبة للتجربة التنموية الإثيوبية.

■ مفهوم الدولة التنموية:

الدولة التنموية هي «دولة تشارك الحكومة بصورة وثيقة في التخطيط الاقتصادي الكلي والجزئي لتنمية للاقتصاد، مع محاولة توزيع مواردها لتطوير حياة أفضل للشعب».¹

وفقا أيضا لمرجع أكسفورد، فإن الدولة التنموية « شكل من أشكال تدخل الحكومة المباشر والمتضافر والمستدام في التنمية الاقتصادية الوطنية عبر وضع السياسات الصناعية كالنمو المعتمد على التصدير والتحكم باليد العاملة».²

■ مبادئ نموذج الدولة التنموية:

أولاً: مبدأ التدخل الاقتصادي للدولة.

تشكل الدولة التنموية نقيضاً للفلسفة الليبرالية، حيث تؤكد على دور الحكومة الوثيق في التخطيط الاقتصادي الكلي، مع السعي لتوزيع الموارد بطريقة تساهم في تحسين حياة المواطنين. وتقوم الدولة التنموية على أشكال متعددة من التدخل الحكومي المباشر والمستمر في التنمية الاقتصادية، من خلال وضع السياسات الصناعية والاستراتيجيات الاقتصادية. وقد أطلق الباحث جونسون عام 1982 في كتابه عن اليابان مصطلح "الدولة التنموية"، ولاحظ لاحقاً كل من وكوريا الجنوبية وتايوان أن التكنوقراطيين والمخططين كانوا مسؤولين عن تشكيل الاقتصادات استراتيجياً بدلاً من الاكتفاء بتنظيمها. وفي هذا الصدد، أشار ميلو جاهوفيتش عام 1962 إلى أن الأجهزة الأساسية للدولة التنموية تركز على تعزيز التنمية الاقتصادية، وتقوية المواطنة، وترسيخ ملكية الدولة لمواردها، مع تدخل الدولة في القطاع الخاص بطريقة تختلف جذرياً عن النموذج الليبرالي التقليدي.³

¹ - ميهاريتاديل مارو، "تجربة الدولة التنموية في إثيوبيا ورواندا: دروس لليبيا"، الجامعة الأوروبية للمعهد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، (2021)، ص4.

² - ميهاريتاديل مارو، "تجربة الدولة التنموية في إثيوبيا ورواندا: دروس لليبيا"، الجامعة الأوروبية للمعهد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، (2021)، ص4.

³ - تاديل مارو، "تجربة الدولة التنموية في إثيوبيا ورواندا"، ص5.

ويرتبط الاقتصاد السياسي للدولة التنموية بمفاهيم التنمية والبراغماتية السياسية، بحيث يجمع بين نظرية التنمية والاقتصاد الكلي الذي يعتمد على التوجيه الحكومي. وتركز جهود الدولة على التحول الهيكلي من خلال توسيع برامج التعليم والصحة والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مع اعتماد نموذج مقيد يضمن احتكار العنف وترسيخ الحكم السياسي والاقتصادي. كما تتميز الدولة التنموية بسياسات قوية تجاه الفقراء، وتتحكم في الوظائف العامة وتخصص الموارد بطريقة إستراتيجية لدعم أهداف التنمية.

ثانياً: الخدمات أولاً، ثم الديمقراطية.

تعتمد الدولة التنموية بدرجة كبيرة على تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل سريع وفعال لتعزيز رفاهية المواطنين، إذ لا يمكنها الحصول على الشرعية بدون تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. فالديمقراطية الليبرالية وحدها قد لا تكون كافية لضمان الاستقرار، بينما يساهم تقديم الخدمات الاجتماعية في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ما يعزز شرعية السلطة. وقد ربطت بعض الدول، مثل الصين، بين التنمية والحرية بشكل وثيق في إطار ما يُعرف بالديمقراطية الدستورية. ومع ذلك، فإن إهمال المبادئ الليبرالية السياسية لصالح الاستقرار قد يؤدي على المدى الطويل إلى ضعف الحكومة أو انهيارها في بعض الحالات.¹

ثالثاً: الانتقال إلى اقتصاد وتنمية ما بعد الصراع.

في المجتمعات التي تمر بفترة ما بعد الصراع، تبرز أهمية الدور الاقتصادي للدولة، إذ لا يمكن ترك الاقتصاد للسوق الحرة وحدها فالأزمات الاقتصادية المتعددة التي ترافق هذه المرحلة تؤثر على الأمن الاجتماعي والسياسي، لذلك يلزم تدخل الدولة لتوجيه التنمية، وضمان الاستقرار، وإعادة بناء الاقتصاد بطريقة منهجية ومستدامة.²

¹ - تاديل مارو، "تجربة الدولة التنموية في إثيوبيا ورواندا"، ص5.

² - ميهاريتاديل مارو، "تجربة الدولة التنموية في إثيوبيا ورواندا: دروس لليبييا"، الجامعة الأوروبية للمعهد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة (2021)، ص6.

وبعد تبني إثيوبيا هذا النموذج أظهرت تقدماً ملحوظاً، وكانت واحدة من أسرع عشرة اقتصادات نمواً على مستوى العالم، حيث سجلت معدلات نمو سنوية تجاوزت 10 بالمائة على مدى عقد كامل (2005-2015)، مما جعلها الأسرع من حيث النمو الاقتصادي بين الدول الإفريقية غير المنتجة للنفط.

ورغم المخاوف العميقة المتعلقة باستدامة هذا النمو، أكدت مختلف الوكالات المشاركة في التنمية الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في إثيوبيا. ووفقاً لبيانات البنك الدولي، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في إثيوبيا عام 2010 نسبة 8.7 بالمائة، وسجلت نمواً بنسبة 10.4 بالمائة عام 2013، واقترب ناتجها المحلي الإجمالي في ذلك العام من 47 مليار دولار. غير أن الآثار الإيجابية لهذا النمو تضاءلت إلى حد كبير بسبب التضخم الكبير الذي بلغ 40 بالمائة خلال عامي 2010 و2011.

وفي العام 2014 أصبحت إثيوبيا من بين الدول الإفريقية القليلة التي حققت هذه الأهداف، محققة نتائج ملموسة في انتشال الملايين من مواطنيها من حالة الفقر المدقع بعد أن بدأت الدولة تنفيذ خططها الإنمائية المتكاملة عام 2002.¹

ولوحظت تطورات كبيرة في قطاع التعليم، ففي العام الدراسي 1994-1995 كان عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية نحو 3 ملايين تلميذ، إلا أن هذا العدد ارتفع في العام الدراسي 2008-2009 بنسبة تجاوزت 500 بالمائة ليصل إلى 15.5 مليون تلميذ. كما ساهمت قدرات إثيوبيا في التنبؤ والوفاء والاستجابة في منع تحول مواسم الجفاف إلى مجاعات، وخفضت أعداد الوفيات بشكل ملحوظ.

¹ - تاديل مارو، "تجربة الدولة التنموية في إثيوبيا ورواندا"، ص 7.

وكان للدولة التنموية الفضل في تحقيق هذه الإنجازات، إذ أدارت الحكومة الاقتصاد والتحول وفق شروط خطط النمو، وقدمت الاستثمارات العامة التي شكلت اللبنة الأساسية للبنية التحتية المادية والخدمية اللازمة للتنمية الاقتصادية. واستثمرت الحكومة في البنية التحتية المادية، بما في ذلك الطرق، وسكك الحديد، والطاقة، والمياه، والصناعات الإستراتيجية، مثل قطاعات المعلومات والاتصالات، والتمويل والمصارف، والنقل، والصلب، والهندسة المعدنية، وإنتاج السكر. كما أدارت الحكومة معظم الصناعات العامة وبعض الصناعات الحيوية التقليدية الخاصة حتى إعلان عام 2018 بخصخصة الشركات العامة.¹

وشملت مهام الدولة الأساسية خلال هذه الفترة دعم تنمية الزراعة التجارية على نطاق واسع، وتهيئة الظروف المواتية للصناعات الموجهة للتصدير والصناعات البديلة للواردات، لا سيما صناعة السكر والمنسوجات والإسمنت، بالإضافة إلى تعزيز توسيع وجود البنية التحتية، بما في ذلك الطرق، وسكك الحديد، وإمدادات الكهرباء، والاتصالات.

ويعتبر القطاع الفلاحي المحرك الأساسي للاقتصاد الإثيوبي وحوالي 96 مليون نسمة يعيشون في المناطق الريفية والتي تعتمد على الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي وحوالي 11.5 مليون نسمة من السكان يشتغلون في قطاع الزراعة، ويساهم القطاع الفلاحي بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي و90% من عائدات التصدير وعلى الرغم من ذلك لم يتمكن القطاع الفلاحي من تحقيق الأمن الغذائي.²

وتعتبر إثيوبيا من أفضل الاقتصادات أداءً في منطقة شرق إفريقيا وذلك حسب منظمة الزراعة والتغذية وذلك بسبب كون أن إثيوبيا استطاعت تسجيل نسبة نمو قدره 11% على مدى 7 سنوات

¹ - تاديل مارو، " تجربة الدولة التنموية في إثيوبيا ورواندا"، ص7.

² - سلامة الصادق الفرابي، " الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020) (جامعة قاصدي مرباح، ورقة، 2021)، ص52.

ماضية ولقد اعتبرت إثيوبيا قطاع الزراعة العمود الفقري لاقتصاد إثيوبيا ومن الأولويات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إضافة للأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية الإثيوبية نجد أيضا القطاع الصناعي يساهم في تحريك العجلة الاقتصادية لأديسا أبابا إذ يعمل 1.3 مليون شخص في قطاع التصنيع وهناك حوالي 4.5 مليون عامل في قطاع الصناعة من إجمالي القوة العاملة وحسب إحصائيات 2019 الصادرة عن البنك الدولي كذلك ساهم القطاع الصناعي منذ 2009 إلى غاية 2019 في الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت قيمتها حوالي 119,34 مليار دولار.¹

II. الخصائص السياسية لإثيوبيا:

على الصعيد السياسي، شكل عام 1991 منعطفًا تاريخيًا حاسمًا في المسار السياسي الإثيوبي، حين أسقطت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية النظام العسكري بقيادة منغستو وقد مرّت البلاد بعدها بمرحلة انتقالية امتدت أربع سنوات، تُوّجت عام 1995 باعتماد نظام فيدرالي متعدد القوميات بوصفه الإطار الدستوري الأنسب لصون وحدة البلاد وتحقيق الاستقرار. وجاء دستور 1995 ليرسخ نظاماً فيدرالياً يستند إلى التعددية اللغوية والثقافية، معبراً بذلك عن القواعد الاجتماعية التي أسهمت في الإطاحة بنظام منغستو.

وقد انطلقت قيادة الجبهة من قناعة راسخة مفادها أن تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية في إثيوبيا لن يتسنى إلا من خلال ترتيب فيدرالي متوازن يكفل حماية المواطنين من التشرذم جراء نزاع ملكية الأراضي، ولا سيما أن غالبيتهم من الفلاحين. وقد ظلت الأرض ملكاً للحكومة بوصفها مورداً طبيعياً استراتيجياً، شأنها في ذلك شأن النفط بالنسبة لدول أخرى كليبيا. وبهذا الأسلوب، وظّفت الدولة ملكيتها للأراضي وسياستها الفيدرالية لخدمة مصالح التنمية، غير أن

¹ - الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي"، ص 54.

أحزاب المعارضة رأت في ذلك أداةً للإمساك بالسلطة من خلال التحكم في مورد حيوي يرتكز عليه معظم الإثيوبيين في حياتهم اليومية.¹

وتكشف بيانات مؤشر الحكم الإفريقي عن حجم التحديات السياسية التي واجهتها إثيوبيا ففي تقرير عام 2010 احتلت إثيوبيا المرتبة 35 من أصل 53 دولة إفريقية بـ 44 نقطة من 100، في حين تصدرت موريشيوس القائمة بـ 38 نقطة، وجاءت تشاد في ذيلها بـ 92 نقطة. وبحلول عام 2020، تحسّن ترتيبها لتحل المرتبة 31 من أصل 54 دولة بدرجة 46.6 من 100، مسجلةً تقدماً مقداره 6.7 نقاط خلال عقد من الزمن، وارتفاعاً بأربع مراتب.

بيد أن مؤشر السلامة وسيادة القانون لا يزال دون المتوسط عند 49.5 نقطة، وإن كان قد شهد تحسناً بمقدار 1.6 نقطة. أما على صعيد الديمقراطية والمشاركة السياسية وحماية حقوق الإنسان، فقد سجّلت إثيوبيا، ما بين عامي 2005 و2015، عجزاً بمقدار 11.4 نقطة عن المتوسط الإفريقي، رغم أن الفترة ذاتها شهدت تحسناً في الأداء العام بمقدار 6.3 نقاط. ولا يأخذ هذا الرصد في الحسبان تراجع مستوى المنافسة السياسية الذي أعقب انتخابات 2005. وفي المقابل، تميزت إثيوبيا في مجال الفرص الاقتصادية المستدامة بتسجيلها 1.9 نقطة فوق المتوسط الإفريقي، ثم ارتفعت لاحقاً بمقدار 5.6 نقاط. وفيما يخص الدولة التنموية، فإن أي تراجع مستمر في هذا المؤشر من شأنه أن يُضعف المصدر الرئيسي لشرعية الحكومة، المتمثل في توفير الفرص الاقتصادية المستدامة.²

¹ - ميهاريتاديل مارو، "تجربة الدولة التنموية في إثيوبيا ورواندا دروس لليبيا"، الجامعة الأوروبية للمعهد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، (2021)، ص8.

² - ميهاريتاديل مارو، "تجربة الدولة التنموية في إثيوبيا ورواندا: دروس لليبيا"، الجامعة الأوروبية للمعهد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، (2021)، ص8.

من النجاح إلى الحرب الأهلية:

منذ عام 1991، سعت القيادة الإثيوبية بصورة مستمرة إلى معالجة المظالم التاريخية العميقة والحدّ من الفقر. غير أن المراجعات التي أجرتها الحكومة عام 2018، في محاولة لتصحيح الإرث السلطوي للجهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية، أفضت إلى زعزعة جملة من الركائز التي كان يقوم عليها استقرار البلاد. ومنذ عام 2020، اندلعت الحرب الأهلية في إثيوبيا، لا سيما في إقليم تيغراي وأوروميا ومنطقة بنيشانغول-غوموز، مما ألقى بظلاله على الأمن في البلاد وأبرز تهديدات بالغة الخطورة.

وعلى مدى عقود متعاقبة، ارتكز سلام إثيوبيا وأمنها على خمسة عوامل رئيسية؛ أولها السيكولوجيا الاجتماعية الجماعية القائمة على استمرارية الدولة وقوتها، وثانيها وصول تحالف الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية إلى السلطة عام 1991 ودعمه لإقامة فيدرالية توافقية قائمة على الإجماع، وثالثها الإنجاز الاقتصادي الذي أضفى شرعية الأداء على النظام، ورابعها دعم المجتمع الدولي، وخامسها التهديد الذي تشكّله القوى المعادية لإثيوبيا، باستثناء الركيزة الأولى.

وعلى وجه الخصوص، تعرّضت وحدة القطاع الأمني لتهديدات جسيمة، إذ جرى تسييس القوى الأمنية، من جيش وشرطة فيدرالية وإقليمية ووكالات استخبارات، وتأثّر تماسكها بضعف العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والولايات الإقليمية، بل تطور الأمر في بعض الحالات إلى مواجهات مسلحة في إقليم تيغراي وأوروميا ومنطقة بنيشانغول-غوموز. ومنذ انطلاق الهجوم الواسع على إقليم تيغراي، فقد الجيش الفيدرالي والقطاع الأمني سيطرتهم على ذلك الإقليم، كما تلقّى جهاز المخابرات والأمن الوطني الإثيوبي ضربة قاسية جراء العملية الانتقالية، وتقلّصت فاعليته المؤسسية إلى أدنى مستوياتها.¹

¹ - تاديل مارو، "تجربة الدولة التنموية في إثيوبيا ورواندا"، ص9.

وترجع التحديات التي واجهت القطاع الأمني، إلى العجز داخل الحزب الحاكم، إذ تمسكت حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية بنمط إدارة مركزي، وكانت قوة الحزب تتبع من مركزيته الديمقراطية التي ضمنت السيطرة على الولايات الإقليمية والقيادة غير المباشرة لها، مستمدةً شرعيتها من الإنجاز الاقتصادي والحماية الدستورية للمجتمعات الثقافية.

بيد أن نظام الائتلاف القديم أصبح في الوقت الراهن متجاوزاً أيديولوجياً، ولم يعد قابلاً للاستمرار، كما فقد قدرته على العمل كركيزة للاستقرار الوطني والوحدة. وعلى الرغم من أن الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية سعت إلى توسيع قاعدتها الشعبية، فإنها عانت من ضعف في الشرعية الشعبية، حيث تميّزت العقود الثلاثة الماضية باحتجاجات متكررة ارتبطت بزعة الاستقرار الاجتماعي. وكان المأمول أن تجلب العملية الانتقالية لعام 2018 السلام والديمقراطية إلى البلاد، غير أنها لم تحقق ذلك، كما لم تستعد الإنجازات الاقتصادية التي تمتعت بها إثيوبيا سابقاً، بل أفضت إلى اندلاع صراعات جديدة أكثر خطورة.¹

تُظهر هذه التحولات السياسية في إثيوبيا مدى الترابط بين الاستقرار السياسي ونجاح النموذج التنموي، حيث شكل النظام الفيدرالي والقيادة المركزية القوية إطاراً لتنفيذ سياسات الدولة التنموية وتحقيق النمو الاقتصادي يغير أن تصاعد التوترات الداخلية وتراجع التماسك المؤسسي، خاصة منذ عام 2018، انعكس سلباً على استمرارية هذا النموذج، مما يبرز أن فعالية الدولة التنموية تظل رهينة بمدى الاستقرار السياسي وقدرة الدولة على إدارة التعدد الإثني وضمان الأمن الداخلي.

¹ - تاديل مارو، "تجربة الدولة التنموية في إثيوبيا ورواندا"، ص 9

المطلب الثالث: تطور الشراكة الصينية - الإثيوبية.

تعد الشراكة بين الصين وإثيوبيا نموذجا واضحا للتعاون الاستراتيجي الذي تطور تدريجياً على مدى عقود، بدءاً من العلاقات التجارية البسيطة إلى شراكة سياسية واقتصادية متكاملة، حيث لعبت التحولات الداخلية في إثيوبيا ونموذج التنمية الصيني دوراً محورياً في تعزيز هذا التقارب.

تتمتع الصين بعلاقات طويلة الأمد مع إفريقيا، ولا سيما منطقة القرن الإفريقي بما في ذلك إثيوبيا ويعود تاريخ التجارة الثنائية بين إفريقيا والصين إلى القرن العاشر قبل الميلاد، حيث نشأت علاقة بين مدينة الإسكندرية المصرية في إقامة علاقات تجارية مع الشعوب التي استقرت فيما يُعرف اليوم بالصين، وتشير الأدلة أيضاً إلى أن العلاقات التجارية بين الصين وإفريقيا كانت قائمة خلال المرحلة المبكرة لتجارة طريق الحرير (حوالي 50 قبل الميلاد - 250 بعد الميلاد).

وأيضاً يتحدث جبريجورجيس عن وجود مصادر تاريخية تؤكد وجود اتصال غير مباشر بين التجار الصينيين ومملكة أكسوم الإثيوبية منذ عهد أسرة تشين الصينية (القرن الثالث قبل الميلاد) وأسرة هان (القرن الثالث قبل الميلاد)، وذلك عبر أوراسيا وبارثيا على الهضبة الفارسية.¹

كما جاء في مصادر أخرى عن وجود روابط تجارية غير مباشرة بين الصين وأجزاء من القرن الإفريقي خلال فترة أسرة تانغ (618-907م). وتوجد كذلك نجد في مصادر مهمة إلى وجود اتصال بين زينغ هي، وهو إداري ودبلوماسي خلال عهد أسرة مينغ (1368-1644)، وأشخاص كانوا يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك قبل قرون من وصول المستكشف البرتغالي فاسكو دا غاما في القرن السادس عشر.

¹-Messay Mulugeta, David Monyae, and Bhaso Ndzendze, "China-Ethiopia Relations: Comprehensive Economic Cooperation (2000–2019)," in Perspectives on Africa-China Infrastructural and Industrial Cooperation (Springer Nature, 2023), P35.

ويتم إرجاع بداية هذه العلاقة إلى العصر الحديث للعلاقات الأفرو-آسيوية (وبالتحديد العلاقات الأفرو-صينية) وتحديدا عام 1955 عندما عقد مؤتمر باندونغ ولقد ضم 29 دولة أفريقية وآسيوية. ومع ذلك، فإن التجارة والاستثمار بين أفريقيا والصين قد تطورا بشكل متزايد في التسعينيات، وهي عملية كانت مدفوعة بشكل أساسي بالتصنيع السريع والتنمية الاقتصادية في الصين.¹

وقد تم تدشين هذه العلاقة رسميا في اجتماع منتدى التعاون الصيني-الأفريقي (FOCAC) في عام 2000 في بكين وعُقد المنتدى على التوالي في أديس أبابا (عام 2003) وبكين (عام 2006). وقد أسفرت اجتماعات المنتدى في نهاية المطاف عن وضع أربعة مبادئ أساسية، والتي على أساسها قامت أفريقيا بالترحيب بالصين بشكل أكثر نشاطاً من شركائها الغربيين السابقين.

وتتمثل هذه المبادئ في:

■ الصدق والصداقة والمساواة والمصلحة المتبادلة.

■ الدعم المتبادل والتنسيق الوثيق والتعلم المتبادل لتحقيق التنمية المشتركة.

وتقدم هذه المبادئ تفسيرات لحقيقة أن الصين ليس لديها مصلحة في التنافس على الهيمنة في أفريقيا وأن مصلحة الصين في أفريقيا هي اقتصادية مثل البحث عن الأسواق والموارد الطبيعية، على الأقل في الوقت الحالي، وليست لإنشاء سلطتها من خلال نفوذ سياسي مهيمن على الدول الأفريقية.¹

¹ - Mulugeta, Monyae, and Ndzendze, "China-Ethiopia Relations," p35.

¹-Messay Mulugeta, David Monyae, and Bhaso Ndzendze, "China-Ethiopia Relations: Comprehensive Economic Cooperation (2000–2019)," in Perspectives on Africa-China Infrastructural and Industrial Cooperation (Springer Nature, 2023), P36.

وتعد الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الجبوتي إسماعيل عمر جيله إلى الصين من 22. 24 نوفمبر 2017، والترحيب الحار من قبل القادة الصينيين في قاعة الشعب الكبرى، أحد أبرز الأدلة على ازدهار العلاقات الاقتصادية بين الصين وأفريقيا. وفي الواقع، بأن اهتمام الصين بأفريقيا قد يمتد ليشمل مهام حفظ السلام والمهام الإستراتيجية، على الأقل لحماية مشاريعها الاستثمارية الضخمة والعمال الصينيين في أفريقيا في السنوات القادمة.

إلى جانب العلاقات الدبلوماسية الرسمية، تم توقيع اتفاقيات ثنائية متنوعة بين إثيوبيا والصين وتشمل هذه: اتفاقية التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين إثيوبيا والصين واتفاقية التجارة بين إثيوبيا والصين (1971. 1976) وبروتوكول التجارة بين إثيوبيا والصين (1986. 1988) واتفاقية إثيوبيا والصين بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة (1998) واتفاقية إثيوبيا والصين للترويج المتبادل للاستثمارات وحمايتها (1988) واتفاقية إثيوبيا والصين للتعاون التجاري والاقتصادي والتكنولوجي (1996).²

زار رئيس الوزراء الصيني تشو إن لاي إثيوبيا في 1964، وزار الإمبراطور الإثيوبي هايلي سيلاسي الصين في أكتوبر 1971، حيث استقبله ماو تسي تونغ. كما زار تشيان تشيتشن، نائب رئيس الوزراء الصيني ووزير الخارجية، إثيوبيا في 1994 وزار الرئيس الصيني جيانغ زيمين إثيوبيا في 1996.

في 2001 زار نائب وزير الخارجية الإثيوبي بكين ولقد أعرب عن دعمه لمبدأ "صين واحدة" في النزاع مع تايوان، وفي ديسمبر 2003 زار رئيس الوزراء الصيني وين جيا باو إثيوبيا لحضور افتتاح منتدى التعاون الصيني الأفريقي.

وفي ديسمبر 2004، اجتمع رئيسا المجلسين التشريعيين الإثيوبي والصيني في بكين، وأصدرا بيانًا مشتركًا أفادا فيه بأن البلدين يرغبان في توسيع نطاق التعاون في جميع المجالات. وفي

²- Mulugeta, Monyae, and Ndzendze, "China-Ethiopia Relations," p36.

مايو 2007، وزار مساعد وزير التجارة الصيني وانغ تشاو أديس أبابا، ووقع اتفاقية لتخفيف الديون بقيمة 18.5 مليون دولار أمريكي. وفي فيفري 2008، التقى وزير الإسكان الصيني بنظيره في أديس أبابا، وأعاد التأكيد على التزام الحكومتين بالتعاون، ورحب الوزير الإثيوبي بمشاركة شركات البناء الصينية في تحسين البنية التحتية في إثيوبيا.¹

وفي نوفمبر 2008، قام رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني بزيارة إلى إثيوبيا، حيث التقى كبار المسؤولين والقادة السياسيين الإثيوبيين، بما في ذلك الرئيس غيرما جيورجيس (2001-2013) وناقش سبل تعزيز التعاون الاقتصادي.

وتشمل الاتفاقيات بين البلدين: اتفاقية التعاون الاقتصادي والتكنولوجي (1971. 2002) واتفاقية التجارة (1971. 1976) وبروتوكول التجارة (1984. 1988) واتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والتكنولوجي (1996) واتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار (1988).

كما أشار داميتيو وتسيغاي (2017) إلى أن العلاقات الإثيوبية-الصينية تحولت إلى شراكة أكثر إستراتيجية مع إنشاء منتدى التعاون الصيني-الإفريقي (FOCAC) في عام 2000 والأهم من ذلك استضافت إثيوبيا وترأست بشكل مشترك الاجتماع الوزاري الثاني للمنتدى الذي عقد في أديس أبابا عام 2003.

وقد تم إنشاء الصندوق الصيني-الإفريقي الذي تأسس عقب قمة بكين للمنتدى في 2007 لدعم الشركات الصينية المستثمرة في إفريقيا ويعمل هذا الصندوق كحلقة وصل بين الشركات الصينية والمشاريع الإفريقية. كما افتتح فرع في شرق إفريقيا في أديس أبابا عام 2010 لتسهيل مساهمة أنشطة الشركات الصينية في إثيوبيا وشرق إفريقيا ويعكس افتتاح هذا الفرع في إثيوبيا مستوى العلاقات القوية بين البلدين فضلاً عن الثقة التي توليها الصين لإثيوبيا.

¹ - Mulugeta, Monyae, and Ndzendze, "China-Ethiopia Relations," p37.

وتُعد إثيوبيا من بين الدول التي أبدت اهتماما بمبادرة الحزام والطريق وهي مبادرة تنموية صينية اقترحها الرئيس شي جين بينغ، وتركز على تعزيز الترابط والتعاون بين الدول الأوراسية من خلال تطوير شبكات بنية تحتية قارية وبحرية تتمحور حول الصين بهدف توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي في الشؤون العالمية خاصة في آسيا وأوروبا وإفريقيا.¹

وعلى الرغم من أن التعاون بين إثيوبيا والصين يُعتقد أنه بدأ بتوقيع اتفاقية التجارة عام 1971، فإن العلاقات الاقتصادية والسياسية بينهما لم تكن ملحوظة بشكل كبير إلا بعد وصول الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي إلى السلطة عام 1991 وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2001.

فقد بدأت التجارة بين البلدين في الازدهار عام 2006 وهو العام الذي أصبحت فيه الصين أكبر شريك تجاري لإثيوبيا. وخلال فترة تقارب عقدين من الزمن، شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين نمواً غير مسبوق. إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما من مستوى شبه منعدم قبل عام 2005 إلى أكثر من 3 مليارات دولار أمريكي في عام 2015.

وهذا يعكس مدى قوة العلاقات الثنائية التي بنتها إثيوبيا مع الصين خلال العقد الأخير مقارنة بأي دولة إفريقية أخرى وان النمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الصين وما صاحبه من زيادة في الاستثمارات داخل إثيوبيا خلال العقود الأخيرة قد أسهما في تحسين أداء الأنشطة الاقتصادية خاصة في قطاع البناء فضلاً عن نقل التكنولوجيا إلى إثيوبيا.¹

¹-Messay Mulugeta, David Monyae, and Bhaso Ndzendze, "China-Ethiopia Relations: Comprehensive Economic Cooperation (2000–2019)," in Perspectives on Africa-China Infrastructural and Industrial Cooperation (Springer Nature, 2023), P37.

¹ -Mulugeta, Monyae, and Ndzendze, "China-Ethiopia Relations,"p37.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تسهم مختلف الاتفاقيات والأطر التعاونية بين إثيوبيا وإفريقيا والصين في تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الطرفين.

وفي الواقع، فإن العلاقات الاقتصادية بين إثيوبيا والصين لا تخلو من التحديات التي يتعين على الطرفين التعامل معها ولقد تم الإشارة من طرف العديد من المشاركين في كلا البلدين إلى عدة إشكاليات في إطار هذه العلاقة من بينها، الاختلال الكبير في الميزان التجاري بين البلدين، واستيراد إثيوبيا لسلع منخفضة السعر والجودة من الصين، وضعف التعويضات المرتبطة بمشاريع الاستثمار في إثيوبيا وجودة مخرجات المشاريع خاصة في قطاع البناء إضافة إلى قضايا الفساد والرشوة، والآثار البيئية السلبية لهذه المشاريع.

على الرغم من وجود اتصالات تجارية بين الصين وإثيوبيا منذ القدم، لم يظهر أي طرف اهتمام كبير بالتعاون الدبلوماسي والاقتصادي مع الآخر حتى الربع الأخير من القرن العشرين، كانت الصين واحدة من خمس حكومات فقط رفضت الاعتراف بغزو إيطاليا لإثيوبيا (1935-1941). وكانت العلاقات ضعيفة خلال عهد الإمبراطور هايلي سيلاسي (1930-1974)، حيث كانت إثيوبيا متحالفة مع القوى الغربية في سياق الحرب الباردة وكما يجادل بعض المؤرخين بأن دعم الصين للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ساهم في توتر العلاقات بين البلدين منذ عام 1967.

إلا أن البلدين أقاما علاقات دبلوماسية في 1 ديسمبر 1970، عندما وافقت الصين على الاعتراف بإريتريا كجزء من إثيوبيا، مقابل اعتراف هايلي سيلاسي بتايوان كجزء من الصين وتحسنت العلاقات لفترة وجيزة بعد الثورة الإثيوبية عام 1974، لكنها توترت لاحقاً مع تطور العلاقات الوثيقة بين المجلس العسكري الإثيوبي والاتحاد السوفيتي.¹

¹-Messay Mulugeta, David Monyae, and Bhaso Ndzendze, "China-Ethiopia Relations: Comprehensive Economic Cooperation (2000–2019)," in Perspectives on Africa-China Infrastructural and Industrial Cooperation (Springer Nature, 2023), P40.

بعد أن تولى الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) السلطة في عام 1991، بدأت العلاقات بين الصين وإثيوبيا تتحسن تدريجيًا، مع زيادة الاتصالات الدبلوماسية ونمو التجارة والاستثمار، بالإضافة إلى استجابات طارئة ملحوظة من الصين.

ويجادل بعض الباحثين بأن التعاون الاقتصادي والتجاري للصين مع إثيوبيا يمثل وسيلة وليس هدفًا في حد ذاته، بينما تخدم هذه الشراكة بالنسبة لإثيوبيا أغراضًا سياسية واقتصادية داخلية للنظام القائم منذ عام 1991.

تولت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي السلطة بعد صراع طويل استمر 17 عامًا ضد الحكومة الموجهة نحو الشيوعية. وقد تولت السلطة بدعم من الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، لم تعط الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي في البداية أولوية لتعزيز العلاقات مع الصين. فقد فضل النظام الاقتصاد السوق، باستثناء بعض المجالات مثل ملكية الأراضي التي تعود للدولة والشعب، وكذلك الحفاظ على الاحتكارات الحكومية لبعض الشركات الكبرى مثل شركات الاتصالات والطاقة وخدمات النقل الجوي.²

فقط في عام 1995 قرر النظام إعادة توجيه سياسته الخارجية لصالح روسيا والصين. وسرعان ما فضل قادة الجبهة الديمقراطية التعلم من الصين حول «اقتصاد السوق الاشتراكي» والشركات المملوكة للدولة لمساعدتهم في تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.

بعد فوزه في أحد أكثر الانتخابات إثارة للجدل في إثيوبيا في أكتوبر 1995، قام ميليس زيناوي (رئيس وزراء إثيوبيا) بزيارة الصين. وبحسب آرون فإن الرئيس الصيني جيانغ زيمين توقف في أديس أبابا كجزء من جولة واسعة في إفريقيا. وقد توجت هذه الزيارات بتوقيع اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي والفني بين البلدين، حيث منحت الصين إثيوبيا صفة الدولة الأكثر تفضيلاً، واختيرت أديس أبابا لاستضافة أول منتدى التعاون الصيني-الأفريقي

² - سلامة الصادق الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)"، (جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2021)، ص 50.

(FOCAC) في عام 2000. منذ ذلك الحين، شاركت الصين بفاعلية في التنمية الاقتصادية لإثيوبيا، مقدمة قروضًا وكوادر ماهرة، ومساعدة في بناء بنية تحتية مرئية تشمل الطرق وشبكات السكك الحديدية في أديس أبابا ومناطق أخرى.

دخلت العلاقات بين الصين وإثيوبيا مرحلة جديدة من الشراكة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية الوثيقة في عام 2005.¹

تم تشكيل شراكة خاصة وإستراتيجية أكثر بين الصين وإثيوبيا منذ عام 1991 مع تولي الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي السلطة في إثيوبيا، وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2001.

بدأت التجارة بين البلدين في الازدهار عام 2006، عندما أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإثيوبيا. وعلى مدى عقدين تقريبًا، شهدت العلاقة الاقتصادية بين البلدين نموًا غير مسبوق. فقد ارتفعت التجارة الثنائية من مستوى شبه معدوم قبل 2005 إلى أكثر من 3 مليارات دولار أمريكي في 2015. وهذا يعكس المستوى الوثيق جدًا للعلاقات الثنائية التي بنتها إثيوبيا مع الصين خلال العقد الماضي مقارنة بأي دولة أفريقية أخرى.

بشكل عام، أسهم النمو الاقتصادي السريع للصين خلال العقود الأخيرة وزيادة استثماراتها في إثيوبيا في تحسين أداء الأنشطة الاقتصادية لاسيما في قطاع البناء ونقل التكنولوجيا إلى إثيوبيا.

¹- Messay Mulugeta, David Monyae, Bhaso Ndzendze, China-Ethiopia Relations: Comprehensive Economic Cooperation (2019-2000) Perspectives on Africa-China Infrastructural and Industrial Cooperation, Springer Nature, 2023, P41.

المبحث الثاني: المشاريع الصينية الكبرى واثارها.

في إطار سعي إثيوبيا لتجسيد نموذج الدولة التنموية، اعتمدت على الشراكات الدولية، وعلى رأسها الشراكة مع الصين، لتطوير القطاعات الإستراتيجية وتعزيز البنية التحتية. وقد شهدت البلاد توسعاً ملحوظاً في الاستثمارات الصينية، خاصة في مجالات النقل والصناعة، بما يدعم التحول الهيكلي للاقتصاد الإثيوبي.

ويسعى هذا المبحث إلى تحليل أبرز المشاريع الصينية الكبرى في إثيوبيا، وعلى رأسها مشروع سكة حديد أديس أبابا-جيبوتي والمناطق الصناعية إضافة إلى مشاريع البنية التحتية الأخرى، مع إبراز آثارها الاقتصادية والتنموية.

المطلب الأول: مشروع سكة حديد اديس ابابا. جيبوتي.

لطالما اقر الباحثون والمشرعون بأهمية قطاع البنية التحتية في عملية التنمية الاقتصادية واعتقوها، وكما أشار ازام وأبو بكر « أن دور البنية التحتية ينظر إليه عموماً على انه عامل حيوي للنمو الاقتصادي وبدونها سيتوقف إنتاج السلع وتداولها عبر الأسواق ».

ويسهم توفير مرافق البنية التحتية السليمة بشكل كبير في نمو الإنتاجية الوطنية، وفي الناتج الإجمالي للبلد، إذ توفر البنية التحتية المناسبة والشاملة يمكن أن يزيد من نمو الإنتاجية من خلال الاستفادة بشكل أكثر كفاءة من الموارد الشحيحة المتاحة لذلك عادة ما ينظر إلى الاستثمارات في البنية التحتية على أنها أدوات ضرورية للتنمية.

وبالتالي فالتعاون بين الصين وإثيوبيا في مجالات تطوير البنية التحتية يمكن أن يسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية المستدامة والعلاقات الثنائية بين البلدين، وتعد الصين الشريك التجاري الأول لإثيوبيا ولقد استفادت من سياسة الصين المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية وشهدت نموا هائلا في صادراتها الزراعية إلى الصين، كما تعد الصين

مصدرا رئيسيا للسلع المصنعة والآلات لإثيوبيا وعلى الرغم من كونها دولة مصدرة للمنتجات الزراعية، فقد جذبت كميات كبيرة من التدفقات المالية الرسمية الصينية والاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن بين هذه المشاريع التي استثمرت فيها الصين في إثيوبيا هو مشروع سكة حديد أديس أبابا جيبوتي.

قبل استثمار الصين في خط السكك الحديدية كان هناك ممر بين إثيوبيا وجيبوتي تم إنشاؤه عام 1917 خلال الفترة الاستعمارية غير أن خط السكك الحديدية السابق كان قد أصبح في حالة سيئة بسبب نقص الصيانة والإدارة، وأصبحت قديمة وتدار بشكل غير فعال ووفقاً لوزير النقل الإثيوبي أحمد شيدو السفير الصيني في إثيوبيا تان جيان، فإن خط سكة حديد أديس أبابا-جيبوتي هو مشروع مهم لتنشيط الاقتصاد والبنية التحتية في إثيوبيا.

يربط خط السكة الحديدية إثيوبيا غير الساحلية بطرق التجارة البحرية في خليج عدن والبحر الأحمر، وهو أول خط سكة حديد عابر للحدود ومزود بالكهرباء بالكامل في أفريقيا. وبالتالي، أدى الاستثمار الصيني إلى تحديث الممر الذي يوفر لإثيوبيا ميناء للتجارة الخارجية، وهو ما ينطوي على إمكانية المساهمة في تصنيع إثيوبيا وتنويع اقتصادها.¹

بدأ بناء خط سكة حديد أديس أبابا-جيبوتي في عام 2011 ورغم أن خط السكك الحديدية تم افتتاحه في عام 2016، إلا أن القطارات التي تنقل البضائع والركاب ولم تبدأ في العمل حتى سنة 2018.

يبلغ طول خط السكك الحديدية حوالي 756 كيلومترا ويربط عاصمة إثيوبيا أديس أبابا بميناء دوراليه في جيبوتي وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع 4.5 مليار دولار.

¹-Alexa Tovar, "Chinese Infrastructure Investments in Africa: A Case Study of the Addis Ababa-Djibouti Railway in Ethiopia and Djibouti and the Abuja-Kaduna Rail Line in Nigeria" (Senior Thesis, Fordham University, 2019), P18.

قام بنك الصادرات والواردات الصيني وبنك التنمية الصيني والبنك الصناعي والتجاري الصيني بتمويل جزء من المشروع من خلال قروض ميسرة بقيمة تقارب 3.3 مليار دولار، قامت حكومتا إثيوبيا وجيبوتي بتمويل بقية المشروع وتمتلكان حالياً خط السكة الحديد ولقد تولت مجموعة السكك الحديدية الصينية وشركة الهندسة المدنية الصينية مسؤولية إنشاء المشروع وتوفير مواد البناء والعمال وتشغيل وصيانة خط السكة الحديد.¹

ولقد مولت الصين وركزت على مشاريع تطوير البنية التحتية بما في ذلك الجسور والأنفاق والطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية وتولت شركة CREC مسؤولية البناء، بالإضافة إلى توفير المواد والعمال من مدينة سيبيتا إلى ميسو في إثيوبيا بموجب عقد بقيمة 1.4 مليار دولار.

اتبعت CREC وCCECC بروتوكول حماية البيئة الذي وضعته الحكومة الإثيوبية للحفاظ على الحياة البرية في البلاد أثناء بناء خط السكة الحديد ومن أجل الامتثال للمعايير البيئية الإثيوبية، ركزت CREC وCCECC على الحفاظ على المناظر الطبيعية الأصلية على طول خط السكة الحديد، وأنفقتا 4 ملايين دولار في بناء معابر للحياة البرية لضمان سلامة الحيوانات وهذا يشير إلى أن اللوائح البيئية المحلية ساعدت في تشكيل مقترحات الاستثمار الخاصة بـ CREC وCCECC في خط السكة الحديد.²

يشير تحليل التقارير والمقالات الأكاديمية والإخبارية التي أجريت من أجل هذه الأطروحة إلى أن شركتي CREC وCCECC امتثلتا للوائح والمعايير البيئية في إثيوبيا وجيبوتي.

ساهم المشروع في الحد من تلوث الهواء المرتبط بحركة المرور الناجم عن الطريق الذي يربط إثيوبيا بجيبوتي، حيث يوفر خط السكك الحديدية وسيلة نقل بديلة للبضائع والركاب.

¹ - Tovar, "Chinese Infrastructure Investments in Africa," P 19.

² - Tovar, "Chinese Infrastructure Investments in Africa," P20.

باختصار لا يبدو أن خط سكة حديد أديس أبابا-جيبوتي قد كان له تأثير سلبي على البيئة حتى الآن، بل على العكس فإنها تنطوي على إمكانية إحداث تأثير إيجابي على البيئة من خلال الحد من تلوث الهواء.

وكما هو الحال بالنسبة للبيئة، لم تدرج شركتا CREC و CCECC أي بند محدد بشأن استخدام الموارد الطبيعية المحلية في مقترحاتهما الاستثمارية الخاصة بخط سكة حديد أديس

أبيبا-جيبوتي. وفقا لموقع CCECC الإلكتروني استخدم خط سكة حديد أديس أبابا-جيبوتي مواد ومعدات صينية بالكامل وهذا يشير إلى أنه لم يتم استغلال أي موارد طبيعية محلية لبناء خط السكة الحديد وأن مواد البناء تم استيرادها من الخارج.¹

يشير إلى أنه على الرغم من أن شركة CCECC لم تكن لديها مقترحات محددة بشأن التوظيف المحلي كما فعلت شركة CREC، فقد ساهمت كلتا الشركتين في التوظيف المحلي في إثيوبيا وجيبوتي. وفي حين أن المشروع شجع على توظيف العمال المحليين، فقد وجهت اتهامات إلى الشركتين بشأن الأجور المنخفضة وسوء معاملة المديرين الصينيين قد تثير هذه الادعاءات تساؤلات حول استدامة مساهمات CREC و CCECC في التوظيف المحلي.

نظرا لنقص العمالة الماهرة في مجال السكك الحديدية، تم التعاقد مع CREC و CCECC لإدارة عمليات خط سكة حديد أديس أبابا-جيبوتي حتى عام 2023 كجزء من مقترحات الاستثمار الخاصة بشركتي CREC و CCECC التزمت الشركتان بتدريب الموظفين المحليين من خلال برنامج يهدف إلى إرسال موظفين من شركة السكك الحديدية الإثيوبية إلى جامعات تقنية في بكين من أجل تعزيز معرفتهم المهنية في صيانة وتشغيل السكك الحديدية.²

¹-Alexa Tovar, "Chinese Infrastructure Investments in Africa: A Case Study of the Addis Ababa-Djibouti Railway in Ethiopia and Djibouti and the Abuja-Kaduna Rail Line in Nigeria" (Senior Thesis, Fordham University, 2019), P20.

² - Tovar, "Chinese Infrastructure Investments in Africa,"P21.

وفقا لمركز معلومات البناء بعد انتهاء عقد CREC و CCECC للتشغيل والصيانة في عام 2023، تم الاتفاق على نقل عمليات السكك الحديدية إلى مشغلين محليين ويشير برنامج تدريب العمال المحليين الذي تدعي شركتا REC و CCECC تنفيذه وكذلك خطة إعادة تشغيل وصيانة خط السكك الحديدية بين أديس أبابا وجيبوتي إلى السكان المحليين، قد اكتسبوا المعرفة والخبرة من خلال المشروع وأن نقل التكنولوجيا قد تم بالفعل.

ولذلك يساهم مشروع خط سكة الحديد على نقل احتياجات إثيوبيا من البضائع وغيرها حيث سيقوم القطار بنقل 3500 طن في الرحلة الواحدة، تسعى إثيوبيا إلى بناء 15 ألف كيلومتر من السكك الحديدية الجديدة في أرجاء البلاد عن طريق الشركات الصينية التي استحوذت على صفقات إنشاء خطوط سكك الحديدية مقارنة بالمستثمرين الأجانب الآخرين.¹

¹ - سلامة الصادق الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)"، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2021)، ص 77.

صورة مشروع خط سكة حديد جيبوتي - أديس أبابا.



المصدر: <https://share.google/MSScF25dMaNRJBzIS>

الأهمية الاقتصادية لمشروع خط سكة حديد جيبوتي - أديس أبابا.

من المتوقع أن يحدث خط سكة حديد أديس أبابا-جيبوتي تحولاً كبيراً في نقل البضائع لمسافات طويلة، حيث يقلص زمن السفر من نحو 50 ساعة إلى 10 ساعات، مع تقليل تكاليف النقل بشكل كبير فالتعريفات المعتمدة لنقل الركاب والبضائع منخفضة جداً ما يجعل الخط منافساً وفعالاً من حيث التكلفة. ويتوقع أن يؤدي هذا الانخفاض في تكاليف النقل وسرعة التسليم إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين إثيوبيا وجيبوتي بشكل ملحوظ كما يقدر أن يستحوذ خط السكة الحديد على نحو 75% من حركة النقل بين البلدين.

ولتحقيق هذه الأهداف يتطلب الأمر توسيع الطاقة الاستيعابية لميناء دوراليه، وهو امتداد لميناء جيبوتي مخصص لمناولة النفط بطاقة استيعابية سنوية تبلغ 8.2 مليون طن وذلك بهدف رفعها إلى 10 ملايين طن.

ويعزز خط السكة الحديد الجديد أداء ممر التجارة الدولية، ويسهم بشكل كبير في توطيد العلاقات الاقتصادية بين إثيوبيا وجيبوتي، فبالنسبة لإثيوبيا يساعد هذا المشروع في تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في بلوغ تنمية اقتصادية مستدامة ومستقرة، تمهيدا للانتقال إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 8.3% في عام 2019، مع استهداف الوصول إلى متوسط نمو سنوي قدره 11%. أما بالنسبة لجيبوتي، فإن تحسين خدمات السكك الحديدية وتعزيز قدرتها التنافسية يدعمان عمليات الموانئ وشحن البضائع العابرة التي تعد من المصادر الرئيسية للدخل وفرص العمل حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 5.9%، مدفوعا بالاستثمارات العامة في البنية التحتية للسكك الحديدية والموانئ.¹

وفي عام 2019، شكل قطاع الخدمات الذي يعد النقل أكبر مكوناته نسبة 76% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما يعزز هذا الخط المصمم ليكون ممر النقل الرئيسي في إثيوبيا فرص التنمية في المجتمعات الريفية. غير أن إنشاء محطات السكك الحديدية على أطراف المدن يستلزم استثمارات إضافية لربطها بمراكز المدن ومراكز النقل الأخرى عبر وسائل النقل العام وفي هذا السياق، تعالج الخطة الإستراتيجية للنقل في أديس أبابا، التي لا تزال قيد الإعداد قضايا التكامل بين النقل والتنمية الحضرية.¹

¹ - World Bank, "Addis Ababa-Djibouti Railway," in Connectivity Across Borders: Global Practices for Cross-Border Infrastructure Projects, 2020, <https://github.org/connectivity-across-borders/case-studies/addis-ababa-djibouti-railway/>.

وكذلك يسهم نقل المعرفة خلال مرحلة تطوير المشروع والسنوات الأولى من تشغيله في خلق فرص عمل داخل المجتمعات المحلية وفي إطار ترتيبات الاستثمار، التزمت الشركتان الصينيتان المشاركتان بتدريب الكوادر المحلية على تشغيل وصيانة خط السكة الحديد حيث تم إرسال أكثر من 300 موظف من شركة السكك الحديدية الإثيوبية إلى جامعات ومعاهد تقنية في بكين لتعزيز مهاراتهم في هندسة السكك الحديدية وقيادة القطارات وصيانة المسارات كما وفّرت الشركات برامج تدريب دورية لتعزيز التوافق بين ثقافة العمل لدى الطرفين وبعد إنجاز المشروع تم توظيف ما يقارب 2000 عامل محلي في أعمال صيانة البنية التحتية وعربات القطارات.²

على الرغم من القيمة الإستراتيجية لمشروع خط سكة حديد أديس أبابا-جيبوتي في تعزيز الربط التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية فإن تمويل المشروع من خلال قروض صينية يمثل مخاطر مالية واضحة، فقد بلغت تكلفة المشروع الإجمالية نحو 5.1 مليار دولار أمريكي وتم تمويل 70% منها من خلال قروض ميسرة من بنك التصدير والاستيراد الصيني وبنك التنمية الصيني، في حين مولت الحكومتان الإثيوبية والجيبوتية نسبة 30% فقط من المشروع. وهنا يكمن الخطر المالي إذ يعتمد نجاح المشروع على التزام إثيوبيا بسداد القروض والتي كانت معرضة لتقلبات في أسعار الصرف وأحجام حركة البضائع.

لمواجهة هذه المخاطر اتخذت السلطات الإثيوبية إجراءات إستراتيجية لإدارة الدين حيث تم إعادة هيكلة القرض الصيني وتمديد فترة السداد من 10 سنوات إلى 30 سنة، مع توفير ضمانات لتقليل المخاطر المالية. هذه الخطوة لم تخفف الضغط المالي فحسب، بل أتاحت لإثيوبيا استخدام المشروع كأداة تنموية، مستثمرة في تطوير البنية التحتية وخلق فرص عمل محلية، مما دعم النمو الاقتصادي المستدام بشكل أكبر مقارنة ببعض الدول الأخرى في

²- World Bank, "Addis Ababa-Djibouti Railway," in Connectivity Across Borders: Global Practices for Cross-Border Infrastructure Projects, 2020, <https://github.org/connectivity-across-borders/case-studies/addis-ababa-djibouti-railway/>.

المنطقة والتي واجهت صعوبات أكبر في تحويل مشاريع البنية التحتية الممولة من الصين إلى نتائج اقتصادية ملموسة.

المطلب الثاني: المناطق الصناعية الصينية.

تعد المناطق الصناعية الصينية في إثيوبيا جزءا من إستراتيجية الصين لتعزيز وجودها الاقتصادي في إفريقيا عبر استثمارات مباشرة في التصنيع والبنية التحتية وتهدف هذه المناطق إلى خلق فرص عمل، نقل التكنولوجيا، وزيادة القدرة الإنتاجية للإثيوبيين، بما يدعم التنمية الاقتصادية ويعزز التكامل بين مشاريع البنية التحتية الصينية الكبرى في البلاد ونجد من بين أهم هذه المشاريع ما يلي:

• المنطقة الصناعية الشرقية:

بدأ التخطيط للمنطقة الصناعية الشرقية في إثيوبيا لأول مرة عام 2007، وتم إطلاقها رسميًا في عام 2009 بواسطة وزير التجارة والصناعة الإثيوبي والسفير الصيني لدى إثيوبيا. تقع المنطقة في دوكيم بولاية أروميا، على بعد نحو 30 كيلومترا جنوب شرق العاصمة أديس أبابا. كانت الخطة الأصلية تهدف إلى إنشاء منطقة بمساحة 5 كيلومترات مربعة، تدار من قبل مجموعتي يونغانغ وتشيووانومن المتوقع أن تجذب خلال خمس سنوات نحو ثمانين مشروعا استثماريا منفصلا ما سيخلق حوالي 20,000 فرصة عمل ولقد تم إنشاؤها من طرف الشركات الصينية لإدارة مشاريع استثمارية تبلغ قيمتها 146 مليون دولار ويتم إدارة هذه المنطقة من طرف مجموعة من الشركات الصينية على غرار مجموعة **Yonggang** ومجموعة **Qiyuan** والتي من شأنها جذب 80 مشروع استثماريا في غضون خمس سنوات.¹

¹- سلامة الصادق الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)"، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2021)، ص72.

لكن سرعان ما انسحبت مجموعة يونغانغ من المشروع وأصبحت مساحة المنطقة حاليًا 2 كيلومتر مربع ما يمثل انخفاضًا يزيد عن 50٪ وعلى غرار معظم المناطق الاقتصادية الخاصة الصينية في إفريقيا، فإن المنطقة الإثيوبية مملوكة بالكامل للصين ويتم تطويرها وتشغيلها بواسطة مجموعة تشيويوان وهي شركة صينية خاصة متخصصة في تصنيع الصلب وبالإضافة إلى توفير الأراضي بأسعار منخفضة للغاية بير إثيوبي واحد (حوالي 0.05 دولار) للمتر المربع سنويًا لمدة 99 عامًا وافقت الحكومة الإثيوبية أيضًا على توفير كافة البنية التحتية اللازمة خارج المنطقة وتغطية 30٪ من تكلفة البنية التحتية الداخلية ويعد هذا التزامًا ملموسًا من أديس أبابا ويشير إلى تركيز إثيوبيا على تعزيز التصنيع.

كان رئيس الوزراء السابق، ميليس زيناويمان أشد المؤيدين للتصنيع واستلهم سياساته من الدول الآسيوية التي حققت تطورًا متأخرًا وقد تم الاتفاق على تفاصيل المنطقة الصناعية الإثيوبية (EIZ) خلال فترة حكمه وبدأت إثيوبيا تحت قيادته تنفيذ برنامج إنفاق رأسمالي كبير على مشاريع البنية التحتية بما يعادل حوالي 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي. شملت هذه الاستثمارات مشاريع السكك الحديدية والطرق والسدود بالإضافة إلى إنشاء المجمعات الصناعية. ويعزى أكثر من 10٪ من النمو الاقتصادي إلى هذا الاستثمار العام الضخم ومع ذلك، تحملت الدولة العبء الأكبر في جمع التمويل بينما طالبت البنوك بالاستثمار في سندات التنمية الحكومية منخفضة العائد بنسبة 27٪ من محفظة القروض.¹

وبالعودة إلى المنطقة الاقتصادية الشرقية (EIZ) فإنه يصعب تحديد محور تركيز المنطقة بشكل واضح وهو ما يتناقض مع المشاريع التي ينفذها مركز التنمية الصناعية (IPDC).

الدافع الأساسي وراء الاستثمارات الصينية في المنطقة يكمن في سعيها للاستفادة من انخفاض أسعار الأراضي والمواد الأولية نسبيًا وذلك بسبب ارتفاع تكاليف اليد العاملة في الصين

¹ - Philip Giannecchini and Ian Taylor, "The Eastern Industrial Zone in Ethiopia : Catalyst for Development?" Geoforum 88 (2017), P6.

وفائض العرض في قطاع التصنيع المحلي ولقد أصبحت إثيوبيا وجهة مهمة لبعض الشركات الصينية ومنها مثلاً شركة «هواجيان جروب» المتخصصة في صناعة الأحذية حيث تستخدم هذه المنطقة لإنتاج الأحذية المخصصة للأسواق الأمريكية والأوروبية.

ولقد أشار بين تيانجون مدير مصنع تجميع سيارات « ليفان » في المنطقة إلى مشكلات تواجه الشركة تتعلق بارتفاع الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك وارتفاع تكاليف النقل وعلى الرغم من أن العملة في إثيوبيا أرخص بكثير مقارنة بالصين أضاف بين أن هذه التكاليف الإضافية تؤدي إلى زيادة سعر سيارة ليفان ليصبح تقريباً ثلاثة أضعاف سعرها في الصين.¹

أبرز تقرير حديث صادر عن البنك الدولي أن الحوافز المالية ليست العامل الحاسم لنجاح المناطق الاقتصادية الخاصة بل يكمن النجاح الحقيقي في وجود بيئة أعمال واستثمار قوية ومستقرة في البلد المضيف. بمعنى ما يميز المناطق الاقتصادية الخاصة ليس مجرد الحوافز المالية الممنوحة للمستثمرين بل البيئة التجارية التي توفرها هذه المناطق وعلى هذا الأساس يجب النظر إلى حرص الهيئات الإثيوبية على تقديم الحوافز بشكل إيجابي كدليل على أن الحكومة الإثيوبية تركز على العوامل الحقيقية المرتبطة بنجاح المنطقة بدلاً من القضايا الثانوية.

ويبدو أن الجانب الصيني يركز بشكل أساسي على الاستفادة من الحوافز التي تقدمها أديس أبابا

وتلتزم الحكومة الإثيوبية علناً بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والعمل على تطوير قطاع مالي مزدهر وقد تم تقليص مدة الإجراءات الجمركية وجعل تراخيص الأعمال أرخص وأسهل في الحصول عليها مقارنة بالماضي. ويتم الاعتقاد بأن وجود قطاع خاص قوي أمر حيوي لتنمية البلاد وعلى هذا الأساس أطلقت الحكومة سلسلة من الإصلاحات تهدف إلى تعزيز قدرة

¹ - Giannecchini and Taylor, "The Eastern Industrial Zone in Ethiopia," P11.

القطاع الخاص على المنافسة والنمو وقد تم تعديل قانون الاستثمار عدة مرات لتلبية احتياجات المستثمرين المحليين والأجانب مع الحفاظ على موقف مرن لا يحد من قدرة المستثمرين الأجانب على ممارسة أعمالهم أو الحصول على ما يحتاجونه.¹

بالنسبة لشركة «هواجيان» يكمن عامل الجذب الأساسي في إثيوبيا في توفر القوى العاملة منخفضة التكلفة ويبلغ متوسط الراتب الشهري للعامل في إثيوبيا حوالي 300 يوان (50 دولارا)، وبالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لأن قطاع تربية الحيوانات يساهم بحوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا تستخدم شركة **Huajian** نحو 30% من إنتاج الجلود المحلي سنويا وهذا ما يساهم في تقليص تكاليف المواد الخام بنسبة 30%، الأمر الذي يسمح بتوفير بين 18 إلى 28% من التكاليف مقارنة بالصين، بحسب تصريح المدير العام لشركة **Huajian International Shoe City**.

كما صرح مسؤول في وزارة الصناعة الإثيوبية قائلاً: "وفق تقييمنا يختار المستثمرون الصينيون إثيوبيا نظرا لاستقرار الوضع السياسي وتوافر الأراضي شبه المجانية بالإضافة إلى انخفاض تكلفة العمالة بشكل كبير.

وقد طالبت مجموعة **Qiyuan** الحكومة الإثيوبية بمزيد من التسهيلات والحوافز، وبالفعل، شارك أحد أعضاء السفارة الإثيوبية في بكين أثناء اجتماع وفد **Qiyuan** مع السفير في مناقشة "تبادل المعلومات" بشأن سياسات المنطقة والحوافز المعروضة وأشارت إدارة تشي يوان في دوكيم ومسؤولون في وزارة التجارة الإثيوبية إلى أن إحدى القضايا الرئيسية كانت ضريبة القيمة المضافة بنسبة 30% لمدة عشر سنوات التي التزمت الشركة بدفعها فيما ترى الحكومة الإثيوبية أن أي تخفيض لهذه الضريبة لا يتوافق مع مبادئ التنافسية.

¹ - Philip Giannecchini and Ian Taylor, The Eastern Industrial Zone in Ethiopia : Catalyst for Development ? Geoforum 88 (2017), P 12.

كما اقترحت شركة Qiyuan تقديم حوافز إضافية وسياسات تفضيلية لتعويض الالتزامات المالية واللوجستية التي تواجهها في المنطقة.¹

تعمل الحكومة الإثيوبية بشكل استباقي للدفاع عن مصالحها الوطنية التي تراها محققة للفائدة العامة ولقد أوضح أحد المسؤولين في وزارة الصناعة المكلف بالإشراف على عمليات المنطقة: «لن نتنازل بشأن ضريبة القيمة المضافة التي نقدمها للمطور الصيني. إنهم [مجموعة تشي يوان] يريدون منا تخفيضها، ولكن إذا كانوا يظنون أننا سنفعل فإنهم مخطئون». ويعد هذا دليلاً واضحاً على أن الحكومة الإثيوبية تمارس دورها التنظيمي بفاعلية وتتصرف كشريك نشط وليس كمراقب سلبي على الرغم من أن العديد من الحكومات الأفريقية تميل إلى التحفظ عند التعامل مع ضريبة القيمة المضافة ولم يتضح دور الحكومة الإثيوبية في قيادة المشروع بالكامل إلا بعد تأسيس مجلس تنمية المشاريع الخاصة.

ويستند هذا التوجه إلى تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي واستلهاها من تجربة الدول الآسيوية قامت الحكومة مؤخراً بإدخال مفهوم «الدولة التنموية» كمبدأ أساسي يوجه سياساتها بشأن العلاقة بين الدولة وقطاع الأعمال.

وتحتوي المنطقة الصناعية الشرقية بداخلها على 83 مصنعا ومن أصل كل هذه المصانع دخلت 45 شركة في الإنتاج بمبلغ استثماري قدره 900 مليون دولار أمريكي وفي حاليا وصل حجم الاستثمار الفعلي الاستثمار الفعلي ل 38 مصنع إلى 900 مليون دولار أمريكي وضرائب قدرها 75 مليون دولار أمريكي تدفع إلى الإيرادات الداخلية وتشمل صناعة المنتجات منها الاسمنت والأحذية والمنسوجات والملابس.²

¹ - Giannecchini and Taylor, "The Eastern Industrial Zone in Ethiopia," P12.

² - سلامة الصادق الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)"، (جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2021)، ص73.

في عام 2015 قامت المنطقة الصناعية الشرقية ببناء مشروع استثماري بالشراكة مع الصين وهو عبارة عن مجمع صناعي أطلق عليه " الحظيرة الصناعية هواسا" بقيمة 246 مليون دولار ولقد جاء المشروع بعد توقيع على اتفاقية بين إثيوبيا والمؤسسة الصينية للهندسة المدنية وذلك في سبيل أن تكون الشركات لديها القدرة على خلق روابط محفزة بالاقتصاد المحلي وتعتبر هذه المنطقة الصناعية في إثيوبيا هي منطقة مملوكة بنسبة 100% للصين ولقد تم تطويرها من طرف مجموعة Qiyuan والتي مقرها في الصين وتخصصت في إنتاج الحديد والصلب ولقد توجهت الحكومة الإثيوبية إلى تكثيف مناطق صناعية وذلك في سبيل التحول من بلد زراعي إلى بلد صناعي وهذا ما يتوافق مع ما جاء به رئيس الوزراء مليس زيناوي والذي كان مؤيدا جدا للتصنيع والاستفادة من التجربة الأسبوية وذلك في كون أن هذه المناطق الصناعية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر.¹

ولقد اعتمدت الصين على إستراتيجية إنشاء الحظائر الصناعية ولقد بلغت في إثيوبيا حوالي 13 حظيرة صناعية نشطة والتي توفر حوالي 89.000 ألف منصب عمل وحسب وكالة الأنباء الصينية شنخوة أن إثيوبيا حققت ربح حوالي 610 مليون دولار أمريكي من الحضائر الصناعية التي بنتها الصين خلال الفترة 2021/2020.

¹ - سلامة الصادق الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)"، (جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2021)، ص74.

صورة عن مشروع المنطقة الصناعية الشرقية وأهم الحضائر الصناعية.



المصدر: <https://share.google/l4Kz29ZgpGgoXsba7>



المصدر: <https://share.google/Nlf5fvbGFkkbYd8gc>

وتتدرج معظم المشاريع الاستثمارية الصينية في إثيوبيا ضمن ما أطلقتته الصين « مبادرة الحزام والطريق » والتي قد أعلن عنها الرئيس شين جين بينغ سنة 2013 وتعد أحد أبرز تجليات التوجه الاستراتيجي للصين نحو توسيع حضورها الدولي خاصة في المناطق النامية وتقوم هذه المبادرة على ركيزتين أساسيتين: الحزام البري الذي يهدف إلى ربط آسيا بأوروبا عبر شبكة متكاملة من البنى التحتية والسكك الحديدية، والطريق البحري الذي يسعى إلى تعزيز الربط التجاري عبر الموانئ بين شرق آسيا وأفريقيا وأوروبا وفي هذا السياق برزت إثيوبيا كأحد الشركاء المحوريين للصين نظرا لموقعها الجيوسياسي وأهميتها في منطقة القرن الإفريقي.

وقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطورا ملحوظا حيث ارتفعت الاستثمارات الصينية في إثيوبيا بشكل كبير خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2018 لتبلغ ما يقارب 23.85 مليار دولار، الأمر الذي يعكس المكانة المهمة التي باتت تحتلها إثيوبيا ضمن الشركاء الاقتصاديين للصين في القارة إلى جانب دول مثل نيجيريا وأنغولا وجنوب أفريقيا ويؤكد هذا التوجه على الأهمية الإستراتيجية لإثيوبيا باعتبارها منصة رئيسية لتنفيذ مشاريع الحزام والطريق في أفريقيا.

كذلك تتدرج الشراكة الصينية-الإفريقية ضمن إطار مؤسسي أوسع يتمثل في منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي أنشئ سنة 2000 كآلية لتعزيز التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات بما في ذلك الاقتصاد والدبلوماسية والثقافة. وقد شكل هذا المنتدى ركيزة أساسية لتكثيف الحضور الصيني في أفريقيا وذلك تعهد الصين في إطار دوراته المختلفة بتقديم تمويلات ضخمة لدعم التنمية في القارة من بينها حزمة مالية بلغت 60 مليار دولار موزعة بين قروض واستثمارات ومساعدات.

وعلى هذا الأساس تبرز إثيوبيا من بين أكثر الدول الإفريقية المستفيدة من هذا التعاون حيث يرجع ذلك إلى موقعها الاستراتيجي في القرن الإفريقي إضافة إلى توجهها نحو تبني نموذج

تنموي قائم على الاستثمار في البنية التحتية وتعزيز التصنيع وقد ساهم هذا التلاقي بين المصالح الصينية والإثيوبية في ترسيخ شراكة اقتصادية جعلت من إثيوبيا أحد أهم الدول المستقبلية للتمويل والمشاريع التنموية الصينية في أفريقيا.

المطلب الثالث: مشاريع البنية التحتية الأخرى.

لا يقتصر الدور الصيني في إثيوبيا على السكك الحديدية والمناطق الصناعية بل يشمل أيضا مشاريع بنية تحتية مهمة في مجالات الطاقة والطرق وتساهم هذه المشاريع على تفعيل النشاط الاقتصادي وتحسين ظروف الاستثمار مما يعزز من فعالية باقي المشاريع المرتبطة بها.

ومن بين مشاريع البنية التحتية نجد ما يلي:

I. مشروع الطريق السريع أديس أبابا . أداما:

يعد هذا المشروع هو الأول والذي تم إنجازه في شرق إفريقيا، ويربط بين أديس أبابا وأداما وذلك على مسافة 80 كم ولقد انطلقت أشغال هذا المشروع في سنة 2010 واستغرق انجاز هذا المشروع حوالي 04 سنوات ولقد تم إنهاء المشروع في سنة 2014 ويسعى هذا المشروع إلى تقليص الوقت وكذلك تقليص مسافة نقل البضائع نحو ميناء دوالية في جيبوتي، ولقد بلغت تكلفة المشروع حوالي 680 مليون دولار ولقد بلغت إسهامات الصين في هذا المشروع 349 مليون دولار وهي ممولة من طرف بنك الصين للتصدير والاستيراد ولقد تم انجاز المشروع من طرف الشركة الصينية للاتصالات والبناء و الاستثمارات **Chine Communications**

1. Construction Consultancy

يعتبر مشروع الطريق السريع أديس أبابا . أداما جزءا من مسار تحقيق النمو والتي تبنتها الحكومة الإثيوبية في فترة خمس سنوات والغرض من هذه الخطة هو توسيع شبكة الطرق

¹-سلامة الصادق الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)"، (جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2021)، ص86.

والمواصلات بمعايير عالمية وذلك لتصبح إثيوبيا نموذجا للدولة نامية على غرار دول جنوب شرق آسيا.¹

صورة عن مشروع اديس ابابا - اداما.



المصدر: <https://share.google/LiD7iAwSTK4MABJFI>

II. مشروع سد النهضة العظيم:

يعتبر سد النهضة أكبر سد كهرومائي في إفريقيا ويقع ها السد في منطقة بني شنقول جوموز في إثيوبيا على بعد 500 كم من أديس أبابا وعلى بعد 40 كيلومتر من شرق السودان وكانت إشارة الانطلاقة لبناء هذا المشروع من طرف رئيس الوزراء الإثيوبي السابق ميليس زيناوي وذلك بعد تجميد المشروع في سنة 1974 وذلك إثر الانقلاب العسكري الذي أطاح بالإمبراطور

¹ - سلامة الصادق الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)"، (جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2021)، ص86.

هياسيلاسي ولقد تم تشييد هذا السد على ضفاف نهر النيل الأزرق سنة 2011، ولقد قدرت تكلفة السد بحوالي 4.7 مليار دولار وتبلغ سعة الخزان حوالي 74 مليار م³ وذلك من اجل توليد طاقة كهربائية بحوالي 6000 ميغاواط.

ويساهم هذا المشروع حسب الحكومة الإثيوبية من الحد من فيضان نهر النيل الأزرق الذي يخلف خسائر كبير في الأرواح والمنازل والمحاصيل الزراعية، كما يساهم في تحقيق اكتفاء ذاتي للطاقة الكهربائية وتصدير الفائض إلى الدول المجاورة والذي يحقق قيمة مضافة للاقتصاد الإثيوبي.¹

والدور الصيني في هذا المشروع يتمثل في جلب الشركات الصينية التي لديها خبرة في أعمال البناء وكذلك وبفضل الشركات الصينية المتخصصة في قطاع الطاقة الكهرومائية تم منح عقود لتنفيذ أنشطة التشغيل ولتسريع وتيرة سد النهضة الإثيوبي الكبير بقيمة 40.1 مليون دولار لصالح شركة مجموعة جيزهوبا وعقد بقيمة 112 مليون دولار أمريكي لصالح الشركة الصينية فويث هايدرو شنغهاي وكذلك قدمت الصين قرض لإثيوبيا بقيمة 1,2 مليار دولار سنة 2013 لاستكمال بناء سد النهضة.²

وهذا القرض هو جزء من مجموعة من القروض التي قدمتها الصين لإثيوبيا والبالغة قيمتها 16 مليار دولار وذلك حسب إحصائيات المكتب الوطني الأمريكي للبحوث الاقتصادية وكذلك قدمت الصين قرض آخر بقيمة 1,8 مليار دولار لتدعيم مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية ولقد جاء القرض على هامش زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي ابي احمد إلى بكين سنة 2019 وبلغ عدد الشركات العاملة في المشروع 9 شركات ومن بينها 5 شركات صينية تعمل على هذا المشروع وهذا ما يؤكد أن التواجد الصيني كبير في المشاريع الاستثمارية الإثيوبية.³

¹ - سلامة الصادق الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)"، (جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2021)، ص82.

² - الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي"، ص82.

³ - الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي"، ص83.

صورة مشروع سد النهضة العظيم.



المصدر: <https://share.google/a01TgXO6m8s9KcHDE>

III. مشروع سد جيبى 3:

هو من بين المشاريع التي وضعتها الحكومة الإثيوبية ضمن مخطط شامل وذلك في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي للطاقة الكهربائية وذلك عبر تشييد السدود، ولقد بدأت أشغال السد في سنة 2006 وبتكلفة بلغت 1.9 مليار دولار ويقع السد في جنوب غرب أديس أبابا على مسافة 450 كم من العاصمة الإثيوبية وذلك على ضفاف نهر اومو وتبلغ قدرة السد حوالي 1,870 ألف ميغاواط.

أنجز المشروع من طرف 03 شركات صينية وتم تشغيل سد جيبى 3 في ديسمبر 2016 وبلغت الطاقة الإنتاجية للمشروع 6500 جيجاوات ساعة في السنة وكذلك يبلغ طول السد حوالي 243مترا وتبلغ سعة الخزان الإجمالي حوالي 14.7 مليار م³.¹

ويسعى هذا المشروع لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال توليد الطاقة وتصدير الطاقة إلى البلدان المجاورة ويتم تصدير الطاقة الكهربائية الى الدول المجاورة وهي 500 ميغاواط إلى كينيا و200 ميغاواط إلى جيبوتي وكذلك يساهم هذا المشروع في زيادة تغطية الكهرباء من 22 % في عام 2005 إلى 50% عام 2010 وهذا يساهم في تسهيل وصول الكهرباء المتمركزين على ضفاف نهر اومو.

وعلى رغم من فوائد هذا السد إلا أن الحكومة تعرضت للعديد من الانتقادات ومن بينها التهجير القسري للسكان في موقع بناء السد والذين بلغ عددهم 2000,00 شخص، وكذلك التأثيرات الخطيرة على مصادر المياه منها بحيرة توركانا في شمال كينيا وهم ما يهدد 300 ألف كيني للوصول إلى المياه.²

وكذلك إن بناء هذا السد يصاحبه انخفاض في منسوب المياه والتدفقات الموسمية في نهر اومو تهديد لسكان وادي اومو الذين سيفقدون أراضيهم ولقد قامت الشركات الصينية ببناء هذا المشروع دون دراسة للآثار البيئية أو الآثار الاجتماعية وهذا ما أثار حفيظة المنظمات الأممية.

¹- سلامة الصادق الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)"، (جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2021)، ص80.

²- الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي"، ص80.

صورة مشروع جيبى 3.



المصدر: <https://share.google/L1oH1dxtbasMI9K0Q>

المبحث الثالث: التقييم الشامل للتجربة الإثيوبية.

بعد استعراض أبرز المشاريع الصينية في إثيوبيا يبرز من الضروري الانتقال إلى تقييم نتائج هذا الحضور من خلال تحليل أبعاده التنموية وحدوده البنيوية وعليه، يتناول هذا المبحث مختلف الآثار المترتبة عن هذه الاستثمارات من خلال إبراز المكاسب التنموية المحققة وتحديد عوامل النجاح النسبي التي دعمت هذا المسار إضافة إلى رصد المخاطر والتحديات التي تطرحها هذه التجربة، بما يسمح بتقديم رؤية شاملة لطبيعة الدور الصيني في الاقتصاد الإثيوبي.

المطلب الأول: المكاسب التنموية.

شكل الاستثمار الصيني في إثيوبيا عاملاً مهماً في تعزيز التنمية الاقتصادية لإثيوبيا من خلال تركيزه على مشاريع البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، السكك الحديدية والطاقة والتي ساهمت في تحسين البيئة الاستثمارية وتقليل تكاليف النقل وربط الأسواق المحلية بالأسواق الإقليمية والدولية ولقد لعبت الاستثمارات الصينية دوراً في تطوير الصناعات التحويلية خصوصاً في قطاع الأحذية والمنسوجات والجلود من خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة وتقديم الدعم التقني والتدريب المهني للعمال المحليين. ولقد أسهمت هذه الاستثمارات في خلق فرص عمل وتعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية وتطوير الروابط الاقتصادية مع الموردين المحليين بما يدعم تنمية صناعية مستدامة ويحفز انتقال التكنولوجيا داخل الاقتصاد الإثيوبي.

لطالما كان تطوير البنية التحتية جزءاً لا يتجزأ من الطموحات الاقتصادية لإثيوبيا وهي أولوية نجمت جزئياً عن كون البلاد دولة غير ساحلية وذلك منذ العصر الإمبراطوري واعتبرت النخبة الإثيوبية البنية التحتية شرطاً أساسياً لنمو الاقتصاد وعلى الرغم من ذلك لم تتسارع الاستثمارات الكبيرة في هذا القطاع إلا بعد وصول الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية إلى السلطة في عام 1991. ولقد عملت الجبهة على تبني جدول أعمال تنموي مما زاد الإنفاق العام على

البنية التحتية من حوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل التسعينيات إلى 18.6 في المائة بحلول عام 2011، مما جعل إثيوبيا من بين الدول الأكثر إنفاقاً على البنية التحتية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وخلق هذا الطلب بيئة مواتية للشركات الصينية للمشاركة في مشاريع البنية التحتية الكبرى.¹

تمتلك الشركات الصينية المهارات والتكنولوجيا والقدرة المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات الملحة لإثيوبيا في مجال البنية التحتية. على مدى العقدين الماضيين استطاعت هذه الشركات دخول السوق الإثيوبي والتوسع فيه بفضل خبرتها العميقة في القطاع وتكتيكات المناقصات التنافسية، ونماذج الأعمال المتكاملة رأسياً. لطالما كانت صناعة البناء في الصين من بين أكبر الصناعات وأكثرها ديناميكية عالمياً ولقد برزت خصوصاً في مجالات توليد الطاقة والبنية التحتية للنقل (الطرق والسكك الحديدية)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.²

ولقد حققت الاستثمارات الصينية مجموعة من المكاسب التنموية في الاقتصاد الإثيوبي وتتمثل هذه المكاسب فيما يلي:

أثار مدى مساهمة مشاريع البنية التحتية الصينية في إثيوبيا جدلاً واسعاً حول الفوائد التي تحققها للمجتمع المحلي وعلى الرغم من أن بعض الانتقادات تشير إلى أن الشركات الصينية قد تفضل استخدام عمالها الأجانب في المراحل الأولى من المشاريع إلا أن الأدلة تشير إلى أن غالبية الوظائف الدائمة في المشاريع الصينية تشغل بواسطة عمال محليين بينما يقتصر التوظيف الأجنبي عادة على المناصب الإدارية أو الفنية المتخصصة وذلك حسب دراسة أجراها البنك الدولي (2012) فقد كان حوالي 87% من القوة العاملة في الشركات الصينية بإثيوبيا من العمال المحليين وهو ما يعكس التزام المستثمرين الأجانب بالمساهمة في التنمية البشرية وتحسين مستويات التوظيف فإن برامج التدريب المهني والتقني التي تقدمها الشركات

¹- Valeria Lauria, "Exploring the Impact of Chinese Firms in the Ethiopian Infrastructure Sector: Implications for Local Development" (Cambridge University Press, 2025), P7.

²- Lauria, "Exploring the Impact of Chinese Firms", P8.

الصينية، مثل **Huajian**، تسهم في نقل المهارات والخبرات الفنية للعاملين المحليين بينما يعزز قدراتهم ويزيد من قابليتهم للمشاركة في المشاريع المستقبلية.¹

تظهر البيانات الميدانية أن الشركات الصينية في إثيوبيا لعبت دوراً كبيراً في خلق فرص العمل متحدياً الفكرة القائلة بأنها تعتمد أساساً على العمالة الأجنبية. ولقد وظفت هذه الشركات مجموعة 152,524 عاملاً دائماً و 76,747 عاملاً مؤقتاً بما في ذلك 97,057 وظيفة دائمة و 54,960 وظيفة مؤقتة في قطاع البنية التحتية وتؤكد لجنة التخطيط الوطنية الإثيوبية أن العدد الإجمالي للعمالة في قطاع البناء تضاعف ثلاث مرات من 229,000 إلى 825,000 بين عامي 2005 و 2013، دون احتساب العمالة المؤقتة التي تعد جزءاً مهماً من القوى العاملة، وكذلك تشير نتائج الاستطلاعات الميدانية إلى أن غالبية الشركات الصينية توظف العاملين الإثيوبيين بنسب مرتفعة ولقد أفادت 55% من الشركات المشمولة بالاستطلاع بمعدلات توظيف محلي تزيد عن 90% وأفادت 33% بمعدلات تتراوح بين 80 و 90%، بينما تجاوز معدل التوظيف المحلي في 88% من الشركات 80% بشكل عام ولقد أظهرت الشركات ذات الخبرة الطويلة في إثيوبيا أي أكثر من عشر سنوات خبرة معدلات أعلى من التوظيف المحلي نظراً إلى تدريب العمال المحليين وتقليل الاعتماد على العمالة الصينية مع مرور الوقت ساهم في تخفيض التكاليف.²

مع ذلك، كشفت التحليلات القطاعية عن تفاوت في معدلات توطين العمالة بين القطاعات المختلفة ففي قطاعي الطاقة والاتصالات تتراوح نسب العمال الإثيوبيين بين 30 و 40% فيما تقل نسب التوطين في الاتصالات عن 60% ويركز معظم العمال المحليين في الوظائف غير الماهرة وتشير مقابلات المديرين الصينيين إلى رغبتهم المستمرة في زيادة التوظيف المحلي

¹- Valeria Lauria, "Exploring the Impact of Chinese Firms in the Ethiopian Infrastructure Sector: Implications for Local Development" (Cambridge University Press, 2025), P8.

²- Lauria, "Exploring the Impact of Chinese Firms", P11_12.

نظراً للفروق الكبيرة في الأجور والتكاليف الإضافية المرتبطة بالعمالة الأجنبية مثل البدلات والسكن والرحلات السنوية.¹

يؤكد هذا الواقع أن الاستثمار الصيني في البنية التحتية الإثيوبية ساهم بشكل كبير في توفير فرص عمل واسعة للعمال المحليين بما يعزز التنمية البشرية ويحفز الاقتصاد الوطني رغم الحاجة إلى تطوير المهارات الفنية بين العمالة الإثيوبية لضمان استفادة أكبر من مشاريع البنية التحتية على المدى الطويل.

لقد حظيت القطاعات الصناعية في إثيوبيا خاصة الإسمنت والمعادن بدعم سياسي موجه لتعزيز استراتيجيات استبدال الواردات وهو ما يعكس التزام الحكومة بتحويل الاستثمار في البنية التحتية إلى مكاسب صناعية محلية وفي أعقاب تنفيذ «خطة التنمية المتسارعة والمستدامة للقضاء على الفقر، أطلقت وزارة التخطيط ولجنة التنمية ووزارة التجارة والصناعة في عام 2008 « إستراتيجية وخطة عمل تطوير قطاع المعادن والهندسة» بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وربطها بمتطلبات البنية التحتية المتنامية.

وفي 2010 عززت الحكومة هذه المبادرات عبر اللائحة رقم 2010/182، التي أنشأت معهد تنمية صناعة المعادن لتسهيل نقل التكنولوجيا ودعم التنمية الصناعية في القطاعين بما يتيح تحسين جودة الإنتاج المحلي ومواكبة المعايير التقنية الحديثة ولقد ساهم ظهور سوق متوسع لتأجير معدات البناء في تلبية الطلب المتزايد على المعدات الجديدة والمستعملة، مما خفف من الأعباء المالية للشركات المحلية وساهم في توسع مشاركتها في مشاريع البنية التحتية ولقد أسهمت مشاركة المقاولين الصينيين في قطاع البنية التحتية الإثيوبي في تسريع هذا النمو الصناعي، لا سيما في الصناعات المحورية مثل الإسمنت والمعادن وقد أسهمت السياسات

¹ - Lauria, "Exploring the Impact of Chinese Firms", P13.

الصناعية الإثيوبية مع دعم الاستثمارات الصينية في تمهيد الطريق نحو تحول هيكلي أعمق وربط صناعي، وتحقيق مكاسب تنموية ملموسة في الاقتصاد الوطني.¹

شهد أيضا قطاع صناعة المعادن في إثيوبيا تطورا حتى وإن كان نسبيا ولقد سلطت الحكومة الضوء على كيفية تقدم سياسات استبدال الواردات في قطاع المعادن والهندسة للقدرات الصناعي ولقد تزايد عدد المصانع المحلية التي تنتج مواد معدنية ولا سيما قضبان التسليح فلقد انطلقت من مصنع واحد في أواخر التسعينيات إلى ما يقرب من 20 مصنعا بحلول عام 2023.

ويمكن القول أن الاستثمارات الصينية في إثيوبيا قد شهدت نموا سريعا من حيث الحجم والنطاق وحسب وزارة التجارة الصينية بلغت تدفقات الاستثمار المباشر من الصين غالى إثيوبيا حوالي 138 مليون دولار أمريكي وذلك في سنة 2023 وتبرز هيئة الاستثمار الإثيوبي الدور المركزي للصين في المشهد الاستثماري فمع حلول نهاية 2024 تم الموافقة على 2100 مشروع صيني وتغطي هذه المشاريع قطاعات متنوعة من التصنيع والطاقة والبناء والاتصالات وغيرها من المشاريع.

وعليه تعكس هذه المؤشرات أن الاستثمارات الصينية قد أسهمت في تحقيق مكاسب تنموية في مجالات متعددة خاصة البنية التحتية والتصنيع وتوليد فرص العمل وهذا ما يعزز مسار التحول الهيكلي للاقتصاد الإثيوبي.

¹-Valeria Lauria, "Exploring the Impact of Chinese Firms in the Ethiopian Infrastructure Sector: Implications for Local Development" (Cambridge University Press, 2025),P17..

المطلب الثاني: عوامل النجاح النسبي.

يكتسي تحليل عوامل نجاح الاستثمارات الصينية في إثيوبيا أهمية بالغة في إطار دراسة نماذج التنمية في الدول الإفريقية لاسيما تلك التي اعتمدت على توظيف الاستثمارات الأجنبية كرافعة لتحقيق التحول الاقتصادي.

فقد استطاعت إثيوبيا، في سياق تبنيها لنموذج الدولة التنموية أن تقدم تجربة متميزة في كيفية استيعاب وتوجيه الاستثمارات الصينية بما يخدم أهدافها التنموية طويلة المدى من خلال ربطها بخطط إستراتيجية واضحة تستهدف تطوير البنية التحتية وتعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية.

وفي هذا السياق، يبرز أن النجاح النسبي لهذه الاستثمارات لم يكن نتيجة عامل منفرد بل جاء نتيجة تفاعل مجموعة من المحددات السياسية والاقتصادية والمؤسسية التي وفرت بيئة ملائمة لرؤوس الأموال الأجنبية.

جاء هذا المطلب لفهم أهم العوامل التي أسهمت في نجاح الاستثمارات الصينية في إثيوبيا من خلال تحليل دور التخطيط الاستراتيجي للدولة وأهمية البنية التحتية إضافة إلى التكامل بين المشاريع الاستثمارية والاقتصاد المحلي. كما يهدف إلى توضيح الكيفية التي ساهمت بها هذه العوامل مجتمعة في تعزيز فعالية الاستثمارات الأجنبية وتحقيق أثرها التنموي بما يتيح فهما أعمق لخصوصية التجربة الإثيوبية وإمكانية الاستفادة منها في سياقات تنموية مماثلة.

نجاح الاستثمارات الصينية في إثيوبيا راجع إلى قدرة الدولة على دمج هذه الاستثمارات ضمن خطة تنموية وطنية إستراتيجية تدار مركزيا وهو ما يؤكد ببيروك ميسفين في تحليله لتجربة إثيوبيا التنموية فقد حرصت القيادة الإثيوبية على تحديد أولويات التنمية بوضوح منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى إعطاء أولوية قصوى لبناء البنية التحتية الحيوية التي ترتبط مباشرة بجدوى الاستثمارات وعلى هذا الأساس لعبت مشاريع الطرق السريعة ومشاريع النقل البري دورا مهما في ربط الأسواق المحلية بالموانئ والحدود الإقليمية مما أدى

إلى تخفيض تكلفة حركة البضائع وساهم في زيادة تنافسية المنتجات الإثيوبية في الأسواق الإفريقية وقد مهد هذا التطور في البنية التحتية الأرضية الطريق أمام دخول شركات صينية كبرى في مشاريع ضخمة داخل إثيوبيا مدعومة بسياسات حكومية واضحة تهدف إلى خلق بيئة استثمارية مستقرة.¹

ولقد ساهم العمل في مشاريع السكك الحديدية الكبرى في ترسيخ التعاون الإثيوبي-الصيني ورفع مستوى فعالية الشبكة اللوجستية الوطنية إذ شكلت سكة الحديد "الإثيوبي-جيبوتي" الذي ربط العاصمة أديس أبابا بميناء جيبوتي محورا مهما في إستراتيجية التنمية حيث عمل على تسريع حركة الصادرات والواردات وتقليل زمن النقل بين الداخل والميناء، هذا المشروع لم يعزز فقط من جذب الاستثمارات الصينية في قطاعات أخرى بل ساهم في تطوير سلسلة القيمة داخل السوق الإثيوبية، وجعل من إثيوبيا قاعدة لوجستية أساسية في منطقة القرن الإفريقي.

أما في مجال الطاقة والكهرباء أدى تركيز الدولة على سد الفجوة الطاقية إلى دخول الاستثمارات الصينية بقوة في مشاريع إنتاج الطاقة الكبرى بما فيها من محطات الطاقة الحرارية والطاقة الكهرومائية وقد أدت هذه المشاريع في تحسين استقرار الإمدادات الكهربائية وهو ما أصبح شرطاً لجذب الاستثمارات الصناعية والإنتاجية طويلة الأجل وقد ساهم هذا التوجه في رفع من قدرات الإنتاج الداخلي في مناطق كانت تعاني من انقطاع متكرر للتيار الكهربائي مما عزز من قدرة المصانع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمل بكفاءة كبيرة، ويعد توفير بنية طاقية موثوقة تم استخدامها من طرف المستثمرون الصينيون في بناء مصانع ومنشآت إنتاجية كان من أبرز عوامل نجاحهم على المدى المتوسط.²

كما ساهم النشاط الاستثماري الصيني في تطوير قطاعات صناعية زراعية وتجارية، تمثلت في إنشاء مجمعات صناعية متخصصة تعتمد على موارد محلية وتربطها بسلاسل إمداد. وقد

¹-Berouk Mesfin, "Ethiopia's Developmental State Strategy and Chinese Investment," Institute for Security Studies, 2015, P90.

² - Mesfin, "Ethiopia's Developmental State Strategy," P 96.

كانت لهذه المجمعات دور مهم في نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات المهنية لدى اليد العاملة الإثيوبية، وهو ما يشير إليه ميسفين بخصوص مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تعزيز القدرات الوطنية. إن التفاعل بين الخبرات الصينية والمهارات المحلية ساهم في خلق قوة عاملة تمتلك خبرات تشغيل وإدارة للمشروعات الكبرى ما يقلل الاعتماد على العمالة الأجنبية في المدى الطويل ويزيد الاندماج بين الاستثمارات الأجنبية والاقتصاد الوطني.¹

لعب الإطار القانوني والاستثماري الإثيوبي المعدل دورا داعما في إنجاح هذه الاستثمارات، إذ أعلنت الحكومة عن قوانين تشجع الاستثمار الأجنبي وتقدم حوافز ضريبية واستثناءات جمركية للمشاريع ذات القيمة التنموية الكبيرة وقد وفرت الوكالة الإثيوبية للاستثمار إلى جانب مؤسسات حكومية أخرى دعما تشغيليا للمستثمرين الصينيين عبر تسهيل إجراءات التأسيس والتراخيص، والتواصل مع الشركاء المحليين وقد ساعد هذا الإطار المؤسسي المستثمرين على تجاوز الكثير من التحديات الإدارية في بيئة كانت في السابق تعاني من العديد من التعقيدات ما عزز من تدفق رؤوس الأموال الصينية نحو المشاريع الإستراتيجية.

ولا يمكن إغفال الدور الذي لعبه الموقع الجيوسياسي لإثيوبيا في القرن الإفريقي إذ وفر وصولاً سهلاً إلى ممرات بحرية حيوية مثل البحر الأحمر والمحيط الهندي إضافة إلى قربها من الأسواق الإفريقية الداخلية هذا الموقع جعل من إثيوبيا نقطة جذب إستراتيجية للمشاريع الصينية التي تسعى إلى توسيع نطاق أعمالها خارج حدودها وربط شبكات الإنتاج والتجارة عبر القارة الإفريقية، وقد عزز من أهمية هذا الموقع دخول المشاريع الضخمة التي تربط إثيوبيا بشبكات النقل الإقليمية مما دفع المزيد من رؤوس الأموال للاستثمار في قطاعات الخدمات والصناعة والطاقة والبنية التحتية ويظهر أن نجاح الاستثمارات الصينية في إثيوبيا كان نتيجة استخدام الدولة التنموية لسياسات متكاملة تشمل التخطيط الاستراتيجي وتطوير البنية التحتية والاستفادة

¹ -Mesfin, "Ethiopia's Developmental State Strategy," P98.

من الموقع الجيوسياسي، مع الحفاظ على مستوى من الاستقرار السياسي النسبي وقد أثبتت هذه الاستثمارات أنها ليست مجرد تدفقات رأسمالية بل عوامل تحفيز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تسهم في تعزيز قدرة إثيوبيا على تحقيق أهدافها التنموية شرط استمرار تكيف السياسات الوطنية مع تحديات التحولات الإقليمية والدولية.¹

على هذا الأساس يتضح أن تجربة إثيوبيا في استقطاب وتوظيف الاستثمارات الصينية تعكس نموذجاً تنموياً قائماً على التفاعل المنظم بين الدولة ورأس المال الأجنبي حيث لم يكن النجاح مرتبطاً بحجم الاستثمارات بقدر ما كان مرتبطاً بكيفية إدارتها وتوجيهها ضمن رؤية إستراتيجية واضحة فقد مكنت السياسات الحكومية مدعومة ببنية تحتية مستقرة نسبياً من تعظيم العوائد الاقتصادية لهذه الاستثمارات وتحويلها إلى أداة فاعلة لدعم مسار التنمية، فإن الحفاظ على هذا الزخم التنموي يظل مشروطاً بقدرة الدولة على تعزيز الاستقرار الداخلي، وتطوير قدراتها الإنتاجية، وتقليل التبعية الخارجية، بما يضمن تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة على المدى الطويل.

المطلب الثالث: المخاطر والتحديات.

تتسم العلاقات الاقتصادية بين الصين وإثيوبيا بطابع معقد تحكمه جملة من التحديات البنيوية المرتبطة بتفاوت الإمكانيات ومستوى التطور بين الطرفين وفي ظل تنامي حجم التبادل التجاري والاستثمارات الصينية في إثيوبيا برزت عدة إشكاليات تعكس حدود هذه الشراكة وطبيعة اختلال توازنها الأمر الذي يستدعي تسليط الضوء على أهم هذه التحديات وتحليل أبعادها.

¹-Berouk Mesfin, "Ethiopia's Developmental State Strategy and Chinese Investment," Institute for Security Studies, 2015, P102.

التحديات الاقتصادية:

تشأ هذه التحديات من القدرات الاقتصادية لكل من الصين وإثيوبيا وعلاقة كل منهما بالنظام التجارة العالمي إذ تطرح العلاقة الصينية-الإثيوبية إشكاليةً جوهريةً تتعلق بطبيعة هذه العلاقة فالصين، المنضوية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية (WTO) تسير بخطى ثابتة نحو الهيمنة الاقتصادية العالمية وتتطلع إلى أن تكون أكبر اقتصاد عالمي على مستوى العالم وفي المقابل، كان طموح إثيوبيا وتطلّعها يتمحور حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية والانخراط في منظومة قواعدها وأنظمتها.

غير أن عدم انضمام إثيوبيا إلى هذه المنظمة وإخضاعها لقواعد التجارة العالمية، فضلاً عن تقدم الصناعة التحويلية الصينية على ما هو قائم في إثيوبيا، أسهم في تنامي حجم الصادرات الصينية وتراجع وارداتها على النقيض من الوضع الإثيوبي الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً في الواردات من الصين، مما أفضى إلى تسجيل عجز تجاري كبير في الميزان التجاري لإثيوبيا.¹ وعلى الرغم من تحقيق إثيوبيا نمواً اقتصادياً ملموساً إلا أنها تقتصر إلى القدرة على مجارة الوضع الاقتصادي العالمي ولا تمارس تبادلاً تجارياً متكافئاً مع الصين مما يجعلها واحدةً من أبرز نماذج الدول الإفريقية التي تنطبق عليها نظرية التبعية (Dependency Theory) بشكل جلي في علاقتها مع الصين، ولا سيما في مجالات المشاريع الاستثمارية من السلع والتكنولوجيا وغيرها.

ويعد الميزان التجاري المؤشر الذي يكشف بوضوح عن طبيعة التحديات الاقتصادية في العلاقات التجارية بين الصين وإثيوبيا وهو من أبرز المعايير لتقييم هذه الشراكة ومدى إسهامها

¹ - سلامة الصادق الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)"، (جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2021)، ص 106.

في تحقيق مصلحة إثيوبيا حيث سجلت إثيوبيا عجزا تجاريا في مبادلاتها التجارية مع الصين يقدر بنحو 2.366 مليار دولار.¹

وكذلك تتضح الأبعاد الحقيقية لهذه العلاقة من خلال جملة من مجموعة من الدراسات إلى أن الدول الإفريقية الأكثر استفادة من القروض الصينية تشمل:

إثيوبيا، وزامبيا، وكينيا، والسودان، ونيجيريا، والكاميرون، وجمهورية الكونغو، ومصر، وغانا، وجنوب إفريقيا، وزيمبابوي، وأوغندا، وساحل العاج، وموزمبيق، والكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وتنزانيا، وغيانا، والسنغال.

وفي هذا السياق، حظيت 52 دولة إفريقية بتمويل صيني لمشاريع البنية التحتية، وبلغ عدد المشاريع الممولة 13 مشروعا تقع في نطاق المنطقة المعنية ويقدر إجمالي حجم التمويلات بـ 1.263 مليار دولار.²

أما ميناء هامبانتوتا (Hambantota port)، فقد أصبح نموذجا بارزا يستشهد به في النقاشات المتعلقة بفخ الديون الصيني إذ عجزت الحكومة السريلانكية عن سداد ديونها للصين فاضطرت عام 2014 إلى منح الصين حق الاستئجار الطويل الأمد للميناء لمدة 99 عاما وقد رصد الباحثون أن الصين ضخت في الفترة الممتدة بين 2000 و2018 ما يزيد على 57 مليار دولار من القروض للدول الإفريقية مما أسهم في تعميق الارتباط المالي لهذه الدول بالدائن الصيني وزاد من تبعيتها الاقتصادية.

على الرغم من تصريحات الساسة الصينيين بشأن مبدأي المنفعة المتبادلة وقاعدة رابح-رابح، فإن العلاقات الصينية-الإفريقية الفعلية جاءت غير متكافئة على صعيد السياسة التطبيقية؛ ففي واقع التبادل التجاري بين البلدين نجد الصين تحتل موقع الربح الأكبر في معادلة التجارة

¹ - الفرابي، الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي، ص106.

² - سلامة الصادق الفرابي، الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي، ص109.

الاقتصادية وذلك ما أسهمت فيه العلاقات الصينية-الإثيوبية بدورها في تغذية النمو الاقتصادي السريع للصين عبر مسارات لم تكن في مصلحة إثيوبيا.¹

وفي الوقت الراهن تعد الصين أكبر شريك استيراد وتصدير لإثيوبيا غير أن ذلك أفضى إلى نمو اقتصادي صيني كبير على حساب إثيوبيا التي لا تزال تعاني من عجز تجاري مزمن. وقد أثار التواجد الكثيف للصينيين في إثيوبيا استياء واسعا في أوساط السكان المحليين إذ باتت الشركات الصينية تُحكم قبضتها على جميع المشاريع في إثيوبيا، ولا سيما في مجالات البنية التحتية والطاقة والفنادق والعيادات الصحية والمتاجر بما في ذلك المشاريع الصغيرة التي كان بمقدور الإثيوبيين إدارتها بأنفسهم.

¹-سلامة الصادق الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)"، (جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2021)، ص109.

جدول رقم 02: مقارنة التبادلات التجارية بين الصين وإثيوبيا من الفترة (2010-2020).

السنة	قيمة الصادرات اثيوبيا للصين (دولار امريكي)	قيمة استيراد اثيوبيا من الصين (دولار امريكي)
2010	241 مليون دولار	1,7 مليار دولار
2011	283 مليون دولار	1,8 مليار دولار
2012	320 مليون دولار	2,7 مليار دولار
2013	329 مليون دولار	3,1 مليار دولار
2014	533 مليون دولار	5,4 مليار دولار
2015	378 مليون دولار	6,3 مليار دولار
2016	349 مليون دولار	5,2 مليار دولار
2017	288 مليون دولار	5,1 مليار دولار
2018	138 مليون دولار	4,2 مليار دولار
2019	518 مليون دولار	2,3 مليار دولار
2020	بيانات غير متوفرة	2,2 مليار دولار

المصدر: سلامة الصادق الفرابي، الاستراتيجية الصينية في منطقة القرن الافريقي دراسة حالة اثيوبيا في الفترة (2000 - 2020)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص107.

الجدول 03: قيمة القروض الصينية المخصصة لكل قطاع في إثيوبيا.

القطاع	قيمة القرض (مليار دولار امريكي)	سنة الاستفادة من القرض
النقل	4,8 مليار دولار	2009 (349 مليون دولار) 2011 (780 مليون دولار) 2013 (2,9 مليار دولار) 2014 (187 مليون دولار) 2016 (410 مليون دولار) 2017 (171 مليون دولار)
الطاقة	3,3 مليار دولار	2009 (116 مليون دولار) 2010 (524 مليون دولار) 2011 (277 مليون دولار) 2013 (1,3 مليون دولار) 2015 (63 مليون دولار)
تكنولوجيا الاتصالات	3,1 مليار دولار	2006 (1,9 مليار دولار) 2013 (1,1 مليار دولار) 2014 (62 مليون دولار)
صناعة	2,1 مليار دولار	2007 (91 مليون دولار) 2012 (123 مليون دولار) 2013 (580 مليون دولار) 2014 (500 مليون دولار) 2017 (262 مليون دولار)
موارد المائية	331 مليون دولار	2001 (96 مليون دولار) 2008 (235 مليون دولار)

المصدر: سلامة الصادق الفرابي، الاستراتيجية الصينية في منطقة القرن الافريقي دراسة حالة اثيوبيا في الفترة (2000 - 2020)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 113.

نستنتج من هذا الجدول أن هناك عدم تكافؤ في العلاقات التجارية بين كل من الصين وإثيوبيا، حيث أننا نجد أن واردات إثيوبيا من الصين 2010. 2020 أكبر من صادراتها نحو الصين وهذا ما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري بالنسبة لإثيوبيا، لكننا نجد في الجهة المقابلة أن الصين تفوقت بشكل كبير وعلى هذا الأساس فإن الميزان التجاري يكون لصالح الصين.

ومنه فإن الصين هي الرابع من العلاقة التجارية مع إثيوبيا على عكس إثيوبيا التي تعيش حالة من التبعية الكبيرة للمنتجات الصينية.

وقد تعرضت الصين بسبب تغلغلها الكبير في إثيوبيا وتورطها في ملف الديون لانتقادات واسعة من لدن مفكرين غربيين ولعل هذه الانتقادات جاءت في أعقاب تحقيقات البنك الدولي التي كشفت أن الصين قد تستولي على المشاريع التي أنجزتها في حال عجزت الدولة المضيفة عن سداد ديونها وهو ما يشكل تهديدا صريحا لسيادة الدولة ونجد أن أبرز مثال على هذه الفكرة هو ميناء هامبانتوتا (Hambantota port) فقد أصبح نموذجا بارزا يستشهد به في النقاشات المتعلقة بفخ الديون الصيني إذ عجزت الحكومة السريلانكية عن سداد ديونها للصين فاضطرت عام 2014 إلى منح الصين حق الاستئجار الطويل الأمد للميناء لمدة 99 عاما وقد رصد الباحثون أن الصين ضخّت في الفترة الممتدة بين 2000 و2018 ما يزيد على 57 مليار دولار من القروض للدول الإفريقية مما أسهم في تعميق الارتباط المالي لهذه الدول بالدائن الصيني وزاد من تبعيتها الاقتصادية.¹

¹ - سلامة الصادق الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)"، (جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2021)، ص109.

التحديات السياسية:

تتجلى التحديات السياسية والأمنية في العلاقات الصينية-الإثيوبية من خلال مجموعة من المعطيات إذ يرى وزير الخارجية الأمريكي تيلرسون في تصريحاته عامي 2018 أن الصين تسعى إلى بسط نفوذها في القارة الإفريقية وفي هذا الإطار تبرز عدة نقاط محورية:

تعد إثيوبيا من أكثر الدول الإفريقية تعقيدا على الصعيد السياسي الداخلي، نظرا لتعدد مكوناتها العرقية البالغ نحو 80 مجموعة قومية وهو ما أفرز توترات داخلية متكررة أثرت على الاستقرار السياسي لإثيوبيا وقد انعكست هذه التوترات سلبا على بيئة الاستثمار الأجنبي ومن بينها الاستثمارات الصينية. حيث نجد أن الفترة الممتدة بين 2016 و2018 شهدت اندلاع اضطرابات واسعة في عدة مناطق، راح ضحيتها ما يزيد على 70 قتيلا.¹

وقد واجهت الشركات الصينية العاملة في إثيوبيا موجة من الانتقادات الشعبية بسبب ممارساتها في سوق العمل لا سيما تفضيلها توظيف العمالة الصينية على حساب المحلية وهو ما أدى إلى إشعال فتيل الاستياء الشعبي وأفضى إلى حوادث أمنية عدة استهدفت منشآت صينية. ولعل أبرز هذه الحوادث الهجوم الذي نفذ عام 2007 على منشأة نفطية تشغلها شركة صينية في منطقة أوغادين.

كما شكل التنافسات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي تحديات أمنية يلقي بظلاله على المصالح الصينية في إثيوبيا في ظل تشابك مصالح قوى إقليمية ودولية متعددة تجعل الاستثمارات الصينية رهينة بمتغيرات البيئة الأمنية الإقليمية غير المستقرة في إثيوبيا.²

وفي هذا الإطار، يندرج الوجود الصيني في المنطقة ضمن ما بات يعرف بـ "دائرة النفوذ الصيني" حيث تتمدد المصالح الإستراتيجية الصينية من القاعدة العسكرية في جيبوتي المجاورة

¹ - سلامة الصادق الفرابي، الاستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي، ص115.

² - سلامة الصادق الفرابي، الاستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي، ص116.

وصولاً إلى ممرات الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن، وذلك مثلما حدث سنة 2015 اندلعت إضرابات في الأقاليم العشرة المشكلة للنظام الفيدرالي خلفت نحو 400 قتيل، بسبب مشروع توسيع العاصمة أديس أبابا على حساب أراضي إقليم الأورومو التي تُقطنها أغلبية سكانية أورومية تمثل نسبة 40% من إجمالي سكان إثيوبيا.

وقد عانت قومية أوروميا التي لا تتجاوز نسبتها 6% من سكان إثيوبيا من

التهميش الممارس من قبل السلطة السياسية المنتمية إلى القوميات المسيطرة فمذ انقلاب مليس زيناوي المنتمي إلى أقلية عرقية عام 1991 ظلت القومية التيغراية تهيمن على المناصب الحكومية والعسكرية المهمة إلى أن تولى أبي أحمد المنتمي لعرقية أوروميا مقاليد السلطة عام 2018 وفي العام ذاته، شهد إقليم الأورومو محاولة انقلاب تستهدف السيطرة على الأراضي المجاورة لسد النهضة رفقة محاولة مماثلة في إقليم بنشانجول-جوموز المجاور للسد ذاته.¹

ولعل الأزمة التي اندلعت في إقليم تيغراي شمال شرق إثيوبيا تعد من أخطر الأزمات الأمنية التي تهدد المصالح الاقتصادية الصينية خاصةً مع وجود شركات وعمالة صينية في مواقع مجاورة لإقليم تيغراي حيث أقدمت الصين على إجلاء نحو 600 رعية صيني من مشاريع صينية مجاورة لمنطقة النزاع، من بينهم 402 عامل من الشركة الصينية مجموعة جيزهوبا الواقعة بالقرب من ميكا عاصمة إقليم تيغراي، ومغادرة 187 موظفاً في شركة China CAMC Engineering Co. Ltd الصينية الحكومية وذلك بالرغم من طمأنة السفير الإثيوبي تيشومي توغا شانাকা في بكين بأنه لا وجود لأي خطر على الاستثمارات الصينية في إثيوبيا بشكل خاص.²

¹- سلامة الصادق الفرابي، "الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)"، (جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2021)، ص115.

²- سلامة الصادق الفرابي، الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي، ص116.

ويرى مسؤولون في الحزب الشيوعي الصيني أن إثيوبيا هي مركز مبادرة الحزام والطريق على مستوى القارة الإفريقية، وأن التوترات الأمنية التي تشهدها إثيوبيا قد تنقص من الإستراتيجية الصينية في البحر الأبيض المتوسط المطل على البحر الأحمر وممرات سفن الشحن عبر مضيق باب المندب وقناة السويس.

ومنه يمكن القول أن العلاقات الصينية-الإثيوبية تواجه تحديات اقتصادية تتمثل في عجز الميزان التجاري ونمو الاستثمارات الصينية على حساب القدرة المحلية إلى جانب تحديات سياسية وأمنية ناجمة عن التوترات العرقية والاضطرابات الإقليمية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة الديون الصينية. وتزيد هذه المتغيرات من هشاشة المشاريع الاستثمارية وتجعل المصالح الاقتصادية الإثيوبية رهينة بالظروف الداخلية والإقليمية مما يجعل فهم هذه الديناميات أمراً جوهرياً لتقييم استدامة الشراكة وإدارة المخاطر المرتبطة بها.

استنتاجات الفصل الثاني:

سعى هذا الفصل إلى تقييم تجربة إثيوبيا في توظيف الاستثمارات الصينية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والسياسية التي دعمت هذا النموذج إضافة إلى إبراز التحديات المرتبطة بالاستدامة والمخاطر المحتملة.

I. إثيوبيا تتمتع بموقع محوري في القرن الإفريقي ما يمنحها دوراً مهماً في الأمن الإقليمي ومسارات التجارة الدولية، ويجعلها شريكاً ذا أهمية إستراتيجية للدول الكبرى خاصة الصين، في ضوء اهتمامها بالممرات البحرية والمصالح الاقتصادية في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

II. الاقتصاد الإثيوبي شهد نمواً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة بفضل تبني الدولة لنموذج الدولة التنموية الذي ركز على التخطيط الاستراتيجي الاستثمار في البنية التحتية وتنمية القطاعات الإنتاجية، مع الحفاظ على دور الدولة المركزي في توجيه الاقتصاد على

الصعيد السياسي، يسهم النظام الفيدرالي متعدد الإثنيات مع القيادة المركزية القوية في تحقيق استقرار نسبي، رغم التحديات المتعلقة بالمنافسة السياسية والصراعات الداخلية.

III. اعتماد إثيوبيا على نموذج الدولة التنموية أتاح تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تحسين مؤشرات التعليم والصحة وتوسيع البنية التحتية خاصة في قطاعات الطرق والطاقة والصناعة. كما ساهم هذا النموذج في تعزيز القدرة على استثمار الموارد الطبيعية والاقتصاد الزراعي بشكل فعال رغم استمرار بعض التحديات مثل التضخم والفقر النسبي.

IV. العلاقات الاقتصادية مع الصين أسهمت في تسريع التنمية من خلال استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية والمرافق الحيوية، ما عزز من قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية وكما ساعدت هذه الشراكة إثيوبيا على تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية وجعلتها مركزاً لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

V. غير أن التجربة تواجه تحديات عدة تشمل النزاعات الداخلية ضعف بعض المؤسسات والضغط الاقتصادي لا سيما مسألة الديون المتنامية تجاه الصين نتيجة القروض الميسرة لتمويل المشاريع الكبرى

VI. وهو ما يطرح إشكالية الاستدامة المالية ويستلزم إدارة حذرة للتوازن بين الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على استقلال القرار الاقتصادي، مع تعزيز الاستقرار السياسي لضمان استمرار نموذج الدولة التنموية وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

الفصل الثالث

كينيا - إشكاليات الحوكمة والمديونية

تمهيد:

يسعى هذا الفصل إلى تقديم تحليل للتجربة الكينية في إطار توظيف الاستثمارات الصينية باعتبارها نموذج يعكس إشكاليات الحوكمة والتمويل الخارجي وانعكاساتهما على مسار التنمية الاقتصادية. وينطلق هذا الفصل من دراسة الموقع الجيوسياسي لكينيا التي تجعلها فاعلاً محورياً في منطقة شرق إفريقيا ومركزاً استراتيجياً يربط بين الداخل الإفريقي والمحيط الهندي مما يعزز أهميتها.

كما ينطلق هذا الفصل من تحليل الخصائص السياسية والاقتصادية لكينيا بما في ذلك طبيعة النظام السياسي، ومستوى الاستقرار النسبي، وهيكلة الاقتصاد القائم على الخدمات والبنية التحتية وتشكل هذه الخصائص الإطار الذي يحدد طبيعة تفاعل كينيا مع الاستثمارات الأجنبية وقدرتها على توجيهها نحو أهداف تنموية واضحة ضمن بيئة تتسم بالتنافس على النفوذ الاقتصادي في القارة الإفريقية.

كذلك يتناول الفصل تطور الشراكة الصينية-الكينية مع التركيز على القطاعات الرئيسية للاستثمار الصيني داخل البلاد وخاصة مشاريع البنية التحتية الكبرى وعلى رأسها مشروع سكة حديد مومباسا- نيروبي باعتباره نموذجاً مركزياً لفهم طبيعة هذه الشراكة كما يحلل آثار هذه المشاريع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية مع إبراز الإشكاليات التي رافقتها المتعلقة بالإخفاقات الاقتصادية والمالية والتداعيات السياسية والاجتماعية.

يخصص هذا الفصل مبحثاً للمقارنة بين التجربة الكينية والتجربة الإثيوبية بهدف إبراز الاختلافات في أنماط توظيف الاستثمارات الصينية وتحديد موقع كل نموذج ضمن ثنائية التنمية والتبعية، إضافة إلى استخلاص المحددات الأساسية التي تتحكم في نجاح أو تعثر الشراكات الاستثمارية الدولية في السياق الإفريقي.

المبحث الأول: كينيا. إشكاليات الحوكمة والمديونية.

يتناول هذا المبحث دراسة السياق الكيني من منظور جيوسياسي من خلال إبراز أهمية موقع كينيا الاستراتيجي في ربط الداخل الإفريقي بالمحيط الهندي، كما يعالج الخصائص السياسية والاقتصادية التي تحدد قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الصينية وتوجيهها نحو مشاريع ذات طابع تنموي.

كما يسلط المبحث الضوء على تطور الشراكة الصينية-الكينية، مع التركيز على أبرز مجالات الاستثمار الصيني ولاسيما مشاريع البنية التحتية الكبرى.

المطلب الأول: موقع كينيا الجيوسياسي وخصائصها السياسية والاقتصادية.

يتناول هذا المطلب موقع كينيا الجيوسياسي وخصائصها السياسية والاقتصادية لما لذلك من دور في تحديد مكانتها، ويركز كذلك على كيفية مساهمة هذه العوامل في تعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات الصينية وتوجيهها نحو مختلف المجالات التنموية.

▪ الموقع الجيوسياسي لكينيا:

يعد الموقع الجيوسياسي لكينيا من العوامل الأساسية التي تحدد أهميتها الإستراتيجية، إذ يسهم في تفسير دورها الإقليمي ومكانتها ضمن التفاعلات الاقتصادية والسياسية في شرق إفريقيا، تقع جمهورية كينيا في أقصى شرق القارة الأفريقية يحدها من الجنوب تنزانيا ومن الغرب أوغندا ومن الشمال السودان وإثيوبيا ومن الشرق الصومال وتطل على مسطحين مائيين رئيسيين: المحيط الهندي جنوباً شرقياً، وبحيرة فيكتوريا غرباً وتبلغ مساحتها الإجمالية نحو 582,646 كيلومتراً مربعاً، منها 11,230 كيلومتراً مربعاً مسطحات مائية ومن أبرز هذه المسطحات بحيرة توركانا في شمال الوادي المتصدع فضلاً عن عدد من البحيرات الصغيرة ذات الأهمية الجغرافية المنتشرة على طوله ويقسم الوادي المتصدع الكبير البلاد إلى أربعة قطاعات وتنتم

كينيا بتنوع ثقافي واسع إذ تضم 44 قبيلة رئيسية وجاليات من مختلف أنحاء العالم ويرتكز اقتصادها بصورة رئيسية على الزراعة ويقدر عدد سكان كينيا حتى عام 2018 بنحو 52 مليون نسمة، يعيش معظمهم في ثلاث مناطق رئيسية: المنطقة الغربية والجنوبية الغربية المحاذية لبحيرة فيكتوريا ووسط كينيا والشريط الساحلي ذو الكثافة السكانية المرتفعة نسبياً، ولا سيما بين ماليندا والحدود التنزانية.¹

تقع كينيا بالقرب من منطقة القرن الأفريقي الذي يضم الدول الثلاث جيبوتي والصومال وأثيوبيا تلك المنطقة التي تتحكم في مدخل البحر الأحمر الذي يعتبر أحد طريقي مرور شاحنات البترول من الجزيرة العربية إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مارة بقناة السويس وكذلك تواجد القوات العظمتان بأساطيلهما في المحيط الهندي وتواجد القواعد العسكرية الأمريكية في مومباسا هذا قد أضاف إلى كينيا بعداً استراتيجياً لموقعها على المحيط الهندي وبالتالي هذا التواجد في المحيط الهندي أبان فترة الحرب الباردة بين القوتين العظميين، في هذا الوقت وكانت إستراتيجية الولايات المتحدة أن يكون لها وجود في هذا المحيط لاعتباره حلقة وصل بين الهندي والأطلسي ولكن بعد الحرب الباردة وانفكاك الاتحاد السوفيتي وتحول كثير من الدول من النظام الشيوعي ولقد وقعت الولايات المتحدة اتفاقاً مع كينيا حول منح القوات الأمريكية تسهيلات في استخدام واستعمال ميناء مومباسا عام 1989 مشابهة للتسهيلات التي منحتها الصومال للولايات المتحدة الأمريكية التي تحرص على تواجدها الاستراتيجي والعسكري في منطقة القرن الأفريقي وذلك خوفاً من التوغل الإيراني في القارة الأفريقية.²

¹-AbiriKenya, "جغرافية كينيا [Geography of Kenya]," accessed April 15, 2026, <https://abiri.home.blog/v>.

² - راشد خله، كينيا: دراسة في الجغرافية السياسية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2000)، ص9.

صورة عن موقع خريطة كينيا.



المصدر: <https://share.google/hdfSzp2eqn3yo3ptt>

تبرز أهمية الموقع البحري لكينيا إذا ما أخذنا في الاعتبار أن بعض دول القارة عبارة عن دول حبيسة فلا تنظم أفريقيا سوى أربع دول فقط ومن أهم الدول الحبيسة المجاورة لكينيا التي تعتمد عليها اعتماداً كبيراً هي دولة أوغندا التي تتصل مع كينيا بخط حديدي يمتد من كيسومو إلى مومباسا.

ويمثل المحيط الهندي مصدراً للثروة السمكية ونشاط السكان البحري ويعتبر الصيد من أهم الحرف على الساحل الكيني نظراً لموقعه في منطقة شرق أفريقيا وكينيا.¹

¹ - راشد خله، كينيا: دراسة في الجغرافية السياسية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2000)، ص10.

■ الخصائص السياسية:

شهدت كينيا بعد حصولها على الاستقلال سنة 1963 مرحلة تأسيس سياسي جديدة اتسمت بإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس مركزية حيث سعت النخبة الحاكمة بقيادة أول رئيس للدولة "جومو كينيا" إلى توحيد بلد متعدد الإثنيات والخلفيات الاجتماعية ضمن إطار دولة وطنية مستقرة وقد انعكس هذا التوجه في تبني نظام جمهوري رئاسي ومنح السلطة التنفيذية دورا في إدارة الشأن السياسي، مع هيمنة الحزب الحاكم على الحياة العامة وتراجع مظاهر التعددية السياسية في المراحل الأولى للاستقلال. غير أن هذا النموذج المركزي، الذي استمر وتطور في عهد الرئيس "دانيال أراب موي" أفرز في المقابل مجموعة من التحديات المرتبطة بتقييد المجال السياسي وضعف المشاركة الديمقراطية، قبل أن تعرف البلاد تحولا نحو الانفتاح السياسي مع بداية تسعينيات القرن العشرين، حيث تم إقرار التعددية الحزبية كإطار رسمي للممارسة السياسية.¹

تتميز كينيا بكونها دولة ذات نظام جمهوري رئاسي يتميز بتركيز للسلطة في يد السلطة التنفيذية، وهو ما جعل من الرئاسة الفاعل الأساسي في صنع القرار السياسي وكما يتجلى أثر الإرث الاستعماري البريطاني في البنية المؤسسية للدولة حيث ما تزال بعض الاختلالات الإدارية والجهوية قائمة، مما يؤثر على مسار الاندماج الوطني وتعد التعددية الإثنية من أبرز السمات المؤثرة في الحياة السياسية الكينية، إذ تلعب الانتماءات القبلية دوراً مهماً في تشكيل التحالفات السياسية وتوجيه السلوك الانتخابي، وهو ما يجعل السياسة الكينية مرتبطة إلى حد كبير بالبنية الاجتماعية ولقد عرفت البلاد انتقالاتا تدريجيا نحو التعددية الحزبية منذ تسعينيات القرن الماضي، ما ساهم في توسيع فضاء المنافسة السياسية، رغم استمرار تأثير العوامل الإثنية في العملية الانتخابية وكذلك تواجه كينيا جملة من التحديات السياسية الداخلية، من

¹ - وحدة دراسات حوض النيل، "جمهورية كينيا: دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية"، مجلة الدراسات الأفريقية والعربية، 2021، <https://afroar.com>.

أبرزها هشاشة الاستقرار خلال الفترات الانتخابية وتكرار التوترات ذات الطابع الاثني فضلاً عن مشكلات الفساد وضعف بعض المؤسسات، مقابل احتفاظها بدور إقليمي مهم في منطقة شرق إفريقيا يجعلها فاعلاً سياسياً واقتصادياً مؤثراً على المستوى الإقليمي.¹

ويمكن استيعاب التحديات التي تواجه النظام السياسي الكيني من خلال محورين متميزين: أولهما التحديات الداخلية وثانيهما التحديات الخارجية.

لا يزال التنافس المحتدم بين الرئيس أوهورو كينياتا والزعيم المعارض رايلا أودينغا يلقي بظلاله الثقيلة على المشهد السياسي الكيني منذ الانتخابات الرئاسية عام 2013 ويتغذى هذا الصراع من روافد متشعبة تجمع بين الولاءات السياسية والانتماءات العرقية، فكينياتا المنحدر من مجموعة الكيكويو الإثنية الأكبر في البلاد، يُعدّ المقرب من المملكة المتحدة، في حين ينتمي أودينغا إلى مجموعة الإثنية الثالثة في الحجم ويرتبط بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعل التنافس الأمريكي-البريطاني على النفوذ في كينيا ينعكس مباشرةً على هذا الصراع ويعمّق أبعاده القبلية والتحالفية.

وقد أسهمت المسيرة السياسية الطويلة لأودينغا في تعزيز ثقله في المشهد إذ يجمع بين خبرته الأكاديمية بوصفه أستاذاً جامعياً واستثماراته الصناعية وحنكته في إدارة التحالفات ولقد انطلق في مسيرته الانتخابية منذ عام 1997، ثم خاض انتخابات 2007 تحت راية حزب الحركة الديمقراطية البرتغالية في مواجهة موي كيباكي، لينتهي به المطاف رئيساً للوزراء عقب تلك الجولة.

يشكلا أيضاً الفساد البنوي المتجذر في مفاصل الدولة الكينية منذ استقلالها عام 1963 تحدياً وجودياً أمام النظام السياسي، وقد رسخت عشرات المليارات من الدولارات المقدمة في صورة

¹ - وحدة دراسات حوض النيل، "جمهورية كينيا: دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية"، مجلة الدراسات الأفريقية والعربية، 2021، <https://afroar.com>

مساعداً دولية دون أن تُحدث أثراً ملموساً في حياة المواطنين هذه القناعة لدى الرأي العام ويتفاقم هذا الواقع في ظل هيمنة عائلة الرئيس وشبكتها على القطاعين التجاري والزراعي، واستثنائها بمفاصل السلطة التنفيذية من الرئاسة إلى الأجهزة الأمنية ويرى المراقبون أن أي مسعى جدي لمحاسبة المتورطين في الفساد سيصطدم بعقبات هيكلية عسيرة في ظل هذه المعادلة، فيما يبقى الشعب الكيني، الذي يعيش نصفه تحت خط الفقر.¹

■ الخصائص الاقتصادية:

فيما يخص المسار الاقتصادي لكينيا في مرحلة ما بعد الاستعمار، فقد غدت خلال الخمسين عاماً لمرحلة ما بعد الاستقلال ثاني أكبر اقتصاد في منطقة شرق إفريقيا، إذ تستحوذ على ما نسبته 19% من إجمالي الناتج الإقليمي، وأيضاً تحتل كينيا مكانة رابع أكبر اقتصاد في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ويتصدر المشهد الاقتصادي الكيني ثلاثة قطاعات محورية هي: الزراعة، والخدمات بما تشمله من نشاط عقاري وخدمات مالية، والصناعة التحويلية، وقد بلغت مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي 31.5% خلال عام 2017 وعلى صعيد مناخ الأعمال، ولقد سجلت كينيا تقدماً لافتاً في مؤشر ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي إذ ارتقت بأكثر من أربعين مرتبةً لتستقر في المركز الثمانين عام 2017.²

ولقد صنّفت شركة أرنست ويونغ كينيا في المرتبة الثانية ضمن أكثر الوجهات الإفريقية جاذبيةً للاستثمار الأجنبي وفق مؤشر الجاذبية لعام 2017 ويعكس هذا التصنيف رسوخ كينيا كوجهة استثمارية واعدة وهو ما يؤكد المكتب الوطني للإحصاء الكيني (KNBS) حسب بيانات عام 2015 إلى أن قطاعات التمويل والتأمين والمعلومات والاتصالات والتصنيع وقد تأثرت بالحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار ولقد استقطبت قطاعات البنية التحتية والنفط والغاز

1- وحدة دراسات حوض النيل، "جمهورية كينيا: دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية"، مجلة الدراسات الأفريقية والعربية، 2021، <https://afroar.com>.

2- Candice S. Newcomb, "The Impact of Chinese Investments on the Kenyan Economy" (Master's thesis, Chapman University, 2020), P 27.

حجماً ملحوظاً من الاستثمارات الأجنبية، غير أنه على الرغم من هيمنة عدد محدود من الشركات الكبرى على شرائح بعينها من الاقتصاد الخاص فإن ما نسبته 82.7% من العمالة والمنشآت ورجال الأعمال في البلاد ينتمون إلى القطاع غير الرسمي ويعرف هذا القطاع في كينيا بمصطلح "جوا كالي" المستمد من اللغة السواحيلية بمعنى "الشمس الحارقة"، وهو تعبير يجسد واقع الحرفيين وأصحاب الورش الصغيرة العاملين في مجالات متعددة كتجارة قطع غيار السيارات وخدمات الإصلاح والصيانة وتوريد المواد وصناعة الأثاث والحرف اليدوية، وسائر السلع الاستهلاكية في ظل رقابة حكومية وتنظيم محدودين وتندرج ضمن هذا النطاق غير الرسمي أنشطة اقتصادية متنوعة، من بينها: الزراعة، الأغذية، وإدارة المتاجر، وتجارة الملابس، فضلاً عن التصنيع والحرف اليدوية.¹

وتسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي قطاعات عديدة أخرى في مقدمتها: البناء وتطوير البنية التحتية، والتصنيع، والنقل، والخدمات، لا سيما القادمة من الأسواق الناشئة إلى جانب الزراعة.

أما الشركات الصغيرة والمتوسطة، فتمثل ركيزة أساسية في القطاع الرسمي وتتميز بمستوى من التخصص الإنتاجي إذ تصنع طيفاً واسعاً من المنتجات يشمل الخشب والأثاث والمنتجات المعدنية والزجاج والفخار والملابس والمنتجات الجلدية وتستهدف في مجملها تلبية متطلبات السوق المحلية وهي بالأساس تستهدف هذه المنتجات في الأساس الفئات ذات الدخل المحدود وإن كان بعضها يجد طريقه إلى أسواق الدول المجاورة عبر قنوات التصدير، وكذلك القطاع الزراعي يحظى بدور محوري في الاقتصاد الكيني، إذ أسهمت الطبيعة الاستوائية للمناخ ووفرة الأراضي الخصبة في ترسيخ مكانته بوصفه الركيزة الإنتاجية الأولى للاقتصاد الوطني وتبلغ مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 26% بصورة مباشرة، فيما تضاف إليها

¹ - Candice S. Newcomb, "The Impact of Chinese Investments on the Kenyan Economy" (Master's thesis, Chapman University, 2020), P28.

27% أخرى تتحقق بصورة غير مباشرة من خلال القطاعات المرتبطة به ويستوعب القطاع الزراعي أكثر من 40% من إجمالي السكان النشطين اقتصاديا، فيما يقطن أكثر من 70% من العاملين فيه في المناطق الريفية ويعتمد عليه غالبية الكينيين مصدرا رئيسيا للدخل.¹

وعلى صعيد الاقتصاد الرقمي، شكل إدخال شبكة الألياف الضوئية عام 2009 نقطة تحول جوهرية في المشهد الاقتصادي الكيني إذ أرست دعائم موجة واسعة من الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأسهمت في تعزيز المكانة التنافسية لكينيا.

وبحسب بيانات تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كينيا عام 2017 بلغت حوالي 672 مليون دولار أمريكي، كان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحرك الرئيسي لها وقد أفضى هذا الزخم الاستثماري إلى إطلاق لقب "سيليكون سافانا" على كينيا، التي باتت بموجب ذلك ثاني أكثر الدول ابتكارا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفق مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019 الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية.²

المطلب الثاني: تطور الشراكة الصينية الكينية.

تمتد جذور العلاقات الصينية-الكينية إلى ما قبل الحقبة الاستعمارية إذ يمكن إرجاعها إلى رحلات الملاح الصيني الشهير Zheng hé إلى سواحل شرق أفريقيا في الفترة الممتدة بين عامي 1415 و1418، وعلى صعيد الحقبة الحديثة، شهدت العلاقات الصينية-الكينية بعثا جديدا في أعقاب مؤتمر باندونغ عام 1955 حيث تم تأسيس "مجلس التضامن الأفريقي الآسيوي" عام 1957 الذي أسهم في توطيد النفوذ الصيني وترسيخ قيادته في القارة الأفريقية، وفي عام 1960 أبدت بكين دعمها الصريح للمقاومة ونادت بالإفراج عن الزعيم الوطني

¹ -Newcomb, "The Impact of Chinese Investments on the Kenyan Economy," P29.

² - Newcomb, "The Impact of Chinese Investments on the Kenyan Economy," P30.

الكنيني جومو كينيا من الاعتقال البريطاني وقد توج هذا الموقف بأن غدت الصين رابع دولة على المستوى الدولي تقرر باستقلال كينيا في الثاني عشر من ديسمبر 1963، ولقد أقامت الدولتان علاقات دبلوماسية رسمية، وافتتحت كل منهما سفارتها لدى الأخرى في اليوم ذاته.¹ وبعد الاستقلال، قاد جاراموجي أودينغا وفدا كينيا رفيع المستوى إلى بكين في إطار زيارة ودية، غايتها تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وفي 1964 التقى السفير الصيني بوزير المالية آنذاك جيمس جيشورو للتفاوض في شأن التعاون الاقتصادي والتقني، فتوصل البلدان سريعا إلى اتفاق يقضي بإيفاد وفد مؤلف من خمسة عشر خبيرا صينيا إلى كينيا، بهدف تحديد مجالات بعينها للتعاون الاقتصادي غير أن العلاقات الصينية-الكنينية أخذت في التدهور اعتبارا من عام 1965 وقد اتسمت العلاقات بين البلدين طوال ذلك العام بالتوتر عاكسة حدة الانقسامات الداخلية في الحكومة الكينية.

وفي مارس 1966، أقدمت كينيا على طرد السكرتير الثالث في السفارة الصينية بتهمة الاشتباه في التخطيط لانقلاب وقد كان تراجع العلاقات مع الصين نتيجةً لوثيقة سياسية اعتمدتها كينيا سعت من خلالها إلى ترسيخ الاشتراكية الأفريقية وفق منظور متأثر بالعقلية الرأسمالية، مما أكد توجه كينيا نحو انتهاج سياسة "التوجه نحو الغرب" عبر إرساء علاقات متينة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا الغربية وقد أفضى انقسام البرلمان الكيني إلى جناحين متعارضين، يساري مدعوم صينيا ويميني مدعوم غربيا أدى إلى عرقلة العلاقات الاقتصادية الصينية-الكنينية ثم إلى تدهور العلاقات الدبلوماسية بحلول عام 1967.²

ولم تتعاف العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين تعافيا تاما إلا بعد نحو عشرين عاما وقد شكلت تلك الحقبة مرحلة لإعادة بناء الثقة المتبادلة بين الطرفين، فقد أبرمت خلالها

¹-TenewaAsamoah, "Chinese Infrastructural Cooperation with Ghana and Kenya: A Mutual Development Partnership?" (PhD diss., University of Johannesburg, 2024), P73.

² -Asamoah, "Chinese Infrastructural Cooperation," P 74.

اتفاقيات عدة أعقبتها معاهدات صداقة ملزمة على النحو المعهود في علاقات الصين مع الدول الأفريقية في تلك الحقبة،

في الفترة الممتدة بين عامي 1960 و1965، أجرت ما يصل إلى اثنين وثلاثين وفدا من كينيا والصين مناقشات أسفرت عن توقيع عدة اتفاقيات مع الصين وكان من أبرز ما نصّت عليه هذه الاتفاقيات: تقديم مساعدات إنمائية تمحورت حول وزارة الزراعة وتربية الماشية، ومنح تسهيلات قرض بقيمة سبعة ملايين دولار أمريكي، والتعهد بتمويل مشاريع إنمائية مستقبلية في كينيا، فضلاً عن اتفاقيات لإنشاء مصانع للسكر والمنسوجات. وفي الفترة الممتدة بين عامي 1966 و1976 وعلى الرغم من تأثير الجغرافيا السياسية للحرب الباردة في أفريقيا، والصراعات السياسية داخل الحزب الحاكم في كينيا، تجدر الإشارة إلى أن كينيا واصلت الالتزام بسياسة الصين الواحدة وامتنعت عن الاعتراف بتايوان، ودعمت انضمام الصين إلى الأمم المتحدة.²

وفي عام 2013، توجه الرئيس أوهورو كينياتا إلى الصين حيث أجرى محادثات ووقع اتفاقية اقتصادية بقيمة خمسة مليارات دولار أمريكي مع الرئيس شين جين بينغ وقد جاء الرد الصيني على لسان رئيس الوزراء لي كه تشيانغ خلال جولته الأفريقية عام 2014 إذ وقع سبع عشرة اتفاقية مع الرئيس كينياتا لتمويل مشاريع البنية التحتية وغيرها في كينيا.

وقد انصب تركيز هذه المرحلة الجديدة من العلاقات الصينية-الكينية بصورة أكبر على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية، لتشمل قطاعات الاقتصاد الكيني المختلفة، من بنية تحتية وتكنولوجيا وطاقة، ولقد وقعت الصين وكينيا اتفاقيات ثنائية عدة تناولت التعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي والثقافي وستظل كينيا مصدرا رئيسيا للمواد الخام للتصنيع، في حين تمثل المنتجات الصينية أبرز الواردات إلى الأسواق الكينية، تتسم العلاقات الثنائية

² -Asamoah, "Chinese Infrastructural Cooperation," P75.

بين الصين وكينيا بطابع براغماتي تضخ شركات صينية عديدة استثماراتها في كينيا مستحدثةً فرص عمل واسعة تسهم في استيعاب أعداد الشباب العاطلين وعلى الرغم من أن أعمال العنف التي أعقبت انتخابات عام 2007، والتي أودت بحياة أكثر من 1,133 شخصًا وشردت ما يزيد على 100,000 آخرين، قد أفضت إلى تراجع جاذبية البيئة الاقتصادية الكينية أمام المستثمرين الأجانب.¹

في المحصلة، تعكس العلاقات الصينية-الكينية مسارًا تصاعديًا انتقل من مجرد تواصل دبلوماسي إلى شراكة إستراتيجية ذات أبعاد اقتصادية وتنموية واسعة حيث أسهم الحضور الصيني في دعم مشاريع البنية التحتية وتعزيز قطاعات حيوية داخل كينيا، ولقد وفرت كينيا للصين بوابة مهمة نحو شرق إفريقيا، مستفيدة من موقعها الجيوسياسي وقدراتها الإقليمية ورغم ما أفرزته هذه العلاقة من مكاسب تنموية ملموسة، فإنها تظل محاطة بجملة من الإشكالات، خاصة ما يتعلق بتزايد الاعتماد الاقتصادي وتحديات المديونية، الأمر الذي يفرض على كينيا إدارة هذه الشراكة بقدر من التوازن لضمان تحقيق مصالحها الوطنية على المدى البعيد.

المطلب الثالث: قطاعات الاستثمار الصيني.

تعد قطاعات الاستثمار الصيني في كينيا مدخلا أساسيا لفهم طبيعة الحضور الاقتصادي الصيني في كينيا، إذ اتجهت هذه الاستثمارات نحو مجالات حيوية وإستراتيجية ترتبط بمتطلبات التنمية والبنية التحتية ويعكس هذا التوجه تلاقي المصالح بين الطرفين حيث تسعى كينيا إلى تسريع وتيرة التنمية، في حين تعمل الصين على تعزيز نفوذها الاقتصادي وتوسيع مجالات تعاونها في شرق إفريقيا ولقد حظيت كينيا بتعدد المشاريع التنموية التي قامت الحكومة الصينية بالاستثمار فيها.

¹ – Tenewa Asamoah, "Chinese Infrastructural Cooperation with Ghana and Kenya: A Mutual Development Partnership?" (PhD diss., University of Johannesburg, 2024), P75.

تنبثق دوافع الاستثمار الصيني في كينيا في جوهرها من حاجة الاقتصاد الصيني المتنامي إلى إمدادات مستدامة من الموارد، وعلى هذا الأساس عمدت الحكومة الصينية إلى تمكين شركاتها المحلية سواء المملوكة للدولة أو الخاصة إلى دعمها في السعي إلى إبرام صفقات التعدين على المستوى العالمي، وتتسم الصفقات التعدينية الصينية في أفريقيا بتنوع بالغ وكثيرا ما تجمع بين الاستثمار المباشر في مشاريع التعدين، وتطوير البنية التحتية وترتيبات «المقايضة» بالموارد المعدنية، والمشاريع المشتركة والاستثمارات غير المباشرة وغيرها.

بيد أنه إذا كان الهدف الجوهري من المساعدات الصينية يتمثل في الوصول إلى المواد الخام والأسواق الكينية وتصدير الموارد الطبيعية فإن ذلك سيلقي بظلاله السلبية على الاقتصاد الكيني على المدى البعيد من خلال تضيق قدرة الشركات المحلية على استغلال الأسواق والموارد ذاتها.¹

تحظى كينيا بدعم صيني في مجال مشاريع البنية التحتية للطرق منذ عام 2006، ففي عهد الرئيس موي كيباكيتم إبرام منحة بقيمة 510,000,000 شلن كيني في إطار اتفاقية للتعاون الاقتصادي وقد أعقب ذلك تقديم الصين قروضا ميسرة لكينيا بموجب اتفاقية التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، اشتملت على مشروع الطريق الالتفافي الشمالي والشرقي بقيمة 8.5 مليار شلن كيني و2.16 مليار شلن كيني على التوالي وكذلك وقع الرئيس كيباكي جملة من اتفاقيات إنشاء الطرق، في مقدمتها طريق ثيكا السريع بما يتضمنه من جسور علوية وأنفاق إذ تم تصميم هذا الطريق بثمانية مسارات بهدف التخفيف من حدة الاختناقات المرورية.²

وكذلك بفضل ما تتمتع به كينيا من استقرار سياسي نسبي وزخم تنموي متصاعد، باتت كينيا تحتل موقعا محوريا في القارة الأفريقية ضمن مبادرة الصين «حزام واحد، طريق واحد»

¹- Candice S. Newcomb, "The Impact of Chinese Investments on the Kenyan Economy" (Master's thesis, Chapman University, 2020), P31.

² –Tenewa Asamoah, "Chinese Infrastructural Cooperation with Ghana and Kenya: A Mutual Development Partnership?" (PhD diss., University of Johannesburg, 2024), P32.

وتعتقد الحكومة الصينية آمالاً على أن تسهم مبادرة «الحزام والطريق» عند اكتمال تنفيذها في تيسير تصدير النفط من أوغندا وجنوب السودان، اللذين تعذر بسبب نزاعاتهما مع جمهورية السودان تصدير نفطهما إلى الصين وسائر الأسواق الدولية، وفي ضوء هذه التحديات تتطلع الصين إلى توظيف الممر الكيني بوصفه مساراً بديلاً لشحن النفط السوداني، حمايةً لاستثماراتها النفطية في السودان وصوناً لعوائدها، وكذلك يضاف إلى ذلك أن الصين تنظر إلى كينيا باعتبارها بوابة إستراتيجية إلى منطقة شرق أفريقيا، ومرتكزا أساسياً في منظومتها التجارية والاقتصادية على الصعيد القاري، كما أن اكتشاف حقول النفط في شمال أوغندا أضاف بعداً جديداً لهذه المعادلة، إذ وسع دائرة مصادر استيراد الطاقة للصين. وبالنظر إلى كون أوغندا دولة حبيسة لا منفذ لها على البحر يغدو الممر الكيني الآمن ركيزة لا غنى عنها لمبادرة «الحزام والطريق» نحو العمق الأفريقي مستقبلاً.¹

وتعد الحكومة الكينية هذا الواقع فرصة إستراتيجية، إذ ترى في ممر الحزام والطريق رافعةً لتنمية الصادرات وتوليد فرص العمل، فضلاً عن الإسهام في إرساء منطقة اقتصادية متكاملة الأطراف.

أعلنت الصين مبادرة التعاون الصناعي الصيني-الأفريقي عام 2015، وكانت كينيا في طليعة الدول المنخرطة فيها، اقترح الرئيس شي جين بينغ عشر خطط تعاون رئيسية للفترة الممتدة بين 2016 و2019، تصدرها ثلاثة محاور: التصنيع، وتحديث الزراعة، والبنية التحتية. وكان مقرراً أن تقوم هذه الخطط على جملة من الالتزامات المالية والسياسية من جانب الحكومة الصينية، مما يعكس عمق الاهتمام الصيني بالاستثمار في كينيا التي تسعى بدورها إلى تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يرى ندوبويسي إيكويكويرئيس مجلس إدارة مجموعة فاسميكرو أن «القادة الأفارقة توقعوا أنه مع استمرار صعود الصين سوف

¹ –Tenewa Asamoah, "Chinese Infrastructural Cooperation with Ghana and Kenya: A Mutual Development Partnership?" (PhD diss., University of Johannesburg, 2024), P33.

ستقضي مستويات الأجور فيها إلى إجماع الشركات الصناعية العالمية عن توجيه أعمالها إليها» ويضيف إيكويكوي: «مع حدوث ذلك، يأمل هؤلاء القادة في أن تعدّ دول كاثيوبيا ورواندا وكينيا بدائل موثوقة، توفر عمالة بتكاليف معقولة وبنية تحتية ملائمة للصنيع الأساسي».¹

وانطلاقاً من طبيعة العلاقة بين أفريقيا والصين، يسعى القادة الأفارقة إلى انتهاج سياسات تستلهم المسار التنموي الصيني، فبعد عقود من مشاهدة ما أنجزته الصين من تطور باتت دول أفريقية عديدة تؤمن بأن ذلك النمو والنجاح في متناولها هي الأخرى شريطة أن تسير على الدرب ذاته. ويظل النموذج التنموي الصيني موضع اهتمام واسع، لا سيما أن الصين نجحت في تصميم وتنفيذ منظومة سياسية أسهمت في تقليص الفجوة الصناعية في غضون خمسة وعشرين عاماً فحسب، في حين استغرق تحقيق ذلك في كثير من الاقتصادات ما لا يقل عن قرن من الزمن.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن التنمية الصناعية الصينية تحققت في سياق نظام شيوعي ذي خصوصية مما يستوجب الحذر من اعتماد القدرة التصنيعية الصينية نموذجاً قابلاً للتطبيق على الجميع بصورة كلية، ذلك أن أحد أبرز عوامل النجاح التنموي الصيني المتسارع يكمن في البنية الذهنية والثقافية السائدة في المجتمع الشيوعي الصيني وفي هذا الصدد، قال الرئيس ماو تسي تونغ: «لا يجوز للشيوعي في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف، أن يقدم مصالحه الشخصية على ما عداها بل يجب عليه أن يخضعها لمصلحة الأمة، ومن ثم فإن الأنانية والفساد والسعي وراء الأضواء أمورٌ بالغة الذم، في حين أن بذل أقصى الجهد، والتفاني المخلص في أداء الواجب العام والعمل الجاد الصامت، كفيلاً باكتساب الاحترام» وعليه، فإن أخلاقيات العمل والدافعية تنبثقان من الإحساس بالواجب تجاه خدمة المجتمع من دون تردد، وهي عقلية راسخة في الوجدان الصيني منذ عقود. ولذا، يبدو من غير الواقعي توقع أن يعيد

¹ - Candice S. Newcomb, "The Impact of Chinese Investments on the Kenyan Economy" (Master's thesis, Chapman University, 2020),P35.

الكينيون تشكيل منظومتهم الفكرية وأنماط حياتهم كلياً استجابةً لمتطلبات النموذج التنموي الصيني.¹

تتمحور الرؤية الشاملة للحكومة الكينية لعام 2030 حول تعزيز القدرة التنافسية لكينيا على الصعيد العالمي وذلك في سبيل تحقيق الرخاء الوطني، وارتفاع مستوى جودة الحياة وانطلاقاً من هذه الرؤية، سعت الحكومة إلى بناء شراكة إستراتيجية مع الصين، تتيح لكينيا الوصول إلى طيف واسع من الصادرات الصينية الحيوية، تشمل: معدات الاتصالات، والآلات الكهربائية، ومعدات الهندسة المدنية، والمحركات، ومركبات النقل، ومنتجات الحديد والصلب، والمنسوجات، والسلع الاستهلاكية اليومية، ومواد البناء، والأدوية، ولقد أسفرت هذه الشراكة المتنامية عن نتائج إضافية لم تكن متوقعة ذلك أنها شهدت في السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في حضور الشركات الصينية واستثماراتها على الأراضي الكينية ويبلغ عدد الشركات الصينية الكبرى العاملة في كينيا أكثر من سبعين شركة، أبرزها: شركة جيانغ سو للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي الدولي، وشركة الصين لبناء الطرق والجسور، ومجموعة الصين للاستيراد والتصدير.²

غير أن التداعيات السلبية الإجمالية للاستثمارات الصينية باتت تستدعي قلقاً بالغاً ففي مارس 2018، صنّف مركز التنمية العالمية ومقره واشنطن كينيا ضمن ثلاث دول أفريقية مهددة بضائقة الديون جراء مشاركتها في مبادرة الحزام والطريق وقد أشعل تنامي الدور الصيني في كينيا جدلاً واسعاً في الأوساط الاقتصادية الكينية والدولية على حد سواء، حول مدى قدرة هذه المبادرة على تحقيق تنمية فعلية وملموسة ويتصدر هذا الجدل هاجس المديونية المتصاعدة التي باتت تثير المخاوف في ظل تجاوز الدين العام حاجز 50 مليار دولار، مما جعل كينيا

¹ - Asamoah, "Chinese Infrastructural Cooperation," P35.

² - Tenewa Asamoah, "Chinese Infrastructural Cooperation with Ghana and Kenya: A Mutual Development Partnership?" (PhD diss., University of Johannesburg, 2024), P36.

تحتل المرتبة الخامسة بين أكثر دول أفريقيا مديونية، ولقد تصاعد الاتهامات الموجهة إلى الصين باعتمادها «دبلوماسية فخ الديون» أداة لتحقيق أجندتها في السياسة الخارجية.¹

¹ -Asamoah, "Chinese Infrastructural Cooperation," P38.

المبحث الثاني: مشروع سكة حديد مومباسا - نيروبي.

يشكل مشروع سكة حديد مومباسا- نيروبي محورا أساسيا في تقييم طبيعة الشراكة الصينية- الكينية، إذ لا يمكن فهم إشكاليات الحوكمة والمديونية في كينيا دون التوقف عند هذا المشروع بوصفه أكبر وأبرز استثمار صيني في البلاد ولقد طُرح المشروع كأداة لتحديث قطاع النقل وتعزيز الاندماج الاقتصادي، غير أن نتائجه الفعلية أفرزت نقاشا واسعا حول كلفته وجدواه وانعكاساته على الوضع المالي للدولة.

وعلى هذا الأساس، لا يتناول هذا المبحث المشروع بوصفه مشروع بنية تحتية فحسب، بل باعتباره حالة تكشف اختلالات أعمق تتعلق بكيفية تصميم المشاريع الكبرى، وآليات تمويلها، وحدود القدرة الكينية على إدارتها، وعلى هذا الأساس سيتم تحليل المشروع عبر ثلاث زوايا مترابطة: الأولى، من خلال تفكيك منطق التصور والتنفيذ لفهم الأسس التي قام عليها ثانيا، عبر تقييم الإخفاقات الاقتصادية والمالية التي رافقته، وثالثا من خلال استكشاف تداعياته السياسية والاجتماعية في سياق النقاش حول السيادة الاقتصادية والاعتماد على التمويل الخارجي.

المطلب الأول: المشروع التصور والتنفيذ.

ارتكز مشروع سكة حديد مومباسا-نيروبي على تصور يقوم على تحديث شبكة النقل في كينيا وربط ميناء مومباسا بالعاصمة نيروبي عبر خط حديث بتمويل وشراكة صينية، ما جعل قرارات التصميم والتمويل والتنفيذ مرتبطة بشكل وثيق بطبيعة هذه الشراكة وتكشف مرحلة التصور والتنفيذ عن طبيعة الخيارات التقنية والمالية التي وجه بها المشروع منذ بدايته.

تم إنشاء خط السكك الحديدية القياسية في كينيا بهدف ربط المدن الكينية وتعزيز الاتصال مع الدول المجاورة مثل أوغندا، في إطار رؤية أوسع لتطوير شبكة النقل الإقليمي، ويمتد هذا

الخط بين ميناء مومباسا المطل على المحيط الهندي والعاصمة نيروبي، معتمداً على مسار مواز للخط الحديدي التاريخي ذي العرض الضيق الذي أنشئ خلال الحقبة الاستعمارية البريطانية وبلغ طول شبكة السكك الحديدية الكينية حوالي 3,800 كيلومتر، وتشرف على تشغيلها شركة السكك الحديدية الكينية.

ولقد جاء مشروع SGR كجزء من برنامج "رؤية كينيا 2030" الذي يهدف إلى تحويل البلاد إلى دولة صناعية حديثة ذات دخل متوسط تقوم على تحسين جودة الحياة وتعزيز البنية التحتية الاقتصادية حيث انقطاع السكك الحديدية في كينيا لا ينفصل عن جذوره التاريخية الممتدة إلى الحقبة الاستعمارية، حيث شكلت السكك الحديدية أداة أساسية لربط المناطق الداخلية بالموانئ وتسهيل الاستغلال الاقتصادي.¹

حتى وقت قريب، كانت كينيا تعتمد بشكل كامل على شبكة السكك الحديدية التاريخية التي تربط مومباسا بأوغندا، والتي أنشأتها الإدارة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر. غير أن هذه الشبكة شهدت تراجعاً تدريجياً نتيجة ضعف الصيانة والتحديات التقنية، مما أدى إلى تراجع فعاليتها وتحول الاعتماد بشكل متزايد نحو النقل البري غير أن هذا الأخير واجه بدوره تحديات كبيرة، ومن أبرزها في المدن الكبرى مثل نيروبي، حيث تفاقم مشكلات الازدحام المروري وارتفاع معدلات الحوادث، في ظل تدفق يومي مرتفع للمركبات يفوق مئات الآلاف.² وعلى هذا الأساس، برزت الحاجة إلى إعادة إحياء النقل بالسكك الحديدية كبديل أكثر فعالية خاصة في نقل البضائع وحركة الحاويات لمسافات طويلة وهو ما تؤكد تقارير دولية تعتبر النقل بالسكك الحديدية من أكثر وسائل النقل فعالية في هذا المجال، لكن ظل استخدام السكك

¹-Elisa Gambino, "The Political Economy of Sino-African Infrastructural Engagement: The Internationalisation of Chinese State-Owned Companies in Kenya" (PhD diss., University of Edinburgh, 2021), P106.

² - Nancy Muthoni Githaiga, "The Successes and Challenges of Kenya's Mombasa-Nairobi Standard Gauge Railway Transport Operations: A Special Reference to the Users," Research in World Economy 12, no. 2 (2021), P258, <https://doi.org/10.5430/rwe.v12n2>.

الحديدية محدودا في القارة الأفريقية مقارنة بالمعدل العالمي نتيجة ضعف الترابط والبنية التحتية.¹

حصلت هيئة الطرق والجسور الصينية التي تملكها الدولة في الصين على حقوق الامتياز الخاصة بمشروع خط سكة حديد نيروبي مومباسا في كينيا، وذلك منذ عام 2011، وعلى أساسها تعهد الجانب الصيني ببناء السكة الحديدية بين مومباسا ونيروبي، وبدأ تنفيذه عمليا في عام 2014 ويعد ذلك بمنزلة المرة الأولى التي يتم فيها بناء سكة حديد يبلغ عرضها 1,435 متر في تاريخ كينيا وتبلغ سرعة القطار في هذا الخط 120 كم في الساعة لنقل الركاب، 80 كم في الساعة لنقل البضائع، وقد وفر هذا المشروع أكثر من 30 ألف وظيفة للكينيين، وقد تم تنفيذ المشروع على مرحلتين: الأولى تغطي امتداد 485 كم، والثانية تغطي 440 كم، ولذا فإن السكة الحديدية بين مومباسا ونيروبي سوف تصبح بوابة شبكة السكك الحديدية في شرق أفريقيا، وفي عام 2016 بدأ بناء المرحلة الثانية للسكة الحديد بين نيروبي ومالابو وهذا يرمز إلى أن السكة ستمتد من نيروبي إلى الحدود بين كينيا وأوغندا، وقد بلغت قيمة السكة والتي يراها الكينيون " مشروع القرن " بنحو 3,8 مليار دولار أمريكي وهو بذلك يعد أكبر مشروع منشآت تحتية شهدته كينيا منذ استقلالها وتتحمل الصين نحو 85% من إجمالي تكاليف المشروع وذلك بقرض تجاري على مدى 15 سنة.²

وقد جاء مشروع السكك الحديدية القياسية في كينيا نتيجة الاستجابة لهذه الإشكالات، حيث حظي باهتمام واسع باعتباره مشروعا استراتيجيا يهدف إلى تحسين منظومة النقل وتعزيز الكفاءة اللوجستية ولقد تم تصنيفه كأحد أكبر مشاريع البنية التحتية وأكثرها تكلفة في البلاد بتمويل من بنك الصادرات والاستيراد الصيني وقد قدرت تكلفة المرحلة الأولى من المشروع بنحو 2.5 مليار دولار أمريكي، تم تمويلها عبر قرض ميسر وقرض تجاري بلغت قيمتهما

¹ -Githaiga, "The Successes and Challenges of Kenya's Mombasa-Nairobi Standard Gauge Railway,"P259.

² - نوار عامر شاكر، "التنافس الأمريكي الصيني في منطقة القرن الأفريقي بعد عام 2009: دراسة مستقبلية"، Tikrit Journal For Political Sciences 4، ع26 (2021)، ص216.

مجتمعتين حوالي 3.6 مليار دولار أمريكي، ما أثار تساؤلات حول الارتفاع الكبير في التكلفة النهائية مقارنة بالتقديرات الأولية، ولقد أشارت بعض الدراسات إلى أن مسار التخطيط والتنفيذ لم يكن خاليا من التوترات المؤسسية، حيث انتقل المشروع من مرحلة دراسة الجدوى إلى التنفيذ السريع بعد توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة الكينية والشريك الصيني ما فتح المجال أمام تساؤلات حول طبيعة اتخاذ القرار ومدى استقلاليته، كما ربطت الفجوة بين التكاليف التقديرية والنهائية بوجود شبهات تتعلق بسوء الإدارة أو إعادة توجيه بعض الموارد وهي مسائل لا تزال محل نقاش أكاديمي وسياسي.¹

يرتكز مشروع السكك الحديدية القياسية (SGR) على تنفيذ مرحلي، حيث تم إنجاز المرحلة الأولى الممتدة بين مومباسا ونيروبي ودخلت حيز التشغيل، في حين تم الشروع في المرحلة الثانية نحو نايفاشا، مع طرح مراحل إضافية مستقبلية تهدف إلى توسيع الشبكة وربطها بدول الجوار، ولقد ارتبط تنفيذ مشروع السكك الحديدية القياسية في كينيا بشكل وثيق بالدعم الصيني، حيث تم تمويله من قبل بنك الصادرات والاستيراد الصيني من خلال مزيج من القروض الميسرة والتجارية، إلى جانب إسناد عملية الإنجاز إلى شركات صينية مملوكة للدولة، وعلى رأسها شركة CRBC. ويعكس هذا النمط من التعاون نموذجا قائما على الربط بين التمويل والتنفيذ، بما يعزز حضور الشركات الصينية في قطاع البنية التحتية داخل كينيا.

وقد رافق تنفيذ المشروع جدل واسع منذ مراحله الأولى خاصة فيما يتعلق باختيار شركة CRBC كمقاول رئيسي إضافة إلى الانتقادات الموجهة إلى تضخم التكاليف وطبيعة آليات التعاقد والتمويل، كما أثارت نقاشات حول شفافية إجراءات التفاوض، في ظل وجود مؤشرات

¹ -Elisa Gambino, "The Political Economy of Sino-African Infrastructural Engagement: The Internationalisation of Chinese State-Owned Companies in Kenya" (PhDdiss., University of Edinburgh, 2021), P107.

سابقة تتعلق بتورط بعض الشركات المنفذة في قضايا مخالفة لقواعد المنافسة في مشاريع دولية وهو ما زاد من حدة الانتقادات الموجهة للمشروع.¹

صورة عن مشروع سكة حديد مومباسا - نيروبي.



المصدر: <https://share.google/43aliQJF7YaB4y5ct>

المطلب الثاني: الإخفاقات الاقتصادية والمالية.

يعد البعد الاقتصادي والمالي لمشروع السكك الحديدية القياسية (SGR) في كينيا من أبرز محاور الجدل المرتبطة بتقييم هذا المشروع بالنظر إلى طبيعة التمويل المعتمد عليه وحجم الالتزامات المالية المترتبة عنه فعلى الرغم من تقديم المشروع ضمن إطار استراتيجي يهدف إلى تحديث البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي إلا أن تنفيذه ارتبط بتكاليف مالية مرتفعة

¹ -Elisa Gambino, "The Political Economy of Sino-African Infrastructural Engagement: The Internationalisation of Chinese State-Owned Companies in Kenya" (PhD diss., University of Edinburgh, 2021), P108.

واعتماد واسع على الاقتراض الصيني الخارجي ما أثار إشكالات تتعلق بالاستدامة المالية وقدرة الاقتصاد الكيني على استيعاب الأعباء المترتبة عنه، وعلى هذا الأساسي سعى هذا المطالب إلى تحليل أبرز الإخفاقات الاقتصادية والمالية التي رافقت المشروع، من خلال التطرق إلى تطور المديونية وضعف الأداء المالي، واختلال التوازنات التجارية.

ينظر إلى العبء المتزايد للديون في كينيا على أنه من أهم عامل من العوامل السلبية التي تؤثر على النمو الاقتصادي وكذلك يشكل مخاطر حقيقية على البرامج الاجتماعية والتنمية الحكومية، إذ إن جزءا كبيرا من الإيرادات يتم توجيهها نحو خدمة الدين ولقد لجأت كينيا في بعض الحالات إلى الاقتراض من أجل سداد ديون قائمة وهو ما يعكس عمق الإشكال المالي، حيث تم على سبيل المثال اقتراض 750 مليون دولار أمريكي لسداد قروض أخرى.¹

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي الدين العام لكينيا من 44% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى 57.1% بحلول نهاية عام 2017 حسب صندوق النقد الدولي لعام 2016 وتعد أغلب هذه الديون قروضا بشروط ميسرة موجهة لتمويل مشاريع البنية التحتية غير أن الحكومة اتجهت إلى الاقتراض التجاري الذي ينطوي على التزامات سداد مرتفعة، خاصة ابتداء من عام 2017 وهو ما زاد من المخاوف المتعلقة بالاستدامة المالية، وكذلك يبرز مشروع السكك الحديدية القياسية (SGR) باعتباره أحد أبرز المشاريع الممولة بالاقتراض الخارجي حيث أثار تساؤلات جوهرية حول جدواه الاقتصادية وقدرته على توليد عوائد تكفي لتغطية تكاليفه وسداد ديونه، وقد حذر صندوق النقد الدولي من أن ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يمثل مصدر قلق للاقتصاد على المدى المتوسط والطويل وهو ما يتقاطع مع تحذيرات البنك المركزي الكيني واستراتيجيه إدارة الدين المتوسط الأجل.

¹-Nancy Muthoni Githaiga and Wang Bing, "Belt and Road Initiative in Africa: The Impact of Standard Gauge Railway in Kenya," China Report 55, no. 3 (2019),P 224.

وتشير البيانات إلى أن مشروع SGR لم يحقق التوازن المالي خلال سنواته الأولى حيث سجل خسارة قدرها 100 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2017-2018، كما أن الكلفة المرتفعة للقروض المرتبطة بالمشروع مقارنة بالقروض الميسرة زادت من الضغط المالي للدولة.¹

وفي سياق تطور الدين، ارتفع من 11.062 مليار دولار أمريكي في عام 2010 إلى 14.96 مليار دولار أمريكي في عام 2012، قبل أن يقفز إلى 24.98 مليار دولار أمريكي مع بدء تنفيذ مشروع SGR والتوقيع على الاتفاقيات المالية مع بنك التصدير والاستيراد الصيني، وهو ما يعادل أكثر من 52% من الناتج المحلي الإجمالي ومع استمرار تمويل مراحل المشروع، ارتفع الدين إلى 57% في عام 2017 مع توقعات بمزيد من الارتفاع ما يعمق المخاوف بشأن الاستدامة المالية.²

ولقد عززت تجارب دولية مشابهة هذه المخاوف حيث أُشير إلى حالة سريلانكا التي اضطرت إلى منح ميناء هامبانتوتا للصين لمدة 99 سنة بعد عجزها عن السداد وهو ما غدى النقاش حول ما يعرف بفخ الديون.

وعلى المستوى التجاري، يعكس الأداء المرتبط بالمشروع اختلالاً في الميزان التجاري بين كينيا والصين حيث بلغت الواردات الصينية حوالي 3.374 مليار دولار أمريكي مقابل صادرات كينية لا تتجاوز 100 مليون دولار أمريكي في عام 2017، ما أدى إلى اتساع العجز التجاري لصالح الصين.

¹ -Githaiga and Bing, "Belt and Road Initiative in Africa,"P 224.

² - Githaiga and Bing, "Belt and Road Initiative in Africa,"P225.

وفي المجمل، تظهر هذه المعطيات أن الإخفاقات الاقتصادية والمالية لمشروع SGR لا تتعلق فقط بارتفاع حجم الدين، بل تمتد أيضا إلى محدودية قدرته على توليد عوائد كافية تضمن الاستدامة المالية والاقتصادية على المدى الطويل.¹

يتبين من خلال تحليل المعطيات الاقتصادية والمالية المرتبطة بمشروع السكك الحديدية القياسية (SGR) أن هذا الأخير رغم كونه مشروعا استراتيجيا في مجال البنية التحتية إلا أنه أفرز مجموعة من الاختلالات على مستوى المالي للدولة ويتجلى ذلك في ارتفاع مستويات الدين وتزايد الاعتماد على القروض الخارجية، مقابل محدودية القدرة على توليد عوائد مالية كفيلة بضمان الاستدامة.

إن أحد أهم الجوانب إثارة للجدل في صفقة خط السكك الحديدية القياسي هي مسألة استخدام إيرادات ميناء مومباسا كضمان للقرض، حيث يرى نيايري أن هذا الترتيب قد يعرض كينيا لمخاطر فقدان السيطرة على أحد أهم ممراتها التجارية في حال العجز عن السداد للصين وقد تكررت هذه المخاوف في تجارب دول أخرى ارتبطت بمشاريع بنية تحتية ممولة من الصين ولم تحقق العوائد المتوقعة ولقد كشف المشروع عن اتساع العجز التجاري وازدياد الضغوط على الميزانية الوطنية، بما يعكس فجوة واضحة بين الطموح التنموي والقدرة التمويلية الفعلية، وأن هذا الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي يمثل عامل خطر قد يحد من قدرة كينيا على التفاوض بشأن سياسات اقتصادية واستراتيجيات تنموية أكثر فعالية وفي هذا الإطار، أثرت الاستثمارات الصينية في البنية التحتية في كل من كينيا بشكل ملحوظ على المشهد الاقتصادي في البلدين، حيث ساهمت من جهة في توفير فرص تنموية لكنها من جهة أخرى أثارت مخاوف متزايدة بشأن القدرة على تحمل الديون.²

¹-Nancy Muthoni Githaiga and Wang Bing, "Belt and Road Initiative in Africa: The Impact of Standard Gauge Railway in Kenya," China Report 55, no. 3 (2019), P 227.

² -Candice S. Newcomb, "The Impact of Chinese Investments on the Kenyan Economy" (Master's thesis, Chapman University, 2020), P106.

ومنه نستنتج أن تجربة هذا المشروع تطرح إشكالية جوهرية تتعلق بمدى فعالية نماذج تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى في سياقات اقتصادية نامية، وحدود قدرتها على تحقيق التوازن بين التنمية والاستدامة المالية.

المطلب الثالث: التداعيات السياسية والاجتماعية للمشروع.

أبرز مشروع السكك الحديدية القياسية بين مومباسا ونيروبي (SGR) مجموعة من التداعيات التي تجاوزت نطاقه الاقتصادي والتقني، لتلامس المجالين السياسي والاجتماعي بشكل مباشر، فقد ارتبط تنفيذ هذا المشروع بتوظيفات سياسية واضحة وكما انعكست آثاره على سوق العمل وبنية العلاقات الاجتماعية في السياق المحلي الكيني وعلى هذا الأساس، يتناول هذا المطلب أبرز التداعيات السياسية والاجتماعية التي نتجت عن هذا المشروع خلال مراحل إنجازه وتشغيله.

1. التداعيات السياسية:

تتجلى التداعيات السياسية لمشروع السكك الحديدية القياسية بين مومباسا ونيروبي (SGR) في توظيفه كأداة للشرعية السياسية وارتباطه المباشر بالخطاب الانتخابي وتنافس النخب حول المشاريع التنموية الكبرى.

تعد حالة مشروع السكك الحديدية القياسية بين نيروبي ومومباسا محورية في إبراز الدور السياسي البارز للبنية التحتية، ففي 2017 تم تدشين المشروع الذي أنجز قبل موعده بنحو عامين ونصف (وفي توقيت تزامن مع الانتخابات)، من قبل الرئيس أوهورو كينياتا خلال خطابه بمناسبة يوم ماداراكّا، وقد أكد كينياتا في هذا الخطاب أهمية خط السكك الحديدية بين نيروبي ومومباسا المعروف أيضا باسم «Madaraka Express» بالنسبة للتنمية الوطنية في كينيا ولمكانة البلاد الإقليمية كما استغل المناسبة لتوجيه اهتمام الرأي العام نحو ترشحه لولاية

ثانية وذلك قبل أقل من شهرين من يوم الانتخابات، ولقد قدم كينيا « قطار ماداراك إكسبريس » باعتباره رمزا حيا لمسار التنمية الذي تخوضه البلاد بشكل جماعي، مؤكدا أنه يشكل الأساس لتحسين مداخل المزارعين والمصنعين ومختلف القطاعات الاقتصادية، كما اعتبر أن المشروع يعزز من موقع كينيا كمركز إقليمي ويفتح آفاقاً لأسواق جديدة للسلع والخدمات الكينية ويمكنها من المنافسة مع الدول الطموحة في جذب الاستثمارات الصناعية التي توفر فرص عمل حيث دعا إلى تبني سياسة وطنية قائمة على الطموح من أجل دفع كينيا نحو الازدهار الشامل، مشيراً في الوقت نفسه إلى تقديم ترشحه لمرة أخرى.¹

وتظهر هذه الحالة أن البنية التحتية المادية، نظراً لطابعها الملموس توفر فرصة كبيرة للاستخدام السياسي والانتخابي، فاستثمار مشاريع البنية التحتية كأدوات للخطاب السياسي يعكس أنها لا تنفذ فقط لأهداف اقتصادية، بل أيضاً لخدمة أهداف سياسية كما أن تنفيذ هذه المشاريع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدورات السياسية والانتخابية، وهو ما يوضح أن أولوية اختيار مشاريع البنية التحتية، خصوصاً تلك الممولة من الحكومة الكينية، تتداخل مع مصالح وأجندات النخب السياسية والاقتصادية المرتبطة بها.

ويمتد هذا النمط إلى ما بعد مرحلة ما بعد الاستقلال في القارة الإفريقية، حيث كانت مشاريع البنية التحتية تستخدم كوسيلة لتعزيز المكانة السياسية للنخب الحاكمة، وتوفير النفوذ والموارد، إذ ارتبطت شرعية هذه النخب بإظهار التنمية المادية وقدرتها على توزيع المنافع والامتيازات على الداعمين السياسيين.²

وفي هذا الإطار، يشير بعض الباحثين إلى أن النخب الحاكمة في كينيا لا تستند في قراراتها المتعلقة بمشاريع كبرى مثل السكك الحديدية إلى اعتبارات تقنية أو اقتصادية بحتة، بل إلى ما

¹-Elisa Gambino, "The Political Economy of Sino-African Infrastructural Engagement: The Internationalisation of Chinese State-Owned Companies in Kenya" (PhD diss., University of Edinburgh, 2021), P107.

²-Gambino, "The Political Economy of Sino-African Infrastructural Engagement," P108.

يمكن تحقيقه من مكاسب سياسية واقتصادية آنية، حيث يسود منطق "الآنية" في صنع القرار ويؤكد هذا الاتجاه الترابط الوثيق بين النخب السياسية والاقتصادية، والدور الوظيفي الذي تلعبه مشاريع البنية التحتية في خدمة مصالح هذه الفئات، وبما أن تطوير البنية التحتية يعد مجالا شديدا للتسييس، فإن الرهانات المرتبطة باتفاقيات التمويل والاستثمار تصبح عالية للغاية، وفيما يتعلق بالتمويل الصيني تحديدا قد تبدو القروض جذابة بسبب غياب الشروط السياسية الصريحة إلا أن الشروط الاقتصادية المرتبطة بها تظل موضع تساؤل و كما أن هذه الدينامية ترتبط بالسياق الأوسع لتدويل الشركات الصينية المملوكة للدولة، حيث يساهم تمويل البنية التحتية عبر المؤسسات المالية الصينية في تعزيز حضور هذه الشركات داخل الأسواق الجديدة وبناء علاقات وثيقة مع النخب السياسية والاقتصادية المحلية.¹

وفي حالة كينيا، لم يقتصر دور شركة CRBC على تنفيذ مشاريع ممولة من الصين فقط، بل امتد أيضا إلى الحصول على عقود لمشاريع لا تمويلها الصين، وهو ما يعكس درجة الاندماج العميق للشركات الصينية في البنية التحتية لكينيا عبر الزمن.

2. التداعيات الاجتماعية:

في سياق ما أفرزه مشروع السكك الحديدية القياسية من تحولات ذ برزت مجموعة من التداعيات الاجتماعية المرتبطة بطبيعة التشغيل وتوزيع فرص العمل ونقل المهارات بين العمالة المحلية والأجنبية وتمثلت مجموع هذه التداعيات في:

يعد خلق فرص العمل أحد أبرز التداعيات المرتبطة بمشروع السكك الحديدية القياسية في كينيا، في سياق تعاني فيه البلاد من ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين فئة الشباب ولقد أسهم المشروع في توفير عدد معتبر من فرص العمل للسكان المحليين، حيث تشير التقديرات

¹ - Elisa Gambino, "The Political Economy of Sino-African Infrastructural Engagement: The Internationalisation of Chinese State-Owned Companies in Kenya" (PhD diss., University of Edinburgh, 2021), P108.

إلى خلق ما لا يقل عن 60 وظيفة لكل كيلومتر من الخط المنجز إلى جانب مساهمة الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توريد مواد البناء مثل الفولاذ والإسمنت والكابلات. وبشكل عام، أدى المشروع إلى خلق أكثر من 46,000 فرصة عمل، مع استفادة حوالي 45,000 عامل محلي من برامج التدريب المرتبطة به، ولقد ارتبط هذا التطور بالسياسة الحكومية التي تنص على تخصيص 40% من العمالة والسلع المستخدمة في المشروع للجانب المحلي وهو ما عزز من مشاركة اليد العاملة الكينية، وكما لم تقتصر آثار المشروع على الوظائف المباشرة في قطاع البناء بل امتدت لتشمل تنشيط قطاعات اقتصادية أخرى خصوصاً قطاع الخدمات، بما في ذلك الأسواق والفنادق والأنشطة الترفيهية على طول مسار المشروع وفقاً لبيانات المكتب الوطني للإحصاء الكيني.¹

وفي السياق ذاته تظهر الإحصاءات أن العمالة الرسمية في قطاع البناء سجلت نمواً بنسبة 11.4%، لترتفع من 132,900 عامل في عام 2014 إلى 148,000 عامل في عام 2015، ثم واصل القطاع نموه بنسبة 10.6% في عام 2016 ليصل إجمالي العمالة إلى نحو 163,000 وظيفة ويعزى هذا التوسع المستمر خلال الفترة 2014-2016 إلى الدعم الحكومي المتواصل لمشاريع البنية التحتية الكبرى، وعلى رأسها مشروع السكك الحديدية كما شهدت أجور العاملين في قطاع البناء ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة نفسها.²

ومع ذلك، أشار عدد من النقاد إلى أن أغلب الوظائف التي وفرتها المشروع تندرج ضمن فئة العمالة المتوسطة، إلى جانب انتقادات تتعلق بتدفق العمالة الصينية بما في ذلك عمال ليست ذات كفاءة الذين شغلوا وظائف كان يمكن أن يستفيد منها العمال المحليون، وكما برزت إشكالية ضعف نقل المهارات، حيث لم تترجم برامج التدريب إلى استفادة فعلية للسكان المحليين

¹ - Nancy Muthoni Githaiga and Wang Bing, "Belt and Road Initiative in Africa: The Impact of Standard Gauge Railway in Kenya," China Report 55, no. 3 (2019), P 226.

² - Nancy Muthoni Githaiga and Wang Bing, "Belt and Road Initiative in Africa: The Impact of Standard Gauge Railway in Kenya," China Report 55, no. 3 (2019), P 226.

في ظل استمرار اعتماد المقاول على العمال الصينيين في تنفيذ جزء كبير من الأعمال، ويتم توضيح أنه رغم تدريب 38 كينيا في الصين ليصبحوا سائقي قاطرات، فقد تم توظيف 50 عاملا صينيا لأداء المهام نفسها، وبرواتب أعلى من نظرائهم المحليين الذين تلقوا تدريباً دام ثلاث سنوات.¹

ورغم كل من هذا، دافعت الحكومة الكينية عن سياسة التوظيف المعتمدة في المشروع مؤكدة أن عملية نقل وإدارة وتشغيل المشروع إلى الجانب الكيني ستتم بعد عشر سنوات وفقاً للعقد، غير أن المنتقدين يعتبرون هذه المدة طويلة، وتمنح الطرف الصيني أفضلية تشغيلية على حساب العمالة المحلية.

¹ -Nancy Muthoni Githaiga and Wang Bing, "Belt and Road Initiative in Africa: The Impact of Standard Gauge Railway in Kenya," China Report 55, no. 3 (2019),P227.

المبحث الثالث: المقارنة بين النموذج الإثيوبي والنموذج الكيني.

يتم في هذا المبحث تناول المقارنة بين النموذج الإثيوبي والنموذج الكيني في توظيف الاستثمارات الصينية، من خلال تحليل أوجه التباين على مستوى البنية المؤسسية، وآليات الاستقطاب، ونتائج المشاريع التنموية وكما يتطرق إلى قراءة هذه الاستثمارات في إطار ثنائية التنمية والتبعية، وصولاً إلى تحديد محددات نجاح الشراكات الاستثمارية الدولية في ضوء التجربتين.

المطلب الأول: المقارنة بين إثيوبيا وكينيا.

تشير الدراسات المقارنة الحديثة إلى أن نتائج الاستثمارات الصينية في شرق أفريقيا ليست موحدة، بل تتشكل وفق السياقات الوطنية المختلفة، حيث تلعب السياسات المحلية وأنماط الحوكمة دوراً حاسماً في تحديد مخرجات هذه الاستثمارات وتبرز التجربتان الإثيوبية والكينية في توظيف الاستثمارات الصينية تبايناً في أنماط الاندماج ضمن المشاريع التنموية الكبرى وفي كيفية تفاعل الدولة مع الفاعلين الصينيين على مستوى التمويل والتنفيذ والنتائج فعلى الرغم من انخراط البلدين في الإطار ذاته لمبادرة الحزام والطريق إلا أن اختلاف البنية المؤسسية وطبيعة الحوكمة وأولويات الدولة التنموية قد أسهم في إنتاج مسارين متباينين من حيث ديناميات التنفيذ والآثار المترتبة على هذه الاستثمارات، وهو ما يجعل من المقارنة بين النموذجين مدخلا ضروريا لفهم منطق التباين في النتائج التنموية.

يمثل مستوى النموذج المؤسسي الذي تتسم به الحالة الإثيوبية بقدر أكبر من الانسجام بين الدولة والمستثمرين الصينيين، حيث تركز العلاقة على نموذج الدولة التنموية الذي تسعى الحكومة الإثيوبية إلى تبنيه من التجربة الصينية وقد تجلى ذلك في تنوع الجهات الفاعلة الصينية التي تشمل الشركات الحكومية الكبرى، والمؤسسات المالية مثل بنك التصدير والاستيراد الصيني، إضافة إلى مشاريع بنية تحتية وصناعية وكما رافق هذه الاستثمارات تدفق

مهم للمعرفة والتدريب من خلال إرسال مسؤولين إثيوبيين إلى الصين، وإنشاء مؤسسات تدريبية محلية مستوحاة من النماذج الصينية، بما يعزز نقل الخبرات.¹

وكذلك تظهر الحالة الكينية نمطاً معقداً، حيث تتركز الاستثمارات الصينية بشكل أساسي في مشاريع البنية التحتية الكبرى، وعلى رأسها مشروع سكة الحديد القياسية (SGR)، إلى جانب قطاعات الطاقة والموانئ وتكنولوجيا المعلومات، غير أن هذا النمط الاستثماري ارتبط بتحديات مالية ومؤسسية خاصة فيما يتعلق بالديون، وضعف الشفافية، وارتفاع التكاليف الفعلية للمشاريع مقارنة بالتقديرات المحتملة من المشروع بالإضافة إلى الجدل حول الجدوى الاقتصادية لبعض المشاريع الكبرى.²

على مستوى البنية التحتية، حققت إثيوبيا تقدماً نسبياً من خلال مشاريع مثل سكة حديد جيبوتي . إثيوبيا والسكك الحديدية الخفيفة في أديس أبابا، إلى جانب استثمارات في الطاقة والاتصالات والمناطق الصناعية، ما ساهم في خلق دينامية صناعية تدريجية وإن كانت غير مكتملة.

أما في كينيا، فرغم التحسينات في النقل والبنية التحتية مثل SGR الذي خفض زمن النقل بشكل كبير، إلا أن المشروع ظل محل انتقاد واسع بسبب خسائره التشغيلية وارتفاع تكاليفه وتداعياته على قطاع النقل فضلاً عن الجدل حول الديون واحتمالات إعادة الهيكلة.

ففي إثيوبيا، ورغم استمرار التحديات تشير المعطيات إلى بداية تحول صناعي نسبي مرتبط بالمناطق الاقتصادية الخاصة ومحاولات بناء قاعدة إنتاجية، في حين لا يزال الاقتصاد الكيني يعتمد بشكل كبير على الاستيراد خاصة من الصين، بما في ذلك مواد البناء والسلع المصنعة، مما يعكس محدودية تطور القطاع الصناعي المحلي.

¹ -Pádraig R. Carmody and James T. Murphy, "Chinese Neoglobalization in East Africa: Logics, Couplings and Impacts," Space and Polity 26, no. 1 (2022),P31.

² - Carmody and Murphy, "Chinese Neoglobalization in East Africa,"P32.

ومن حيث الحوكمة، تتميز إثيوبيا بدرجة أعلى من المركزية في إدارة المشاريع وتوجيهها بما ينسجم مع سياسات الدولة التنموية، بينما تعكس الحالة الكينية وجود تداخل أكبر بين الاستثمارات الصينية والنخب السياسية المحلية، ويظهر ذلك من خلال توظيف مشاريع البنية التحتية في الخطابات السياسية من طرف النخب السياسية الحاكمة في كينيا، بما في ذلك أيضا ضعف الشفافية وتعقيد قوانين الأراضي، وهو ما أدى إلى زيادة تكاليف التنفيذ وتأخير بعض المشاريع الكبرى.¹

أما فيما يتعلق بالاندماج في مبادرة الحزام والطريق، فنُظهر إثيوبيا نموذجا أكثر تنظيما واندماجا استراتيجيا، حيث تستخدم كمركز إقليمي لعرض النموذج التنموي الصيني وتعزيز الربط الصناعي والبنوي حيث أن تعتبر من أبرز الدول الإفريقية استفادة من التمويل الصيني، حيث تحتل مراتب متقدمة عالميا في تلقي المساعدات الإنمائية الصينية، وهو ما يعكس مستوى عال من الالتزام الصيني بالمشاريع التنموية داخل إطار مؤسسي منظم نسبيا، في المقابل تتسم الحالة الكينية بنمط أكثر مرونة، حيث تعمل المبادرة عبر تدفقات استثمارية وتجارية متنوعة تشمل الاستثمارات الكبرى إلى جانب التجارة والاستثمارات الخاصة مع حضور أقل مركزية وأكثر انتشارا.²

ويمكن تفسير التباين بين النموذجين من خلال طبيعة الدولة وآليات إدارة العلاقة مع الصين، ففي إثيوبيا ساهم وجود دولة تنموية مركزية قوية قادرة توجيه الاستثمارات الصينية نحو أهداف محددة وربطها بمشروع تحول صناعي وبناء قدرات مؤسساتية ما سمح بدرجة أعلى من الاتساق بين التمويل الخارجي والسياسات الوطنية، كما أن العلاقة الإثيوبية - الصينية اتسمت بتكامل

¹ -Pádraig R. Carmody and James T. Murphy, "Chinese Neoglobalization in East Africa: Logics, Couplings and Impacts," Space and Polity 26, no. 1 (2022),P32.

² -Carmody and Murphy, "Chinese Neoglobalization in East Africa,"P33.

مؤسسي يشمل التمويل والتنفيذ ونقل المعرفة ما جعل الاستثمارات أكثر اندماجاً في إستراتيجية التنمية الوطنية.

في المقابل، تعكس الحالة الكينية وجود بيئة أكثر تجزئية مؤسساتياً حيث تتداخل الاستثمارات مع شبكات مصالح محلية ونخب سياسية ما أدى إلى ارتفاع التكاليف وضعف الشفافية، وتعد مسار تنفيذ المشاريع، كما أن اعتماد الاقتصاد الكيني على الواردات الصينية بدل تطوير قاعدة إنتاج محلية ساهم في الحد من الأثر التنموي طويل المدى، ومنه يمكن القول أن الفارق الأساسي بين النموذجين الإثيوبي والكيني لا يكمن في حجم الاستثمارات الصينية بل في كيفية إدارتها وتوجيهها داخل الدولة المضيفة.¹

ويمكن القول أن تباين نتائج الاستثمارات الصينية بين إثيوبيا وكينيا لا يرتبط بحجم التدفقات المالية أو كثافة المشاريع بقدر ما يرتبط بقدرة الدولة على التوجيه والحوكمة وإدماج هذه الاستثمارات ضمن رؤية تنموية واضحة. فبينما نجحت إثيوبيا نسبياً في توظيف الشراكة مع الصين ضمن نموذج تنموي مركزي مكنها من تعزيز البنية التحتية ونقل المعرفة وبناء بعض القدرات المؤسسية، في حين واجهت كينيا تحديات أكثر تعقيداً تمثلت في إشكالات الديون، وضعف الشفافية، وتداخل المصالح المحلية، وهو ما حدّ من الفعالية التنموية لبعض المشاريع الكبرى.

وعليه، فإن التجريبتين تبرزان أن أثر الاستثمارات الصينية في إفريقيا يظل مشروطاً بطبيعة السياق السياسي والمؤسسي للدولة المضيفة، وبمدى قدرتها على تحويل هذه الاستثمارات من مشاريع بنية تحتية معزولة إلى رافعة حقيقية للتنمية المستدامة.

¹ - Carmody and Murphy, "Chinese Neoglobalization in East Africa," P34.

المطلب الثاني: الاستثمارات الصينية في ضوء ثنائية التنمية والتبعية.

تندرج إشكالية الاستثمارات الصينية في إفريقيا ضمن نقاش نظري واسع يتعلق بطبيعة العلاقة بين التمويل الخارجي والتنمية الاقتصادية، حيث برزت ثنائية "التنمية . التبعية" كإطار تفسيري رئيسي لتحليل آثار تدفقات الاستثمارات القادمة من القوى الصاعدة وعلى رأسها الصين على الاقتصادات الإفريقية ويستند هذا النقاش إلى التحولات العميقة التي شهدتها تمويل البنية التحتية في إفريقيا منذ نهاية القرن العشرين، حيث تم تقليص بشكل حاد حجم الموارد المخصصة للبنية التحتية من طرف الحكومات الإفريقية وشركائها التمويين في الثمانينيات والتسعينيات، وهو ما ساهم في تعميق الفجوة البنيوية في هذا القطاع الحيوي.

تشير تقديرات البنك الإفريقي للتنمية إلى أن القارة الإفريقية تواجه عجزا بنيويا ضخما في البنية التحتية، حيث تتراوح الاحتياجات السنوية بين 130 و170 مليار دولار، في حين يتراوح العجز التمويلي بين 67.6 و107.5 مليار دولار، كما تؤكد الأدبيات الاقتصادية أن تحسين جودة البنية التحتية لا يقتصر على البعد التقني فقط، بل يمتد ليشمل خفض تكاليف المعاملات المرتفعة داخل القارة والتي تبقى أعلى بكثير مقارنة بالمناطق الأخرى بما يسمح بتوسيع أنشطة التجارة الإفريقية وتعزيز الانتقال نحو أنشطة إنتاجية أكثر تطوراً.¹

في مقابل هذا العجز، لجأت الدول الإفريقية بشكل متزايد إلى التمويل الخارجي حيث تشير بيانات مكتب الأمم المتحدة إلى أن حوالي 50% من تمويل البنية التحتية في الدول النامية يعتمد على مصادر خارجية مثل البنك الدولي، وبنك التنمية الصيني كما أن أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 تضع البنية التحتية في صميم أولوياتها التنموية من خلال رؤية تهدف إلى بناء قارة مترابطة عبر شبكات النقل والسكك الحديدية والموانئ والطاقة والاتصالات غير أن

¹-David Monyae and Ken Chapotera, "China's Africa Debt Trap Question: Ethiopia and Kenya Infrastructure Case Studies," in Perspectives on Africa-China Infrastructural and Industrial Cooperation, ed. B. Ndzendze and D. Monyae, Africa-East Asia International Relations (Cham: Springer Nature, 2023), P217, https://doi.org/10.1007/978-3-031-38395-3_12.

هذه الأهداف تصطدم بالاعتماد الهيكلي على التمويل الخارجي وهو ما يفتح المجال أمام فاعلين جدد أبرزهم الصين التي أصبحت خلال العقدين الأخيرين أحد أكبر الممولين للبنية التحتية في إفريقيا.¹

غير أن هذا التمويل لم ينظر إليه فقط باعتباره أداة تنموية بل أيضا ضمن إطار نقدي يرتبط بمفهوم "فخ الديون" الذي يشير إلى إمكانية استخدام القروض كوسيلة للنفوذ السياسي والاقتصادي ويعرف هذا المفهوم باعتباره وضعا تقوم فيه دولة قوية بتقديم قروض ضخمة لدول أقل قدرة ثم استخدام الدين كأداة ضغط عند تعثر السداد، وفي المقابل، ظهرت مقاربات نقدية ترى أن هذا الطرح مبالغ فيه، وأنه لا يعكس تعقيد بنية التمويل الصيني ولا طبيعة العلاقة مع الدول الإفريقية وذلك في ظل غياب أدلة واضحة على مصادرة أصول إستراتيجية في إفريقيا نتيجة الديون.

وبناء على ذلك، يمكن فهم ثنائية التنمية والتبعية من خلال مؤشرين رئيسيين:

الأول هو مؤشر التنمية ويقاس بمدى مساهمة الاستثمارات في سد فجوات البنية التحتية تحسين النقل والطاقة وتقليل التكاليف وتعزيز التصنيع، وربط الاقتصادات بالأسواق العالمية.

أما المؤشر الثاني فهو مؤشر التبعية، ويقاس بدرجة الاعتماد على التمويل الخارجي وحجم الدين الخارجي واختلال الميزان التجاري وشروط القروض، والتأثير المحتمل للدائن في القرارات الاقتصادية.

■ الحالة الاثيوبية:

تعد إثيوبيا نموذجا مركزيا لفهم تداخل التنمية والتبعية في إطار الاستثمارات الصينية، حيث عرفت البلاد منذ بداية الألفية الجديدة مسارا اقتصاديا تصاعديا، بلغ متوسط نموه 10.5%

¹ -Monyae and Chapotera, "China's Africa Debt Trap Question," P211

سنويا بين 2005 و2015، مع تراجع نسبة الفقر من 55.3% إلى 33.5%، غير أن هذا النمو ظل مرتبطا بعجز كبير في البنية التحتية وبالأخص في مجالات النقل والطاقة، وهو ما دفع الحكومة الإثيوبية إلى تبني إستراتيجية التصنيع عبر المناطق الصناعية، التي تعتمد على إنشاء أقطاب إنتاجية مرتبطة مباشرة بالبنية التحتية للنقل والطاقة بدل إصلاح شامل لكل الاقتصاد في وقت واحد ولقد لعبت الصين دورا محورياً في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى فقد أصبحت إثيوبيا من أهم المستفيدين من التمويل الصيني، حيث تم تنفيذ حوالي 400 مشروع صيني بقيمة تفوق 4 مليارات دولار، كما تعد الصين أكبر مصدر للواردات إلى إثيوبيا بنسبة تفوق 24% سنة 2018، مع استمرار عجز تجاري لصالح الصين، وهو ما يعكس هذا الوضع بداية تشكل مؤشر التبعية التجارية من خلال اختلال ميزان التبادل الاقتصادي.¹

أما على مستوى البنية التحتية، فقد مولت الصين مشروع السكك الحديدية بين أديس أبابا وجيبوتي بتكلفة إجمالية قدرها 4 مليارات دولار، حيث ساهم بنك Exim بنسبة 70% من تمويل الجزء الإثيوبي، ويعد هذا المشروع تحولا بنيويا في الاقتصاد الإثيوبي، إذ سمح بربط دولة حبيسة بالموانئ البحرية وتقليل تكاليف النقل وتعزيز الاندماج في التجارة العالمية، وهو ما يعكس بوضوح مؤشر التنمية، كما مولت الصين مشروع القطار الخفيف في أديس أبابا بنسبة 85% من قرض ميسر بلغت قيمته 475 مليون دولار، ما ساهم في تحسين النقل وتوفير خدمات منخفضة التكلفة للفئات ذات الدخل المحدود.²

وفي قطاع الطاقة ساهمت الصين في تمويل مشاريع إستراتيجية من بينها تمويل بقيمة 1.2 مليار دولار لبناء خطوط نقل الكهرباء المرتبطة بسد النهضة، إضافة إلى مشاركة شركات

¹- David Monyae and Ken Chapotera, "China's Africa Debt Trap Question: Ethiopia and Kenya Infrastructure Case Studies," in Perspectives on Africa-China Infrastructural and Industrial Cooperation, ed. B. Ndzendze and D. Monyae, Africa-East Asia International Relations (Cham: Springer Nature, 2023), P217, https://doi.org/10.1007/978-3-031-38395-3_12.

²- Monyae and Chapotera, "China's Africa Debt Trap Question," P218.

صينية كبرى مثل **Sinohydro** و **Gezhouba Group** في تنفيذ مشاريع البنية التحتية للطاقة، كما تم تطوير مطار أديس أبابا بقرض قدره 345 مليون دولار من بنك **Exim**، ما يعكس الدور الصيني في تحديث البنية اللوجستية للبلاد، غير أن هذا المسار التنموي ترافق مع مؤشرات التبعية والتي تتجلى في محدودية القدرة على السداد، ما دفع بعض المؤسسات الصينية إلى إعادة جدولة القروض أو تعليق تمويلات جديدة، كما حدث عندما تم تجميد 339 مليون دولار من القروض سنة 2021 بسبب مراجعة الوضع المالي الإثيوبي، كما تم تمديد فترة سداد خط السكك الحديدية من 15 إلى 30 سنة، وهو ما يعكس إعادة تفاوض مستمرة حول شروط الدين.¹

وذلك تعكس الحالة الإثيوبية كونها تجربة مزدوجة: تقوم على تنمية واضحة عبر بنية تحتية متطورة نسبية، مقابل تبعية مالية تتجلى في الاعتماد الكبير على القروض الخارجية وإعادة هيكلة الديون.

■ الحالة الكينية:

تعكس الحالة الكينية، التي تتخذ فيه العلاقة مع الصين بعدا استراتيجيا يرتبط بالموقع الجغرافي والاندماج الإقليمي، حيث تعد كينيا بوابة إفريقيا الشرقية ومركزا لربط التجارة بين الموانئ والأسواق الداخلية، وقد تم إدماجها ضمن مبادرة الحزام والطريق كأحد الدول ذات الأولوية خاصة في إطار "رؤية كينيا 2030" التي تهدف إلى تحقيق التحول إلى اقتصاد ذي دخل متوسط.

في هذا السياق، مولت الصين مشروع سكة حديد مومباسا-نيروبي (SGR) بنسبة 90% عبر بنك **Exim**، بتكلفة بلغت 3.6 مليار دولار وهو أحد أكبر مشاريع البنية التحتية في تاريخ

¹- David Monyae and Ken Chapotera, "China's Africa Debt Trap Question: Ethiopia and Kenya Infrastructure Case Studies," in Perspectives on Africa-China Infrastructural and Industrial Cooperation, ed. B. Ndzendze and D. Monyae, Africa-East Asia International Relations (Cham: Springer Nature, 2023), P219, https://doi.org/10.1007/978-3-031-38395-3_12.

كينيا وقد أدى هذا المشروع إلى تقليص زمن النقل بين الميناء والعاصمة، وتخفيف الضغط على الطرق، وخفض تكاليف النقل وهو ما يمثل بوضوح مؤشرا تنمويا أساسيا، غير أن هذا المشروع ارتبط بارتفاع كبير في الدين الخارجي حيث ارتفع الدين الكيني للصين من 756 مليون دولار سنة 2014 إلى 6.47 مليار دولار سنة 2019 ما جعل الصين تمثل حوالي 22% من الدين الخارجي الكيني، وكما سجل المشروع خسائر تشغيلية قدرت بحوالي 200 مليون دولار بحلول 2020، بسبب ضعف الطلب مقارنة بالتوقعات، إضافة إلى التزام الحكومة بدفع رسوم تشغيل ثابتة لشركة صينية.¹

وفي المقابل، تم تطوير مشروع Nairobi Expressway بقيمة 668 مليون دولار عبر نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تمتلك شركة صينية حق تشغيل المشروع لمدة 30 سنة قبل تسليمه للدولة الكينية وهو نموذج يعكس تعقيد العلاقة بين الاستثمار والتنظيم المالي.

إلى جانب الأبعاد التنموية التي وفرتها الاستثمارات الصينية في كينيا من خلال مشاريع البنية التحتية الكبرى، تكشف المعطيات أيضاً عن مؤشرات واضحة لظهور نمط من التبعية المالية يتجلى أساساً في تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وتراكم الالتزامات المرتبطة بخدمة الدين، فقد ارتفع الدين الخارجي الكيني تجاه الصين بشكل لافت من 756 مليون دولار سنة 2014 إلى 6.47 مليار دولار سنة 2019، وهو ما يعكس تحول التمويل الصيني من دعم محدود إلى مكّون رئيسي في الهيكل المالي الخارجي لكينيا، بحيث أصبحت الصين تمثل حوالي 22% من الدين الخارجي للبلاد هذا التوسع في الدين لم يكن مجرد توسع في التمويل، بل صاحبه أيضاً تعقيد في القدرة على السداد، خاصة مع تزايد الضغوط على الميزانية العامة.²

¹ - Monyae and Chapotera, "China's Africa Debt Trap Question," P 220.

² - David Monyae and Ken Chapotera, "China's Africa Debt Trap Question: Ethiopia and Kenya Infrastructure Case Studies," in Perspectives on Africa-China Infrastructural and Industrial Cooperation, ed. B. Ndzendze and D. Monyae, Africa-East Asia International Relations (Cham: Springer Nature, 2023), P223, https://doi.org/10.1007/978-3-031-38395-3_12.

وفي سياق مشروع سكة حديد مومباسا-نيروبي (SGR)، تظهر بوضوح أبعاد التبعية التشغيلية، حيث لم يقتصر الأمر على التمويل الصيني الذي غطى 90% من تكلفة المشروع، بل امتد إلى نمط التشغيل نفسه، إذ التزمت الحكومة الكينية بدفع رسوم تشغيل ثابتة تبلغ حوالي 28.8 مليون دولار ربع سنوياً لشركة تابعة لمجموعة صينية (CCCC)، وهو ما خلق عبئاً مالياً مستمراً بغض النظر عن أداء المشروع. كما أن المشروع سجل خسائر تشغيلية تقارب 200 مليون دولار بحلول عام 2020 نتيجة عدم تحقيق مستويات النقل المتوقعة من الركاب والبضائع، ما يعكس فجوة بين التصور التنموي للمشروع وواقعه الاقتصادي الفعلي، وكذلك تتعمق مظاهر التبعية أيضاً من خلال طبيعة العقود طويلة الأمد في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما في مشروع **Nairobi Expressway**، حيث منحت الدولة الكينية حق التشغيل لشركة صينية لمدة 30 سنة مقابل تمويل وإنجاز المشروع، ما يعني ربط جزء من البنية التحتية السيادية بنظام استغلال طويل الأمد للعائدات. كما أن لجوء كينيا إلى أسواق السندات الدولية بقيمة 6.1 مليار دولار، بالتوازي مع الاعتماد على الصين هو ما يعكس حالة ازدواجية في التمويل تزيد من هشاشة الوضع المالي العام.¹

وعلى هذا الأساس، يتضح أن الاستثمارات الصينية في كل من إثيوبيا وكينيا لا يمكن اختزالها في بعد واحد بل تعكس بوضوح الطبيعة المركبة لثنائية التنمية والتبعية، لأنه من جهة أسهمت هذه الاستثمارات في سد فجوات هيكلية عميقة في البنية التحتية، وعززت قدرات الدولتين على الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والدولي، سواء من خلال تطوير شبكات النقل، أو تحسين الاتصال اللوجستي، أو دعم التحول نحو التصنيع، وهو ما ينسجم مع الأهداف الكبرى لكل من الاتحاد الإفريقي ضمن أجندة 2063، غير أن هذا المسار التنموي لم يكن معزولاً عن قيود بنيوية، حيث أفرز في المقابل أشكالاً مختلفة من التبعية، تجلت أساساً في تصاعد

¹ -Monyae and Chapotera, "China's Africa Debt Trap Question," 223.

الاعتماد على التمويل الخارجي، وتزايد أعباء الدين، وارتباط تشغيل بعض المشاريع الاستراتيجية بفاعلين خارجيين، بما يحد نسبياً من هامش الاستقلال الاقتصادي.

وفي حين يظهر النموذج الإثيوبي قدرة نسبية على توظيف التمويل الصيني ضمن رؤية تنموية أكثر توجيهاً نحو التصنيع وإعادة هيكلة الاقتصاد، على خلاف الحالة الكينية التي تكشف عن نمط أكثر انكشافاً على مخاطر التبعية المالية والتشغيلية، خاصة في ظل اختلال التوازن بين كلفة المشاريع وعوائدها الفعلية، وعليه فإن التجربتين تؤكدان أن الاستثمارات الصينية، في إطار مبادرة الحزام والطريق، لا تمثل بالضرورة أداة للهيمنة أو مساراً تنموياً بحتاً، بقدر ما تشكل فضاء تفاعلياً تتحدد مخرجاته وفق قدرة الدول المستقبلية على إدارة هذه الموارد، وتوجيهها ضمن استراتيجيات وطنية واضحة، تقلص من مخاطر التبعية وتعظم من عوائد التنمية.

المطلب الثالث: محددات نجاح الشركات الاستثمارية الدولية: قراءة في ضوء التجربتين.

تتعلق المقاربة النظرية التي توطر لفهم الاستثمارات الصينية في البنى التحتية الإفريقية من الأدبيات النقدية الحديثة حول البنية التحتية والتي ترى أن المشاريع الكبرى ليست مجرد نتاج لرؤية تقنية أو تمويل خارجي بل هي فضاءات سياسية ومؤسسية معقدة تتداخل فيها الأجندات والمصالح ومسارات التفاوض بين عدة فاعلين متعددين، فالبنية التحتية وفق هذا المنظور لا يمكن قراءتها باعتبارها أداة محايدة للتنمية، بل باعتبارها عملية إنتاج اجتماعي وسياسي واقتصادي مستمرة والتي تتسم بعدم اليقين وإعادة التشكيل المستمر للنتائج وذلك بيد أن نتائج هذه المشاريع لا تحدد مسبقاً وفق خطط مركزية وإنما تتشكل تدريجياً عبر التفاعل بين الحكومات الوطنية، والشركات المنفذة، والمؤسسات المحلية، والجهات التمويلية، في سياقات تتسم غالباً بغياب التنسيق المؤسسي وتعدد مستويات القرار.¹

¹-Tom Goodfellow and Zhengli Huang, "Contingent Infrastructure and the Dilution of 'Chineseness': Reframing Roads and Rail in Kampala and Addis Ababa," Environment and Planning A: Economy and Space 53, no. 4 (2021),P664, <https://doi.org/10.1177/0308518X20967962>.

ونجاح الشركات الاستثمارية الدولية وخاصة الصينية منها في إفريقيا لا يرتبط فقط بتوفر التمويل أو الكفاءة التقنية بل بمجموعة من المحددات البنوية والمؤسسية والسياسية ومن أهمها: قدرة الدولة المضيفة على التفاوض وإعادة توجيه المشاريع ومرونة الشركات المنفذة في التكيف مع السياقات المحلية، بالإضافة إلى البنية القانونية والتنظيمية التي تؤثر ملكية الأرض وإدارتها، فضلاً عن توازن العلاقة بين التمويل الخارجي والقدرة المحلية على التخطيط والمتابعة وهذه المحددات لا تعمل بشكل مستقل مما يجعلها تتداخل بشكل يجعل نتائج المشاريع غير خطية، بل خاضعة لمسارات تفاوضية مفتوحة قد تعيد تشكيل المشروع ذاته من حيث التصميم والتكلفة والوظيفة.¹

يتضح أن الاستثمارات الصينية في قطاع النقل لم تكن عملية تنفيذ خطية تقودها جهة واحدة، بل جاءت ضمن إطار مؤسسي، حيث اضطلعت الحكومة الإثيوبية عبر المؤسسة الإثيوبية للسكك الحديدية بدور محوري في إدارة المشروع وتوجيهه، وهو ما يعكس أن امتلاك الدولة لهيكل مؤسسي قادر على التخطيط والمتابعة يعتبر أحد محددات نجاح الاستثمارات الدولية، ذلك أن المشروع استفاد من وجود تمويل صيني واسع النطاق ومن قدرة الشركات الصينية على توفير الحزم المالية والتقنية، ما سمح بإنجاز مشروع استراتيجي يربط الداخل الإثيوبي بالموانئ الجيبوتية، وهو ما يعزز البعد التكاملي بين التمويل والخبرة التنفيذية كعنصر مهم في نجاح الاستثمار.²

ولقد كشفت التجربة أن هذا النجاح لم يكن نتيجة هيمنة طرف واحد، بل نتيجة عملية تفاوض مستمرة بين الفاعلين، حيث خضع المشروع لتعديلات ومفاوضات مرتبطة بالتكلفة، والتصميم، وآليات التنفيذ، ما يبرز أن مرونة الشركات الاستثمارية وقدرتها على التكيف مع قرارات الدولة المضيفة تُعد عاملاً أساسياً في استمرارية المشاريع. كما أن إدماج المشروع في سياق

¹ - Goodfellow and Huang, "Contingent Infrastructure and the Dilution of 'Chineseness'", P 664.

² - Goodfellow and Huang, "Contingent Infrastructure and the Dilution of 'Chineseness'", P662.

إصلاحات مؤسسية داخل إثيوبيا، وتعدد الأطراف المشاركة فيه، يعكس أن نجاح الاستثمارات يرتبط أيضاً بقدرة الدولة على تنسيق العلاقة بين المستويات المحلية والدولية وليس فقط بجاذبية التمويل الخارجي، يمكن اعتبار مشروع أديس أبابا-جيبوتي نموذجاً يوضح أن نجاح الشركات الاستثمارية الدولية يتحقق عندما تتوفر ثلاثة عناصر مترابطة: وجود دولة مضيفة تمتلك قدرة مؤسسية على التوجيه، ومرونة من طرف الشركات المنفذة في التكيف مع السياق المحلي، وتوفر تمويل خارجي قادر على دعم مشاريع كبرى ذات طابع استراتيجي. وفي غياب هذا التوازن، تصبح نتائج الاستثمار عرضة للاختلال أو عدم الكفاءة رغم ضخامة التمويل أو حجم المشروع.¹

أما في الحالة الكينية، فإن مشروع سكة مومباسا-نيروبي يبرز محدداً مختلفاً لنجاح الاستثمارات الدولية، يتمثل في التمويل الضخم مقابل تحديات الاستدامة الاقتصادية، فقد تم تمويل المشروع بنسبة تقارب 90% من قبل بنك التصدير والاستيراد الصيني، ضمن إطار يرتبط بخطة التنمية الوطنية الكينية "رؤية 2030"، مما يعكس تقاطع الأجندة التنموية المحلية مع التمويل الخارجي، غير أن هذا التقاطع لم يمنع ظهور اختلالات لاحقة تتعلق بالجدوى الاقتصادية، حيث أظهرت البيانات أن المشروع لم يحقق مستويات التشغيل المتوقعة مما أدى إلى خسائر تشغيلية وارتفاع أعباء السداد على الدولة الكينية.

ومنه يظهر محدد آخر لنجاح أو تعثر الاستثمارات يتمثل في قدرة المشروع على توليد قيمة اقتصادية فعلية تغطي تكاليفه التمويلية، إذ أن الاعتماد على القروض الخارجية دون ضمان إنتاجية اقتصادية كافية يؤدي إلى ضغوط على المالية العامة، وهو ما انعكس في ارتفاع الدين الكيني تجاه الصين، إضافة إلى اللجوء إلى أدوات تمويلية أخرى مثل السندات الدولية، كما أن نموذج إدارة المشروع من خلال شركة تشغيل مرتبطة بشركات صينية عمق من تعقيد

¹-Tom Goodfellow and Zhengli Huang, "Contingent Infrastructure and the Dilution of 'Chineseness': Reframing Roads and Rail in Kampala and Addis Ababa," Environment and Planning A: Economy and Space 53, no. 4 (2021), P667, <https://doi.org/10.1177/0308518X20967962>.

العلاقة بين العائد الاقتصادي والالتزامات المالية وبالخصوص في ظل وجود رسوم تشغيل ثابتة.

كما تكشف الحالة الكينية عن محدد بالغ الأهمية يتعلق بإدارة الأرض والبنية التحتية، حيث أدى تنفيذ المشروع إلى تحولات كبيرة في قيم الأراضي وأنماط الاستخدام، سواء عبر المضاربات العقارية أو الإقصاء المكاني لبعض المناطق والذي أنتج آثاراً اجتماعية واقتصادية غير متوازنة، حيث استفادت بعض المناطق القريبة من نقاط الوصول من ارتفاع أسعار الأراضي، بينما تراجعت قيمة مناطق أخرى نتيجة العزلة المكانية، ما يعكس أن نجاح الاستثمار لا يقاس فقط بالبنية المنجزة، بل أيضاً بتوزيع آثاره على المجال الحضري.

وفي ضوء التجربتين، يمكن القول إن محددات نجاح الشركات الاستثمارية الدولية لا تنحصر في التمويل أو التكنولوجيا، بل تتحدد في ثلاث دوائر مترابطة: أولاً، بنية الدولة المضيفة وقدرتها على التفاوض وإعادة التوجيه المؤسسي وثانياً، درجة التنسيق بين المستويات الوطنية والمحلية في التخطيط والتنفيذ وثالثاً، طبيعة التفاعل بين المشروع والبنية الاجتماعية والاقتصادية القائمة، بما في ذلك سوق الأرض وأنماط الاستخدام الحضري وكما أن التجربتين تُظهران أن النتائج النهائية للمشاريع ليست انعكاساً مباشراً لهيمنة فاعل واحد، بل هي نتاج عملية تفاوض مستمرة تؤدي إلى إعادة تشكيل المشاريع عبر الزمن.¹

¹ -Goodfellow and Huang, "Contingent Infrastructure and the Dilution of 'Chineseness'", P670.

خاتمة

شكل التمدد الصيني المتسارع في القارة الإفريقية منذ مطلع الألفية الثالثة ظاهرةً استقطبت اهتماماً أكاديمياً واسعاً، إذ باتت الصين أحد أبرز الفاعلين الاقتصاديين في القارة من خلال استثمارات ضخمة في قطاعات البنية التحتية والطاقة والصناعة، مما أثار جدلاً عميقاً حول طبيعة هذا الحضور ودلالاته التنموية والاستراتيجية.

وقد أثبتت هذه الدراسة أن الإجابة عن الإشكالية المطروحة لا تقبل الاختزال في أحد طرفي هذه الثنائية، إذ إن الواقع التجريبي الذي كشفت عنه الحالتان الإثيوبية والكينية أعقد بكثير مما تسمح به الصياغات النظرية الجاهزة، سواء تلك التي تصف الحضور الصيني في إفريقيا باعتباره استعماراً جديداً، أو تلك التي ترى فيه نموذجاً للتعاون جنوب-جنوب خالصاً من أي أبعاد الهيمنة.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تبين أن الفرضية الأولى القائلة بأن الاستثمارات الصينية قد تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية عبر تمويل البنية التحتية وتطوير القطاعات الإنتاجية قد تحققت بصورة جزئية، إذ أثبتت الدراسة أن هذه الاستثمارات تحمل في طبيعتها إمكانات تنموية، غير أن تحول هذه الإمكانيات إلى أثر فعلي لا يتحقق تلقائياً بمجرد تدفق رأس المال الصيني، بل يظل مشروطاً بجملة من المتغيرات المؤسسية والسياسية التي تتفاوتت تفاوتاً كبيراً من دولة إلى أخرى، أما الفرضية الثانية المتعلقة بدور سياسات الدولة التنموية الإثيوبية في تحديد مدى الاستفادة من الاستثمارات الصينية فقد أثبتت صحتها في إطار هذه الدراسة، إذ أثبتت التجربة الإثيوبية أن وجود دولة تمتلك رؤية تنموية واضحة وإطاراً مؤسسياً قادراً على التفاوض وتوجيه الاستثمار الخارجي نحو أهداف استراتيجية محددة هو المتغير الحاسم الذي يحدد مآلات الشراكة مع الصين، وعلى صعيد الفرضية الثالثة المتعلقة بالعلاقة بين درجة الاعتماد على التمويل الصيني في كينيا وظهور أنماط التبعية الاقتصادية، فقد جاءت معطيات التجربة الكينية لتؤكد صحتها بصورة واضحة، إذ كشف تحليل مشروع سكة حديد مومباسا-نيروبي أن غياب منظومة حوكمة رشيدة وضعف الشفافية وتداخل شبكات

المصالح السياسية والاقتصادية المحلية في توجيه القرار الاستثماري أفضت مجتمعةً إلى تحويل مشروع طموح إلى عبء مالي مزمن وتبعية تشغيلية تقيد استقلالية الدولة الكينية في إدارة بنيتها التحتية الاستراتيجية.

ومن بين اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة المعنونة ب: "العلاقات الصينية الافريقية بين الاستثمار والشبهات الاستعمارية الجديدة دراسة حالة اثيوبيا وكينيا، ما يلي:

I. تعكس المفاهيم الأساسية المؤطرة للدراسة تحولا عميقا في أنماط الهيمنة الدولية، إذ انتقلت من السيطرة المباشرة إلى أشكال غير مباشرة قائمة على الأدوات الاقتصادية والمالية، وهو ما يتجلى بوضوح في مفهوم الاستعمار الجديد الذي يشير إلى استمرار علاقات التبعية رغم الاستقلال السياسي للدول الإفريقية.

II. يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أداةً مزدوجة الطابع، إذ لا يقتصر على تحويل رؤوس الأموال فحسب بل يتضمن نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية، غير أن أثره التنموي الفعلي يتوقف على طبيعة الإطار المؤسسي الذي يعمل فيه داخل الدولة المضيفة.

III. تقدم مقارنة الاعتماد المتبادل المركب الإطار التحليلي الأكثر ملاءمة لفهم طبيعة العلاقات الصينية-الإفريقية، كونها تقرر بتعدد الفاعلين وتنوع التفاعلات الاقتصادية والسياسية وتشابك المصالح بين الطرفين بما يتجاوز منطق الهيمنة الأحادية ومنطق التعاون المطلق.

IV. كشف التحليل التاريخي أن الحضور الصيني في إفريقيا مر بثلاث مراحل أساسية، انتقل فيها من التضامن الأيديولوجي مع حركات التحرر إلى سياسة الباب المفتوح والخروج إلى الخارج، وصولاً إلى الانخراط الاستراتيجي الشامل في إطار منتدى التعاون

الصيني-الإفريقي ومبادرة الحزام والطريق، وهو تطور يعكس انتقالاً من البعد الأيديولوجي إلى البعد البراغماتي الاقتصادي.

V. يرتبط الانفتاح الإفريقي على الاستثمارات الصينية بجملة من العوامل أبرزها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الذي تتبناه الصين في سياستها الخارجية، وسرعة الصين ومرونتها في التعامل مع الملفات الاقتصادية مقارنةً بالشركاء التقليديين، فضلاً عن ملاءمة أسعار السلع والمنتجات الصينية للقدرة الشرائية للمستهلك الإفريقي، وتراجع الضغوط السياسية المرتبطة بالشراكة الصينية مقارنةً بالشراكات الغربية.

VI. يمنح الموقع الجيوسياسي لإثيوبيا في قلب القرن الإفريقي ثقلًا استراتيجيًا بالغ الأهمية بالنسبة للصين، إذ جعلها احتضانها للاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لإفريقيا منصةً دبلوماسية واستراتيجية لا غنى عنها لتعزيز النفوذ الصيني في القارة.

VII. أثبت نموذج الدولة التنموية الإثيوبية القائم على التخطيط الاستراتيجي المركزي والاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية فعاليتها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 10% على مدى عقد كامل بين 2005 و2015، مع تحسن ملحوظ في مؤشرات التعليم والصحة وانخفاض نسبة الفقر من 55.3% إلى 33.5%.

VIII. أسهمت الاستثمارات الصينية في تحقيق نقلة نوعية في البنية التحتية الإثيوبية من خلال مشاريع استراتيجية كبرى كسكة الحديد الرابطة بين أديس أبابا وجيبوتي بتكلفة بلغت 4 مليارات دولار، والقطار الخفيف في أديس أبابا الذي مولته الصين بنسبة 85%، وخطوط نقل الكهرباء المرتبطة بسد النهضة بتمويل بلغ 1.2 مليار دولار، مما عزز اندماج إثيوبيا في الاقتصاد الإقليمي وقلّص تكاليف النقل وفتح آفاقاً جديدة للصنيع.

IX. رغم المكاسب التنموية النسبية التي حققتها إثيوبيا، تظل إشكالية الديون المتراكمة تجاه الصين تحدياً هيكلياً جوهرياً، إذ اضطرت الحكومة الإثيوبية إلى إعادة جدولة ديون

سكة الحديد وتمديد فترة سدادها من 15 إلى 30 سنة، كما تم تجميد 339 مليون دولار من القروض الصينية سنة 2021، وهو ما يعكس هشاشة بنية الاستدانة الخارجية وتداعياتها على استقلالية القرار الاقتصادي.

X. يكشف النموذج الإثيوبي أن نجاح الشراكة مع الصين لا يرتبط بحجم التمويل وحده، بل يشترط توافر ثلاثة عناصر متكاملة هي: دولة مضيضة تمتلك قدرة مؤسسية على التوجيه والمتابعة، ومرونة من طرف الشركات المنفذة في التكيف مع السياق المحلي، وتمويل خارجي قادر على دعم مشاريع كبرى ذات طابع استراتيجي.

XI. يمنح الموقع الجيوسياسي لكينيا بوصفها بوابة شرق إفريقيا على المحيط الهندي أهمية استراتيجية بالغة في إطار مبادرة الحزام والطريق، إذ تنتظر إليها الصين باعتبارها ممراً حيوياً لنقل النفط الأوغندي وجنوب السودان ومرتكزاً أساسياً في منظومتها التجارية والاقتصادية على الصعيد القاري.

XII. كشف مشروع سكة حديد مومباسا-نيروبي الذي مولته الصين بنسبة 90% بتكلفة بلغت 3.6 مليار دولار أن ضخامة التمويل الخارجي لا تشكل ضماناً كافياً لتحقيق التنمية المستدامة، إذ سجل المشروع خسائر تشغيلية قاربت 200 مليون دولار بحلول عام 2020 نتيجة ضعف الطلب مقارنةً بالتوقعات، في ظل التزام الحكومة الكينية بدفع رسوم تشغيل ثابتة تبلغ 28.8 مليون دولار ربع سنوياً للشركة الصينية المشغلة.

XIII. أفضى غياب منظومة حوكمة رشيدة وضعف الشفافية في مراحل التفاوض والتعاقد وتداخل شبكات المصالح السياسية والاقتصادية المحلية في توجيه القرار الاستثماري إلى ارتفاع التكاليف الفعلية للمشاريع عن تقديراتها الأولية وتعقيد مسار التنفيذ، مما أضعف الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع وزاد من أعباء الدين العام.

XIV. تجسد التبعية المالية والتشغيلية التي أنتجها الاعتماد المفرط على التمويل الصيني في كينيا نمطا واضحا من أنماط التبعية الاقتصادية، إذ ارتفع الدين الكيني تجاه الصين من 756 مليون دولار سنة 2014 إلى 6.47 مليار دولار سنة 2019، لتصبح الصين تمثل حوالي 22% من إجمالي الدين الخارجي الكيني مما وضع كينيا ضمن قائمة الدول الإفريقية الأكثر عرضة لمخاطر الضائقة المالية.

XV. يتبين من المقارنة بين النموذجين أن الفارق الجوهرى لا يكمن في حجم الاستثمارات الصينية المستقطبة بل في طبيعة الدولة المضيفة وقدرتها على إدارة هذه الشراكة، فبينما نجحت إثيوبيا في توظيف التمويل الصيني ضمن رؤية تنموية مركزية واضحة، واجهت كينيا تحديات أكثر تعقيداً تمثلت في إشكاليات الديون وضعف الشفافية وتداخل المصالح المحلية، مما حدّ من الفعالية التنموية لبعض المشاريع الكبرى.

XVI. تؤكد الدراسة أن أثر الاستثمارات الصينية في إفريقيا يظل مشروطاً بطبيعة السياق السياسي والمؤسسي للدولة المضيفة ومدى قدرتها على تحويل هذه الاستثمارات من مشاريع بنية تحتية معزولة إلى رافعة حقيقية للتنمية المستدامة.

وتنتهي الدراسة إلى أن الاستثمارات الصينية في إفريقيا لا هي نموذج تنموي بديل بالمعنى المطلق، ولا هي تبعية اقتصادية حتمية، بل هي فضاء تفاعلي مفتوح تتحدد مخرجاته وفق طبيعة الدولة المضيفة ومدى امتلاكها للإرادة السياسية والكفاءة المؤسسية اللازمتين لتحويل هذا التمويل الخارجي إلى واقع تنموي ملموس. وقد جسدت التجربتان الإثيوبية والكينية هذه الفرضية، إذ أثبتتا أن المتغير الفارق في تحديد مآلات هذه الشراكة ليس طبيعة الاستثمار الصيني في حد ذاته، بل القدرة المؤسسية للدولة المضيفة وإرادتها السياسية في توجيه هذه الشراكة وفق رؤية تنموية واضحة وهذا الاستنتاج يضع المسؤولية حيث ينبغي أن تكون، لا

في بكين وحدها، بل في القدرة المؤسسية والإرادة السياسية للدول الإفريقية ذاتها، فالشريك الخارجي مهما بلغت قوته لا يصنع التنمية لغيره.

قائمة المراجع

I- مراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب.

1. بيليس، جون، وستيف سميث. عولمة السياسة العالمية. ط1. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.

2. الفارس، عبد الرحيم فؤاد، وفراس أكرم الرفاعي. مدخل إلى الأعمال الدولية. ط1. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013.

3. عباس، علي. إدارة الأعمال الدولية (المدخل العام). ط2. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.

4. جندلي، عبد الناصر. أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي. القاهرة: مدبولي، 2011.

ثانياً: الأطروحات الجامعية.

5. جمال، محمد الصالح. "الاختراق الصيني للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة." المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2020.

6. قط، سمير. "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط أنموذجاً." رسالة ماجستير/دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.

7. بوخالفة، زهير. "العلاقات الصينية الأفريقية: حالي الجزائر وجنوب أفريقيا." رسالة ماجستير/دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2023.
8. خله، راشد. كينيا: دراسة في الجغرافية السياسية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2000.
9. ميرونوف. الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات. ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
10. الفرابي، سلامة الصادق. "الاستراتيجية الصينية في منطقة القرن الأفريقي دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020)." رسالة ماجستير/دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021.
11. دحماني، محمد. "تحديات دول القرن الأفريقي في ظل التنافس القوى العظمى بالمنطقة." رسالة ماجستير/دكتوراه، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2000.
12. أبو قحف، عبد السلام. نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001.
13. حومر، عبد الغني. "العلاقات الصينية الأفريقية بين التوافق السياسي والمصالح الاقتصادية منذ 1960،" جامعة الجزائر 03، 2020.

ثالثاً: المجالات.

14. فضل الله، شيرين مبارك بسيس. "سياسة الصين الشعبية تجاه إثيوبيا في إطار سياستها الأفريقية 1955-1970 (دراسة وثائقية)". مجلة الدراسات الأفريقية 45، العدد 2 (2023): 115.

15. وحدة دراسات حوض النيل. "جمهورية كينيا: دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية". مجلة الدراسات الأفريقية والعربية، 2021. <https://afroar.com/>.

16. شاكر، نوار عامر. "التنافس الأمريكي الصيني في منطقة القرن الأفريقي بعد عام 2009: دراسة مستقبلية" Tikrit Journal For Political Sciences 4، ع26 (2021): 216.

II - مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Mesfin, Berouk. "Ethiopia's Role and Foreign Policy in the Horn of Africa." International Journal of Ethiopian Studies, 2012.
2. Mulugeta, Messay, David Monyae, and Bhaso Ndzendze. "China-Ethiopia Relations: Comprehensive Economic Cooperation (2000–2019)." In Perspectives on Africa-China Infrastructural and Industrial Cooperation. Springer Nature, 2023.

3. Tovar, Alexa. "Chinese Infrastructure Investments in Africa: A Case Study of the Addis Ababa-Djibouti Railway in Ethiopia and Djibouti and the Abuja-Kaduna Rail Line in Nigeria." Senior Thesis, Fordham University, 2019.
4. Giannecchini, Philip, and Ian Taylor. "The Eastern Industrial Zone in Ethiopia: Catalyst for Development?" *Geoforum* 88 (2017).
5. Lauria, Valeria. *Exploring the Impact of Chinese Firms in the Ethiopian Infrastructure Sector: Implications for Local Development*. Cambridge University Press, 2025.
6. Addis, Amsalu K., and Zhu Zuping. "Criticism of Neo-Colonialism: Clarification of Sino-African Cooperation and Its Implication to the West." School of Economics and Management, Fuzhou University, China, 2018.
7. Ogunrotifa, Ayodeji Bayo. "The Chinese in Africa: New Colonialism is Not a New Deal." *Botswana Journal of African Studies*, 2011.
8. Junbo, Jian, and Donata Frasher. "Neo-Colonialism or De-Colonialism? China's Economic Engagement in Africa and the Implications for World Order." *African Journal of Political Science and International Relations* 8, no. 10 (2014).
9. Gros, Jean Germain, and Hung Gay Fung. "Theorizing Sino-African Relations: A Constructivist Perspective." American Research Institute for Policy Development, 2019.
10. Ofodile, Uche U. "Trade, Empires and Subjects: A New Fair Trade Arrangement or the Third Scramble for Africa." University of Arkansas School of Law, 2007.
11. Newcomb, Candice S. "The Impact of Chinese Investments on the Kenyan Economy." Master's thesis, Chapman University, 2020.

12. Asamoah, Tenewa. "Chinese Infrastructural Cooperation with Ghana and Kenya: A Mutual Development Partnership?" PhD diss., University of Johannesburg, 2024.
13. Gambino, Elisa. "The Political Economy of Sino-African Infrastructural Engagement: The Internationalisation of Chinese State-Owned Companies in Kenya." PhD diss., University of Edinburgh, 2021.
14. Githaiga, Nancy Muthoni, and Wang Bing. "Belt and Road Initiative in Africa: The Impact of Standard Gauge Railway in Kenya." China Report 55, no. 3 (2019).
15. Goodfellow, Tom, and Zhengli Huang. "Contingent Infrastructure and the Dilution of 'Chineseness': Reframing Roads and Rail in Kampala and Addis Ababa." Environment and Planning A: Economy and Space 53, no. 4 (2021).
16. Carmody, Pádraig R., and James T. Murphy. "Chinese Neoglobalization in East Africa: Logics, Couplings and Impacts." Space and Polity 26, no. 1 (2022).

III- مواقع الكترونية باللغة الإنجليزية:

17. World Bank. "Addis Ababa–Djibouti Railway." In Connectivity Across Borders: Global Practices for Cross-Border Infrastructure Projects, 2020. <https://github.org/connectivity-across-borders/case-studies/addis-ababa-djibouti-railway/>.
18. Alex, Rayson K. "Postcolonial Studies I." INFLIBNET Centre. Accessed March 23, 2026. <https://ebooks.inflibnet.ac.in/engp16/chapter/postcolonial-studies-i/>.
19. Auerbach, Michael P. "Neocolonialism." EBSCO Information Services. Accessed March 23, 2026. <https://www.ebsco.com/research-starters/political-science/neocolonialism>.

20. Dullar, Devyansh. "Unmasking the Narrative: Is China's Debt Trap Diplomacy Fact or Fiction?" E-International Relations, August 19, 2024. <https://www.e-ir.info/2024/08/19/unmasking-the-narrative-is-chinas-debt-trap-diplomacy-fact-or-fiction/>.
21. Abiri Kenya. "جغرافية كينيا" [Geography of Kenya]." Accessed April 15, 2026. <https://abiri.home.blog/v>.
22. Ajnoti, Rahul. "The Complete Story of Debt-Trap Diplomacy." The Geopolitics. October 11, 2022. <https://thegeopolitics.com/the-complete-story-of-debt-trap-diplomacy/>.
23. Githaiga, Nancy Muthoni. "The Successes and Challenges of Kenya's Mombasa-Nairobi Standard Gauge Railway Transport Operations: A Special Reference to the Users." Research in World Economy 12, no. 2 (2021): 258. <https://doi.org/10.5430/rwe.v12n2>.
24. Monyae, David, and Ken Chapotera. "China's Africa Debt Trap Question: Ethiopia and Kenya Infrastructure Case Studies." In Perspectives on Africa-China Infrastructural and Industrial Cooperation, edited by B. Ndzendze and D. Monyae, Africa-East Asia International Relations. Cham: Springer Nature, 2023. https://doi.org/10.1007/978-3-031-38395-3_12

فهرس الجداول والخرائط والصور

فهرس الجداول:

جدول رقم 01: أشكال إمبريالية عند غالتينغ..... ص. 41

جدول رقم 02: مقارنة التبدلات التجارية بين الصين وأثيوبيا من الفترة

(2010 . 2020).....ص. 135

جدول رقم 03: قيمة القروض الصينية المخصصة لكل قطاع في اثيوبيا....ص. 136

فهرس الخرائط :

خريطة رقم 01: خريطة موقع القرن الافريقي.....ص.78

خريطة رقم 02: خريطة موقع اثيوبيا.....ص.81

خريطة رقم 03: خريطة موقع كينيا.....ص.146

فهرس الصور:

- صورة رقم 01: صورة لمشروع خط سكة حديد جيبوتي - اديس ابابا.....ص.106
- صورة رقم 02: صورة عن مشروع المنطقة الصناعية الشرقية واهم الحضائر الصناعية...ص.115
- صورة رقم 03: صورة عن مشروع اديس ابابا - اداما.....ص.118
- صورة رقم 04: صورة مشروع سد النهضة العظيم.....ص.120
- صورة رقم 05: صورة مشروع جيبى 3.....ص.122
- صورة رقم 06: صورة عن مشروع سكة حديد مومباسا - نيروبي....ص.164

الفهرس

الفهرس

02	 اهداء
03	 شكر وعرفان
04	 خطة الدراسة
08	 مقدمة
24	 الفصل الأول: المدخل المفاهيمي والنظري للدراسة
25	 تمهيد
26	 المبحث الأول: المدخل المفاهيمي للدراسة
26	 المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الجديد
32	 المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
35	 المطلب الثالث: مفهوم دبلوماسية فخ الديون
38	 المبحث الثاني: المقاربات النظرية للدراسة
38	 المطلب الأول: مقارنة التبعية وتطوراتها
47	 المطلب الثاني: مقارنة الواقعية الجديدة
49	 المطلب الثالث: مقارنة الاعتماد المتبادل
54	 المبحث الثالث: السياق العام للعلاقات الصينية _الأفريقية
54	 المطلب الأول: التطور التاريخي الحضور الصيني في إفريقيا
61	
68	 المطلب الثاني: دوافع الاستراتيجية الصينية في إفريقيا
70	 المطلب الثالث: أسباب الانفتاح الإفريقي على التواجد الصيني
72	 استنتاجات الفصل الأول
73	 الفصل الثاني: إثيوبيا -نموذج توظيف الاستثمارات الصينية للتنمية

74	تمهيد
74	المبحث الأول: السياق الاثيوبي والإطار الاستراتيجي
84	المطلب الأول: موقع اثيوبيا الاستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي
93	المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية والسياسية لإثيوبيا
101	المطلب الثالث: تطور الشراكة الصينية . الاثيوبية.
101	المبحث الثاني: المشاريع الصينية الكبرى واثارها
109	المطلب الأول: مشروع سكة حديد اديس ابابا. جيبوتي
117	المطلب الثاني: المناطق الصناعية الصينية
123	المطلب الثالث: مشاريع البنية التحتية الأخرى
123	المبحث الثالث: التقييم الشامل للتجربة الإثيوبية
128	المطلب الأول: المكاسب التنموية
131	المطلب الثاني: عوامل النجاح النسبي
140	المطلب الثالث: المخاطر والتحديات
142	استنتاجات الفصل الثاني
143	الفصل الثالث: كينيا . إشكاليات الحوكمة والمديونية
144	تمهيد
144	المبحث الأول: كينيا. إشكاليات الحوكمة والمديونية
151	المطلب الأول: موقع كينيا الجيوسياسي وخصائصها السياسية والاقتصادية
154	المطلب الثاني: تطور الشراكة الصينية الكينية
160	المطلب الثالث: قطاعات الاستثمار الصيني
160	المبحث الثاني: مشروع سكة حديد مومباسا . نيروبي
164	المطلب الأول: المشروع التصور والتنفيذ

168	المطلب الثاني: الإخفاقات الاقتصادية والمالية
173	المطلب الثالث: التداعيات السياسية والاجتماعية للمشروع
173	المبحث الثالث: المقارنة بين النموذج الاثيوبي والنموذج الكيني
177	المطلب الأول: المقارنة بين اثيوبيا وكينيا
	المطلب الثاني: الاستثمارات الصينية في ضوء ثنائية التنمية والتبعية.....
183	المطلب الثالث: محددات نجاح الشركات الاستثمارية الدولية: قراءة في ضوء
187	التجربتين
194	خاتمة.....
201	المصادر والمراجع
205	فهرس الجداول والخرائط والصور.....
	الفهرس

ملخص الدراسة

شهدت القارة الإفريقية منذ مطلع الألفية الثالثة تنامياً ملحوظاً في الحضور الاقتصادي الصيني، تجلّى في استثمارات ضخمة طالت قطاعات البنية التحتية والطاقة والصناعة، مما أثار جدلاً أكاديمياً واسعاً حول طبيعة هذا الحضور ودلالاته.

وفي هذا السياق، جاءت هذه الدراسة لتختبر مدى قدرة هذه الاستثمارات على تشكيل نموذج تنموي بديل، أم أنها تعكس في حقيقتها أنماطاً مستحدثة من التبعية الاقتصادية من خلال المقارنة التحليلية بين تجربتي إثيوبيا وكينيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات الصينية لا يمكن الحكم عليها بصورة مطلقة لا إيجاباً ولا سلباً، إذ أثبتت أن نتائجها تتحدد وفق القدرة المؤسسية للدولة المضيفة وإرادتها السياسية، فحيث توافر نموذج الدولة التنموية كما في إثيوبيا تحول التمويل الصيني إلى رافعة تنموية فعلية، وحيث غابت الحوكمة الرشيدة كما في كينيا أنتج الاعتماد على هذا التمويل أنماطاً واضحة من التبعية المالية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الصينية، إفريقيا، التنمية الاقتصادية، التبعية، الدولة التنموية، إثيوبيا، كينيا، الحوكمة.

Abstract

Since the beginning of the third millennium, the African continent has witnessed a remarkable expansion of Chinese economic presence, manifested in massive investments spanning infrastructure, energy, and industry sectors.

This expansion has sparked widespread academic debate regarding the nature of this presence and its implications. Against this backdrop, this study seeks to examine whether Chinese investments are capable of forming an alternative development model, or whether they in fact reflect new patterns of economic dependency, through a comparative analysis of the Ethiopian and Kenyan experiences. The study concludes that Chinese investments cannot be judged in absolute terms, either positively or negatively, as their outcomes are determined by the institutional capacity and political will of the host state. Where a developmental state model existed, as in Ethiopia, Chinese financing was transformed into an effective development lever, while where good governance was absent, as in Kenya, reliance on this financing produced clear patterns of financial and operational dependency.

Keywords: Chinese investments, Africa, economic development, dependency, developmental state, Ethiopia, Kenya, governance.